

المنحى الصوفى المتفلسف عند

نصير الدين الطوسى

فى

رسالته إلى صدر الدين القونوى

الأستاذ الدكتور

إبراهيم إبراهيم محمد ياسين

أستاذ ورئيس قسم الفلسفة

كلية الآداب - جامعة المنصورة



بسم الله الرحمن الرحيم

« المنهى الصوفى المتطلسف عند نصير الدين الطوسي »

مقدمه

من أشق الأمور على نفس الباحث الجاد أن يجد موضوعاً جديراً بالبحث ثم يتوقف أمامه متردداً وحائراً - يتساءل - هل يتحمل مشقه البحث ثم يتحمل ما يترتب عليه من آراء معارضة أو رافضة للبحوث وبخاصة في مجال التصوف الفلسفى بعامة، والتصوف المتمتزج بالمشيخ بصفة خاصة ؟

إن " نصير الدين الطوسي " المتوفى (٦٧٢ هـ) الذى نشأ فى أحضان والده " محمد بن الحسن الشيعى الإثنى عشرى " وكذلك خاله " الحكيم فاضل بابا " الفيلسوف المشيخ - هو موضوع هذا البحث الذى خصصناه لتجليه منناه الفلسفى الممزوج بالتصوف، أو الصوفى المتطلسف ، وهو المنهى الذى ظل مجهولاً ولم يسبقنا إليه أحد من الباحثين برغم أن البحوث حول " المولى نصير الدين " فى مجال الفلك ، والرياضيات ، والفلسفة ، وعلم الكلام كثيرة .

والأمر جد وليس بهزل ، فلقد أصبحت هناك تيارات رافضة لكل ما هو صوفى وفلسفى ، وكذلك رفض كل ما هو شيعى خصوصاً إذا كانت الشخصية موضوع البحث هى ممن عاشوا فى قلاع الإسماعيلية الباطنية .

ولما كان " نصير الدين الطوسي " أو " الحواجه " أو " نصير الملّه والدين " كما تنعته المصادر هو واحد من الذين إنغمسوا فى التيار الإسماعيلى ، وحظوا بإهتمام الإسماعيليه ، وعاشوا أيضاً فى قلاعهم فى الفترة من (٦٢٥ هـ إلى ٦٥٣ هـ) أى نحو ثمانيه وعشرون عاماً من أعصب فترات شبابه وإنتاجه الفلسفى والعلمى ، وكذلك الكلامى والصوفى ، فإن دراسته والبحث عن آرائه ومعتقداته أمر يحتاج إلى كثير من الحذر والعناية خصوصاً وقد إمتزجت أفكاره الفاضيه بمنناه الشيعى والباطنى .

كذلك فمن المحاذير التي وضعتها الباحثة في ذهنه ذلك الهجوم الشرس الذي شنّه عليه الفقيه المسلم " أحمد بن تيمية الحراني " الذي وصفه بأنه إتفق على الضلال مع صاحبيه " ابن عربي " و الصدر القونوي .

وكذلك وصفه بالمروق والإعراض عما جاء به الرسول - ودمغه بالكفر مع غيره من أمثال من قدمنا ، وكذلك من أمثال " العفيف التلمساني " ، " ونجم الدين بن إسرائيل " و " البلياني " و " عبد الحق بن سبعين " و " ابن الفارض " وغيرهم .

كذلك لا يمكن أن نفضل ما قاله الفقيه المسلم " ابن قيم الجوزية " تلميذ " ابن تيمية " الذي حمّله مسئولية قتل الخليفة المستعصم ، ووصفه بأنه نصير الشرك والإلحاد والكفر ، ووزير هولاءكو الى إستوزه لتخريب ديار المسلمين .

كذلك لا يمكن أن نتخطى قول " ابن القيم " أن نصير الشرك هذا قد شفى نفسه من أتباع الرسول ، وأهل دينهم ، فعرضهم على السيف حتى شفى إخوانه الملاحدة ، وأشتفى فقتل الخليفة والقضاء والفقهاء والمحدثين .

كان كل هذا واضحا أمام عيني الباحثة قبل أن يشرع في القيام بهذا البحث .

لكن الأهمية البالغة لمؤلفات هذا الفيلسوف في المتكلم المتصوف ، والعالم الرياضي والفلكى المنجم هي التي دفعتني لمحاولة الكشف عن الجانب الصوفي المتفلسف عنده ، وهو الجانب الذي ظل شبه مجهول حتى إعداد هذا البحث الذي يعد الأول في هذا المجال .

ولقد تمثلت أهمية البحث عند الباحثة في الجوانب التالية .
أولا : إننا بصدد عبقرية فذة ، وعالم عظيم لفت أنظار أهل زمانه ، وبهر الفزاه من التتار في عصره ، وسيطر على عقول العامة والخاصة ممن عرفوه أو أحاطوا به .

ثانياً : إنه عالم الفلك والتنجيم الذى أتاح " لهولاكو" معرفة الأحداث التاريخية التى مر بها ، وكذلك هو مستشار هذا الطاغية المدمر الذى إجتاح بغداد وأذل المسلمين بها .

ثالثاً : هناك من يزعم أن " نصير الدين الطوسى" كان قد أشار على " هولاءكو" بقتل الخليفة بعد سقوط بغداد ، وأنه هو الذى هون عليه (الفزوة) ثم سكت عن كل الفظائع التى إرتكبت بما فيها قتل الخليفة .

رابعاً : " الطوسى" صاحب مؤلفات عظيمة فى مجال الفلسفة ، وعلم الكلام ، والتصوف إلى جانب مؤلفاته التى تجل عن العصر فى مجال

الفلك والتنجيم والرياضيات وأشهر مؤلفاته فى مجال الفلك:

١- تحرير المجسطى : وهو فى علم الفلك لبطليموس - الذى توافر على شرحه " شمس الدين محمد السمرقندى" ، " ونظام الدين النيسابورى" فى كتابه " تفسير التحرير" - كذلك هناك شرح " البير جندى".

٢- تحرير كتاب ظاهرات الفلك لأقليدس.

٣- كتاب ثاوذوسيوس فى الأيام والليالى.

٤- تحرير كتاب أرسطرخس فى جرمى النيرين وبعديهما .

٥- تحرير كتاب أبسلاوس فى المطالع .

٦- تحرير كتاب الطلوع والغروب لأوطولوقس .

٧- تحرير كتاب المساكن لثاوذوسيوس .

٨- تحرير كتاب الأكر لثاوذوسيوس .

٩- شرح كتاب الثمرة المرضية فى أحكام النجوم لبطليموس

١٠- كتاب المتوسطات بين الهندسه والهيئة .

١١- زیده الإدراك فى هيئة الأفلاك .

١٢- رساله المعينية .

١٣- رساله حل ما لا يحل .

- ١٤- بيست باب در معرفت أسطرلاب - وهي الرسالة التي ألفها الطوسي في رحاب الإسماعيليه.
- ١٥- رساله في علم الأسطرلاب. ويبدو أنها الرسالة السابقه.
- ١٦- الزيج الشاهي - ذكر فيه الشاه " ركن الدين خورشاه" الإسماعيلي.
- ١٧- الزيج الأيلخاني - ذكر فيه " جنكيز خان" وكيفيه إستلاؤه على الممالك.
- ١٨- كتاب التسهيل في النجوم.
- ١٩- نزهه الناظر.
- ٢٠- رساله في تحقيق قوس قزح.
- ٢١- رساله في أحكام الرمل.
- ٢٢- رساله تتعلق بآثار الكواكب السبعه.
- ٢٣- مقاله تتعلق بأحكام القمر.
- ٢٤- إختبار النجوم.
- ٢٥- إختبارات مسير القمر.
- ٢٦- القصيده اللاميه في البروج الإثني عشر.
- ٢٧- تقويم ثلاثي.
- ٢٨- الباع في علوم التقويم وحركة الأفلاك وأحكام النجوم.
- ٢٩- رساله فصل في الهيئه في معرفة التقويم.
- ٣٠- إستخراج التقويم.

وترجع أهميه الطوسي في هذا المجال إلى أنه أول من قدم دراسه عن أحجام الشمس والقمر وأبادهما، وكذلك أسهم في وضع علم الفلك الإسلامي، كما تجلت أعظم إنجازاته الفلكيه في إقامته لمرصده مراغه الذي إشتهر بآلاته الفلكيه المعديه وتكاليفه الباهظه والذي إشتراك في بنائه العديد من علماء الفلك المسلمين في عصر " الطوسي".

خاصاً ، وأما مؤلفات الطوسي في مجال " التصوف الفلسفي " فهي عديده وقد أوردنا لها فصلاً خاصاً، وإجتهدنا قدر الطاقه في بيان أهميه كل منها.

والواقع أن جل إهتمامنا سوف ينصب على تلك الرسائل التي تم تبادلها بين " نصير الدين الطوسي " ، " صدر الدين القونوي " في مجال التصوف الفلسفي وعلم الكلام، وكانت هذه الرسائل شبهه مجهوله إلى أن شاء القدر أن أعثر عليها أثناء محاولاتي لجمع كل مؤلفات " صدر الدين القونوي " من مكاتب (تركيا) في " قونية " وكذلك من مكاتب (سوريا) وبصفه خاصه مكتبه " الظاهريه " بدمشق وقبل ذلك وبعده مكتبه دار الكتب المصريه التي تذخر بنفائس التراث.

وقد أمكنني الحصول على ثلاث نسخ تحوى كل منها رساله من الرسائل الثلاث ، فكانت وسيلتي للتحقق من صحة الرسائل خصوصاً أنها تحوى مجموعه من الأسئلة التي قام " نصير الدين الطوسي " بالرد عليها، ثم علق عليه في رساله منفصله " صدر الدين القونوي ".

وإذا كنا قد عرفنا " صدر الدين القونوي " صوفياً متفلسفاً من خلال ما قدمنا له من مؤلفات وأعمال وكذلك من خلال دراستي له في كتاب " النصوص في تحقيق الطور المخصوص " وكتاب " ميتافيزيقا الوجود " المنبثق عن رسالتي للدكتوراه التي قدمت لجامعه القاهره
١٩٨٥ م.

إذا كنا قد عرفنا ذلك فإننا يجب أن نتوقف أمام العلاقه التي ربطت بين " الصدر " و " النصير " ، ولا بد أن نتابع آراء " نصير الدين " حول ما جاء على لسان " صدر الدين " في " المسائل " التي تدور حول الماهيه، والوجود، والمدم، وحول نظريته في الوجود بصفة عامة.

لذلك كان جهدنا الأساسى هنا هو بيان ذلك المنحى الصوفى المتفلسف، الممتزج بالمنظور الكلامى لمسائله من صميم التصوف الفلسفى.

وسوف نقسم هذا البحث الى

مقدمة وأربعة فصول على النحو التالى

(١) الفصل الأول: ونعرض فيه لحياة "نصير الدين الطوسى" ولأهم الألقاب التى لقب بها وأهمية كل لقب منها، والفترة التى عاشها فى قلعة الموت الإسماعيلية. كذلك سنعرض لنسبة وأسرته ونشأته الشيعية، ثم تنكره لها.

كذلك سنعرض لأهم مؤلفاته فى مجال الفكر الصوفى المتفلسف "الأجوبة" عن المسائل العويصة المستعمية على الحل على حد تعبيره - وهى فى الرد على "صدر الدين القونوى" وهى تلك التى عثرنا عليها ضمن المجموعة الخطية (رقم ٣٦٧) علم الكلام بمكتبة طلعت بدار الكتب المصرية.

وسوف نخصص مبحثاً للهجوم الذى شنه خصوم "نصير الدين الطوسى" بصفة خاصة، وخصوم الصوفية بصفة عامة من أمثال "ابن تيمية" و"ابن القيم" وهما الفقيهان اللذان إشتدا فى الهجوم على "نصير الدين الطوسى" ومن تبعه من الصوفية وخصوصاً من أتباع مدرسة "ابن عربى" وذلك لتقف موقفاً ناقداً لكلا الإتجاهين الفقهي والصوفى المتفلسف.

كذلك سنحاول الإستدلال على "المنحى الصوفى المتفلسف" من خلال الصلة التى ربطت بين "نصير الدين الطوسى" و"صدر الدين القونوى" ويساعدنا على ذلك الرسائل التالية :

- ١- هل يثبت عندكم أن واجب الوجود أمر زائد على حقيقته ؟
- ٢- ورسالة الأجوبة في الرد على "صدر الدين"
- ٣- ورسالة الموافقات في التمليق الذي قدمه " صدر الدين" على " نصير الدين"

وفي هذا سنعرض لأراء الباحثين حول المعتقد الصوفي المتفلسف لنصير الدين، وخصوصاً آراء العراقيين الدكتور "كامل مصطفى الشيبى" وكذلك الدكتور "عبد الأمير الأعسم" مع ما يذكره " هثري كوربان" حول هذا الموضوع وكذلك " ماكس هورتن" و" لويس ماسينيوس" مع ما سوف يسفر عنه هذا المبحث من نتائج.

ثانياً، الفصل الثاني، وهو الذى خصصناه لبيان أسلوب "نصير الدين الطوسى" على نحو ما جاء فى المراسلات. وسوف نتبين أنه من القائلين بالعرفان الذوقى الذى لا يتوفر إلا لأهل الكشف والشهود.

وكذلك سوف نكشف عن تأثير دراسته على " أبى حامد محمد بن أبى بكر النيسابورى" المتوفى (٦٢٧ هـ) ، والذى أثر فى إتجاهات " الطوسى" الممزوجة بالفنوس والإتجاهات الباطنية والإشراقية. كذلك سنكشف عن أثر " ابن سينا" فى إتجاه " الطوسى" إلى نوع من التصوف النظرى.

وسوف نكتشف أن صياغه مباحث علم الكلام فى ثوب فلسفى عند الطوسى قد تم تكريسها لحساب التصوف الفلسفى، لذلك يأتى أسلوب نصير الدين مزيجاً من علم الكلام والتصوف القائم على الإستدلال المنطقى وكأنما يرفع مناهج الكشف الى مستوى العقل.

ثالثاً، وأما الفصل الثالث، فقد خصصناه لمبحث المسائل التى دار حولها

الحوار بين "نصير الدين الطوسي" و"صدر الدين القونوي"

(١) مسألة الواجب والممكن

(٢) والماهية والوجود

(٣) الأحدية والواحدية

رابعا: أما الفصل الرابع فقد خصصناه لتحقيق رسالة الأجوبة فقمنا بتبويبها الى مسائلها الأساسية، وأثبتنا كل مسألة في موضعها، وكذلك قمنا بإستخدام الهوامش إستخداما دقيقا وجعلنا ذلك وسيلة من الوسائل المناسبة لتعريف المصطلح الصوفي، وبيان الفاضل منها، ودراسة ما بدا في حاجة الى الدراسة وقد قدمنا لهذا التحقيق وتلك الدراسة بالمنهج الذي إتبعته في هذا المجال.

ثم ذيلنا الدراسة بأهم النتائج التي توصلنا اليها في مجال الفكر الصوفي المتفلسف عند نصير الدين الطوسي.

مراجع المقدمة :

لمزيد من المعلومات حول ما جاء في هذه المقدمة يراجع المصنفات

التالية:

- ١- عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٥٧م، ج١، ص٢٠٧.
- ٢- عبد الأمير الأعسم، الفيلسوف نصير الدين الطوسي، دار الأندلس، بيروت ١٩٨٠م، ص٢٣.
- ٣- ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق محيي الدين محمد عبد الحميد مطبعة السعادة، طبعة أولى ١٩٤٩م.
- ٤- ابن كثير، البداية والنهاية، بتحقيق د. أحمد أبوالمحم، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٨٧م - ج٣، ص٢٨٣.
- ٥- عباس سليمان (الدكتور)، التذكرة في علم الهيئة، دار سعاد الصباح، الكويت ١٩٩٣م، من ص١ الى ٥٦.

المنصورة ١٩٩٣م.

الدكتور إبراهيم ياسين
أستاذ م. الفلسفة الإسلامية
كلية الآداب جامعة المنصورة

المصل الأول

نصير الدين الطوسي

- (١) حياته وأسرته ونسبه
- (٢) مؤلفاته في مجال الفكر الصوفي المتفلسف
- (٣) نصير الدين الطوسي في نظر تصوفه من الفقهاء
- (٤) المنهج الصوفي المتفلسف عنده



١١/ نصر الدين الطوسي ٦٧٣ هـ

حياته وأسرته ونسبه

هو محمد بن محمد بن الحسين علي نحو ما يذكر صاحب "هدية العارفين" (١) ، ويضيف أنه يشتهر "بالطوسي" أو "الجهرودي" وذلك لأن أصله من "جهرود" ومولده في "طوس" من أعمال "قم" وأشتهر بها (٢) وبالرغم من كثرة ما كتبه المؤرخين وكتاب التراجم من العرب والمستشرقين إلا أن معظمهم قد اختلف في اسمه ونسبه فهو محمد بن محمد بن الحسين، أو محمد بن محمد بن الحسن (٣)

كما يذكر اسمه محرفاً عند بن كثير فهو محمد بن عبد الله (٤) وقد ألمقت كثير من الألقاب والكنى بنصير الدين هذا فهو "الطوسي" نسبة لمولده في "طوس" وهو "الجهرودي" نسبة إلى أصله من "جهرود" وهو المولى أو الخواجة كما يذكره "الخوانساري" وهو نصير الدين أونصير الملة كما يتحدث عنه "هدايت" ، ويذكر "بالنصير" وأما العيفة المشهورة لإسمه فهي "الخواجة نصير الدين الطوسي" (٥) وينقل عبد الأمير الأعمش عن ميثم البحراني أن نصير الدين الطوسي ولد وقت طلوع الشمس سنة "٥٩٧" هجرية ،

- ١- إسماعيل البغدادي، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين مكتبة المثنى ببيروت، طبعة إسطنبول ١٩٥٨، ج ٢، ص ١٣.
- ٢- هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج ٢، ص ١٣٠.
- ٣- هدايت (رضاقلبي)، رياض العارفين، طبعة طهران ١٣٠٥، ص ٤٠٤، راجع عبد الأمير الأعمش. الفيلسوف نصير الدين الطوسي، دار الأندلس، بيروت ١٩٨٠م، ص ٢٣.
- ٤- ابن كثير، البداية والنهاية، طبعة مصر ١٣٥١ هـ، ج ١٣، ص ٢٠١، ٢١٥، ٢٤٢، ٢٦٧.
- ٥- راجع في الكنى والألقاب، جمال الدين يوسف ابن تفرى بردى، المنهل الصافي، مخطوطة رقم ٦١٧ خاص، ٦٨٦٥١ عام، الورقة العاشرة، كذلك يراجع مخطوطة رقم ١٣٤٧٥ تاريخ، دار الكتب المصرية.
- وهدية العارفين، ج ٢، ص ١٣.
- والخوانساري، في روفاة الجنات، طبعة طهران ١٣٠٧ هـ، ص ١٧٤، ٣٢٧، ٣٦١، ٥٠٧.
- كذلك راجع البداية والنهاية لأبن كثير، ج ١٣، ص ٢٥١، ٢١٥، ٢٤٢، ٢٦٧.
- ويذكر عبد الأمير الأعمش العديد من المراجع التي تحدثت عن نصير الدين الطوسي - راجع كتابة الفيلسوف نصير الدين الطوسي، من ص ١١، إلى ص ١٩.

١٢٠١ ميلادية. وأن وفاته كانت سنة "٦٧٢" هـ (٦). ويؤكد صاحب "فوات الوفيات" أن مولد النصير كان بطوس سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وتوفى في ذي الحجة سنة إثنين وسبعين وستمئة ببغداد.

والرويات حول سيرة نصير الدين الطوسي كثيرة وتمتددة. فهو فيلسوف، متكلم ورياضي، ومنجم له بعلم الفلك الكثير من العلم والدراية ثم هو بعد ذلك فيلسوف متصوف أو صوفي متفلسف.

وهو سياسي جبان استوزره "هولاكو" بعد نجاته من مذبحه نيسايور التي قضى "المغول" على أهلها (٧).

ولقد إنتقل "نصير الدين الطوسي" من قلاع الإسماعيلية إلى العمل مع هولاكو بمجرد سقوط القلاع وإستسلام زعيم الطائفة الإسماعيلية. يقول عبد الأمير الأعمش، وهكذا يسدل الستار على نصير الدين الإنسان بحمصبانه جباناً أمام وحشية المغول. ثم تأتي المرحلة السياسية بعد ثمانية وعشرين عاماً قضاها الطوسي منصرفاً إلى التأليف في ظل الفكر الإسماعيلي، وهي أخصب فترات حياته الفلسفية على الإطلاق (٨).

٦- الفيلسوف نصير الدين الطوسي ، ص ٢٥

٧- البداية والنهاية ، ج- ١٢ ، ص ٢٠١

٨- الفيلسوف نصير الدين الطوسي ، ص ٢٨

ويذكر صاحب البداية والنهاية أن نصير الدين الطوسي وزر أيضاً لأصحاب فلسفة الأئمة إلا أن الأعمش يرى أن هذا غير صحيح.

راجع البداية والنهاية ، ج- ١٢ ، ص ٣٦٧

(٢) مؤلفات نصير الدين الطوسي
في مجال الفكر الصوفي المتفلسف

إخترنا أن نقدم لمؤلفات نصير الدين الطوسي بتلك التي قدمها في مجال الفكر الصوفي المتفلسف، ذلك لأن مؤلفاته تجل عن العصر، وأنه عرف منجماً وعالماً فذاً في مجال العلوم البحتة كالهندسة والجبر، وحساب المثلثات، والفيزياء، والرياضيات بصفة عامة. كذلك يعد الطوسي عالماً بارزاً في مجال الفلك والتنجيم، وذو باع طويل في التاريخ والجغرافيا، وهو إلى جانب هذا وذاك يعد فيلسوفاً "متكلماً وصوفياً متفلسفاً"^(٩) إلى جانب ما يمكن أن يجعله شاعراً فنانياً له بالشعر وقع ودربة، ويهمننا هنا أن نحصر قدر الطاقة مؤلفات هذا الصوفي المتفلسف بصفة خاصة لنضرب ذلك الجانب الذي ظل شبه مجهول حتى الآن.

ومن أهم هذه المؤلفات:

١- "تجديد المقائد" ويعرف بعلم (تجديد الكلام) وقد شرحه تلميذه عبد الرازق اللاهجي بعنوان "شوارق الإلهام"^(١٠) وقام بتحقيقه الدكتور عباس سليمان ضمن رسالة دكتوراه قدمت إلى جامعة الإسكندرية ٢٠١٩٠.

(٩) BrockeLmann, Geschichteder Arabischen Litteratur; Berlin, 1898 III Index & Supplement band, Leiden, 1939.

وأنظر جمال الدين الأتابكي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، نسخة خطية رقم ١٠٤٧٥ تاريخ بدار الكتب المصرية (نسخة مصورة)، ج ٦، ص ١٠.

- ٢- وله في التصوف أخلاق ناصري، وشرح الإشارات لابن سينا، وبقاء النفس بعد بوار البدن، وإثبات العقل. (١٠)
- ٣- وله رسالة بعنوان "أوصاف الأشراف" وهي بالفارسية.
- ٤- وله "تجريد الاعتقاد" وعلله هو نفسه "تجريد الكلام" على نحو ما يذكره غير الدين الزركلي. (١١)
- ٥- أخلاق ناصري، وقد ترجم هذا الكتاب بعنوان الترجمة الناصرية.
- ٦- التعليقات على رسالة في إثبات واجب الوجود للكاتب. وقد قدم هذه الرسالة محمد حسن آل ياسين ضمن المطارحات الفلسفية بين نصير الدين الطوسي ونجم الدين الكاتب. وقد نشرت في بغداد ١٩٥٦ م، وتتضمن الرسالة المشار إليها والتعليقات عليها، ومناقشات نجم الدين الكاتب لتعليقات الطوسي. (١٢)
- ٧- "حل مشكلات الإشارات والتنبيهات" وهي تعليقات الطوسي على "إشارات ابن سينا" أو شرح الطوسي للإشارات كما قدمه سليمان دنيا، في تحقيقه للإشارات والتنبيهات والذي نشرته دار المعارف المصرية (سنة ١٩٧٧ م).
- ٨- "رسالة بقاء النفس بعد فناء الجسد"، وعلها رساله بقاء النفس بعد بوار البدن.
- ٩- رسالة في إثبات الجوهر المفارق.
- ١٠- رسالة في أصول الدين (١٣).

١٠- راجع الموسوعة الميسرة، طبعة مؤسسة فرانكلين، ص ١٦٦ راجع أيضاً غير الدين الزركلي، قاموس الإعلام، طبعة بيروت ١٩٨٠م، ج٧، ص ٢٥٨
١١- قاموس الإعلام، ج٧، ص ٢٥٧
راجع عبد الأمير الأعسم، الفيلسوف نصير الدين الطوسي، دار الأندلس، بيروت ١٩٨٠ م، ص ٨٠، راجع أيضاً كامل مصطفى الشبيبي (الدكتور)، الصلة بين التصوف والتشيع، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٦٩، والفكر الشيعي والنزعات الصوفية، طبعة بغداد ١٩٦٦ م، ص ٩٨، ٩٩
١٢- الفيلسوف نصير الدين الطوسي، ص ٨٥

إلا أن أهم رسائل "نصر الدين الطوسي" في التصوف الفلسفي هي تلك الرسالة التي صنفها في الرد على صدر الدين القونيووي" فيما جاء في رسالة الثاني إليه في "مسألة واجب الوجود". والعلم الإلهي' والماهية والوجود، والعدم المقدم السابق على الوجود، ولقد حصلت على نسخة من هذه الرسالة وهي المصنفة في المباحث العامة في الإلهيات والتي أشارت إليها مجلة معهد المخطوطات العربية والتي حصلنا عليها من مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية وهي برقم ٢٦٧ م علم الكلام (١٤) ، وهي مكتوبة بخط رقعة واضح ومسطرتها تسمى عشرة سطرًا، وهذه الرسالة هي موضوع الدراسة، وسوف نثبت بياناتها عند عرض النص الذي يتعلق عليه في موضعه.

١٣- مراجع الفيلسوف نصير الدين الطوسي، ص ٨٨، ٨٩.

راجع أيضاً سليمان دنيا (الدكتور) ، الإشارات والتنبيهات بشرح الطوسي ، مصر ١٩٧٧ م

١٤- راجع رسالة الأجوبة في الرد على الأسئلة لنصير الدين الطوسي ، نسخة خطية رقم ٢٦٧ م، علم الكلام ، مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية.

(٣) نصير الدين الطوسي في نظر خصومه من الفقهاء

يعتبر الفقيه المسلم "أحمد بن تيمية" المتوفى ٧٢٨ هـ أحد أعلام الصوفية وخصوصاً أصحاب الإتجاه المتفلسف.
ومن هؤلاء على سبيل المثال "إبن عربي" المتوفى ٦٣٨ هـ (١٥) وإبنه المتبنى "صدر الدين القونوي" المتوفى ٦٧٣ هـ (١٦) "وإبن سبعين المرسى" المتوفى ٦٦٩ هـ (١٧) "وإبن الفارض" المتوفى ٦٣٢ هـ (١٨).
فيذكر إبن تيمية أن هؤلاء الإتحادية الذين يقولون أن الوجود واحد، ثم يقولون بمضه أفضل من بعض، والأفضل يستحق أن يكون ربا للمفضول، ويقولون أن فرعون كان صادقاً. وهؤلاء وأمثالهم "كالنصير الطوسي" وإن ادعوا أنهم صوفية فهم من صوفية الملاحدة وليسوا من صوفية أهل العلم فضلاً عن أن يكونوا من تاريخ أهل الكتاب والسنة، كالفضيل بن عياض، وأبراهيم بن أدهم، وأبى سليمان الداراني ومعروف الكرخي، وسهل بن عبد الله التستري (١٩).

١٥- A.Affifi. The Mystical philosophy of Muhyid din ibnul Arabi; cambridge; 1939, p.xll.

١٦- إبراهيم ياسين «الدكتور»، ميتافيزيقا الوجود عند صدر الدين القونوي، المنصورة ١٩٩٠، رسالة الدكتوراه غير المنشورة - جامعة القاهرة ١٩٨٠ بعنوان صدر الدين القونوي وفلسفته الصوفية ص ١٥.

١٧- أبو الوفا الفنيمي التفتازاني «الدكتور» إبن سبعين وفلسفته الصوفية، دار الكتب اللبنانية، بيروت ١٩٧٦، ص ٣٥.

١٨- محمد مصطفى حلمي «الدكتور»، إبن الفارض والحب الإلهي، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٦، ص ٥٣.

١٩- إبن تيمية الحراني، رسالة الإحتجاج بالقدر، القاهرة ١٣٧٤ هـ، ص ٦، ٩٣.

ويشير ابن تيمية إلى المنحى الإلحادي لدى "نصير الدين الطوسي" فيقول عنه أنه يعظم الوجود المطلق - وأنه نصراني إتحادي أي من القائلين بالإتحاد، وهو في نظره من الصابئة لأنه نحى منحى الصابئة الفلاسفة في إثبات واجب الوجود.

وبالرغم من أن ابن تيمية يعترف أن "نصير الدين الطوسي" من القائلين بوجود الرب؛ إلا أنه يتفق مع ابن عربي، والقونوي، والبلجياتي وغيرهم على الضلال.

ففي مقارنة بين نصير الدين الطوسي، وصدر الدين القونوي، يقول ابن تيمية وكذلك المراسلة التي بين "الصدر" و"النصير" في إثبات "النصير" لواجب الوجود على طريقة الصابئة الفلاسفة، وجعل الصدر ذلك هو الوجود المطلق لا المعين وأنه هو الله علم حقيقة ماقلته، وعلم وجه إتفاقهم على الضلال والكفر، وأن النصير أقرب من حيث إقراره بالرب الصانع المتميز عن الخلق، ولكنه أكثر من جهة بعده عن النبوة والشرائع والمبادات، وأن الصدر أقرب من جهة تعظيمه للمبادات والنبوات والتأله على طريقة النصيري، ولكنه أكثر من حيث أن معبوده لاحقيقة له في الخارج، ولهذا كان "الصدر" أكثر قولاً وأقل كفرة في عمله "والنصير" أكثر عملاً وأقل كفرة في قوله وكلاهما كافران(٢٠)

٢٠- أحمد بن تيمية (شيخ الإسلام) ، مجموع فتاوى ابن تيمية ، طبعة عبد الرحمن بن محمد قاسم النجدي ، السعودية ١٣٩٨هـ ، المجلد الثاني ، ص ٩٢ .

ولكن القراءة الدقيقة لأراء ابن تيميه حول "نصير الدين الطوسي" توضح الى أى مدى يكون التناقص الذى وقع فيه الشيخ فهو فى مرة يصفه بأنه أكفر فى عمله، ثم هو أقل كفر فى قوله، وهو أقرب الى الإسلام، ثم إن فى كلامه حق - لقوله كما يظهر من أفعال النصير أنه مروى وإعراض عما جاء به الرسول، ولهذا كان النصير أقرب الى العلماء لأن فى كلامه هو حق (٢١)

ويعدد ابن تيمية المواضع التى غلط فيها هؤلاء القوم من متفلسفة الصوفية فيقول أن قولهم مركب من أصلين :

١- أن الممدوم شيء ثابت فى العدم ولم يفرقوا بين علم الله بالأشياء قبل كونها وانها مثبتة عنده فى أم الكتاب فى اللوح المحفوظ وبين ثبوتها فى علم الله.

٢- الأصل الثانى أن وجود المحدثات المخلوقات هو عين وجود الخالق ليس غيره ولا سواه (٢٢)

ويمعن ابن تيميه فى بيان فساد ما صدر عن ابن عربى وأصحابه وأتباعه والذين نحو نفس الإتجاه أمثال نصير الدين الطوسي، وعفيف الدين التلمسانى، وابن الفارض، والبليانى فيقول فى بعض ما يظهر من كفرهم أن حقيقة قولهم أن الله لم يخلق شيئاً ولا ابتدعه ولا برأه ولا صورته لأنه إذا لم يكن وجود إلا وجوده فمن الممتنع أن يكون خالقا لوجود نفسه، أو بارئاً لذاته...وذلك من أظهر الكفر عند جميع الملل. الثانى، إن عندهم إن الله ليس رب العالمين ولا مالك الملك

٢١- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميه، المجلد الثانى، ص ٩٣.

٢٢- الفتاوى، المجلد الثانى ص ٤٧٠

أو ليس إلا وجوده وهو لا يكون رب نفسه ولا يكون الملك المملوك هو الملك المالك؛ بناء على أن وجوده مفتقر إلى ذوات الأشياء.

الثالث؛ أن الله عندهم لم يرزق أحداً شيئاً ولا أعطى أحداً شيئاً ولا رحم شيئاً.

والرابع إن عندهم أن الله هو الذى يركع ويسجد ويمجد ويموم ويجوع ويقوم وينام.....إلخ.

وهو كفر صراح لو صح رأى ابن تيميه (٢٣)

والواقع أن هذا القول على لسان الفقيه المسلم أحمد ابن تيميه تعصب لا يدانيه تعصب من حيث أننا لم نعثر فى كلام الشيخ الأكبر على ما يصل به إلى هذا المستوى من الكفر والزندقة، وأغلب الظن أن قول ابن تيميه تعميم غير علمي، وينقصه الكثير من الدقة (٢٤).

وينسب ابن " قيم الجوزية" إلى نصير الدين الطوسي الكثير من الفظائع، ويحمله مسئولية قتل الخليفة المستعصم، كذلك يحمله مسئولية قتل القضاة، أما ما يتصل بموقفه من العلماء ففى ذلك وجهات نظر متعددة على نحو ما يذكر " الأعمش" (٢٥) أهمها أن النصير قصد إنقاذهم من دمار المغول.

٢٣- راجع ابن تيميه، مجموعة الرسائل والمسائل، لجنة التراث، الجزء الرابع، ص ٧٧، ٧٨.

٢٤- راجع إبراهيم إبراهيم ياسين (الدكتور)، النصوص فى تحقيق الطور المخصوص، نشر، مركز تحقيق التراث بجامعة المنصورة، كلية التربية بدمياط ١٩٨٠م المقدمة.

٢٥- الفيلسوف نصير الدين الطوسي، ص ١٠٢.

قال العلامة " شمس الدين بن القيم" لما إنتهت النبوه إلى نصير
الشرك والكفر والالحاد وزير الملاحده "النصير الطوسي وزير
هولاكو" شفى نفسه من أتباع الرسول وأهل دينهم فمرضهم على
السيف حتى شفى إخوانه من الملاحده، وأشتفى فقتل الخليفه والقضاه
والفقهاء والمحدثين وأستبقى الفلاسفة والمتجمين والطبائعيه والسحره
ونقل أوقاف المدارس والمساجد والربط إليهم وجعلهم خاصته وأوليائه،
نصر في مكتبه قدم العالم وبطلان المعاد وإنكار صفات الرب جل
جلاله من علمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره.

إتخذ للملاحده مدارس ورام جعل إشارات إمام الملحدين ابن سينا
مكان القرآن... فقال هي قرآن الخواص وذلك قرآن العوام. ورام تغيير
الصلاه وجعلها صلاتين... وتعلم السحر في آخر الأمر فكان ساحرا يعبد
الأصنام(٢٦).

وهي حمله ضارية قل أن يتعرض لمثلها أحد.

وربما يرجع ذلك لصله نصير الدين الطوسي " بهولاكو" وأثرها
فيما شاع عنه من كفر وضلال وإنتمائه إلى السحره والأتقيين.
وينقل " الأعمش" عن ماكس هورتين Max Horten(٢٧) أن نصير
الدين الطوسي كان قد قدم نظريته في النبوه متأثرا " بالبراهمه" ومن
ذلك أن الأنبياء يعملون إما ماهو موافق للمقل وحينئذ فلا لزوم لهم،
وأما ماهو مناقض للمقل وحينئذ فأقوالهم غير مقبوله وفي كلا
الحالين فأقوالهم غير مقبوله.

ويبدو أن الفقهاء قد مالوا إلى خصومة نصير الدين الطوسي على
هذا النحو المبالغ فيه نظرا " لإنتمائه للمقيده الاسماعيليه الباطنيه"
وكذلك لمدوله عنها لصالح " الإماميه الشيعيه" وعدائه الظاهر لأهل
السنه إرضاء للمفول، وكذلك لما شاب مؤلفاته من غموض وخروج
على الشريعه في ظاهرها.

٢٦- عبد الحى بن العماد الحنبلئ، شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، مكتبه المقدس، ص ٢٤.

٢٧- الفيلسوف الطوسئ، ص ١٢٣.

Max Horten, Die Spekulative And Positive Theologie de
Islam, Leipzig, 1912 pp.86.

(٤) المنهى الصوفى المتطلسف عند النصير

يدفعنا إلى الاستدلال على المنهى الصوفى المتطلسف عند نصير الدين الطوسى تلك العلاقة التى ربطته "بصدر الدين القونوى" المتوفى ٦٧٣هـ والذى يعد "الطوسى" من محاوريه وموافقيه فى بعض مذاهب إليه من تصور لعلاقة الله بالمالم' وقضيه علم الله بالكلية والجزئيات' وكذلك ماهيه وعلاقتها بالوجود وهل هى معموله أم غير معموله' ثم أنه قد أضفى أعماقا جديده لنظريات صوفية ميتافيزيقية رسخت البعد الفلسفى فى التصوف.

وصله نصير الدين الطوسى بصدر الدين القونوى شاهد على إرتفاع قدر الصدر على النصير' ذلك أن النصير قد وصف نفسه بالمعز أمام مقدره صدر الدين فى المسائل الصوفيه' كما سلم له بوجهه نظره فى المسائل التى جرى فيها الحوار فى ثلاث رسائل متبادله بينهما وهى على التوالى :

أولا: هل يثبت عندكم أن وجود واجب الوجود أمر زائد على حقيقته أم وجوده عين ماهيته؟

ثانيا: رسالة " المؤخذات " لنصير الدين" فى الرد على " صدر الدين القونوى"

ثالثا: رسالة " الموفقات " فى الرد الذى وجهه "صدر الدين القونوى" إلى "نصير الدين الطوسى" (٢٨).

٢٨- مجموعة الرسائل المتبادله بين نصير الدين وصدر الدين، نسخه خطيه نُسخت مكتبة القسطنطينية ١٣٦٩هـ، ومجموعه خطيه رقم ٢٦٧: الكلام، مكتبه طلعت دار الكتب المصرية.

والرسالة الأخيرة هي التي يضند فيها " صدر الدين القونوي" آراء
" نصير الدين الطوسي" من أن الحق يستحيل أن يكون له ماهية وراء
وجوده - وأنه يستفاد من الذوق الصحيح والكشف الصريح أن تعقل
الحق بإعتبار أنه واحد وأنه مبدأ للموجودات مسلوب عنه الكثرة،
والأشتراك مع شيء في وجوده. وإنه إن صح هذا كما يذكر "
الطوسي" فإنما لا يصح إلا بإعتبار تعيينه في عرصة التعقل الكونوي(٢٩).
كذلك يتحدث "النصير" عن أن حقيقة الحق مجهولة.

وهو الأمر الذي آثار "القونوي" ونظر إليه على أن فيه من التناقض
ما يجعله متعارضاً وتنزيه الحق وإطلاقه الذاتي بإعتبار أن حديث
الطوسي عن حقيقة مستقلة عن الحق أمر يستدعي القول بوجود أشياء
قديمه إلى جانب الحق وهو شرك لا يقع فيه إلا ذوى الأفهام القاصرة.
ولقد حاول نصير الدين الطوسي أن يمرض للإجابات على صدر
الدين القونوي في عدة مسائل سبق وأشرنا إليها إلا أن الصياغة الدقيقة
لها وردت في " رساله الأسئلة عن عيون المسائل" على النحو التالي:
أولاً: " هل واجب الوجود أمر زائد على حقيقته"(٣٠).
أم وجوده عين ماهيته وأن له حقيقة وراء الوجود؟

٢٩- رسالة الموافقات في الرد على نصير الدين الطوسي، مجموعة صوفية رقم ٢٦٧ علم
الكلام، مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية، ورقه ٧٣ ص (أ).

٣٠- رسائله الأسئلة عن عيون المسائل، المجموعة الخطية ٢٦٧ علم الكلام. مكتبة طلعت،
ورقه ٤٧، ص (أ).

ثانياً: هل الماهيات الممكنة مجمولة أو غير مجمولة؟
وعلى كلا التقديرين، فهل هي من كونها ماهيات فقط تعد أموراً
وجودية - مثلاً- وإن كان كذلك فهل يلزم من هذا مساوتها للواجب
ووجوب الوجود الذاتي في صرافة الوحدة الذاتية؟
وهل يتوجب خلوها عن وصفها بالإمكان...وهو أمر(٣١) يتناقض
وصرافة الذات ووحدها الذاتية؟
ثالثاً: " الواحد لا يصدر عنه إلا واحد"(٣٢).
ويتعلق بهذا صدور الكثرة من العقل الأول المشهود له بالوحدة
- وقد اختلف القوم في هذه المسألة لأن البعض قد نظر إلى النسب
والإعتبارات المعنوية على إنها أمور وجودية وهذا فيها تناقض عظيم.
وسوف يدور بحثنا حول آراء نصير الدين الطوسي في هذه المسائل
فيما جاء في رده على صدر الدين القونوي.
ولقد كشف لولى ماسينون L.Massignon(٣٣) عن المنحى الصوفي
لدى " الطوسي" عندما ذكر أنه تابع الحلاج المتوفى "٣٠٩" في قوله
المشهوره "أنا الحق" وقد أجاد "الطوسي" في بيان أن الحلاج بصرخته
هذه قد أعطى حق تصرف الأغبيار بدمه.

٣١- رساله الأجوبه، ورقه ٦٤، ص(أ).

٣٢- رساله الأجوبه، ورقه ٦٨، ص(أ).

٣٣- الفيلسوف الطوسى، ص١٢٧

كما يذكر الدكتور مصطفى كامل الشيبى أن " نصير الدين الطوسى" (٣٤) كانت له صلة بالعديد من المعروفين بالتصوف أو أصحاب النزعات العرفانية على الأجمال، ومن هؤلاء "ميثم البحرانى" "وآل طاووس" "وابن المطهر الحلى" - وأما عن صلة الطوسى بالمفول وعلاقتهم بالتصوف فيذكر "الشيبى" أن المفول قد بهروا بالتصوف ومالوا إليه بعد أن بهرهم به الرفاعية لأول مرة.

كما يذكر " معصوم على" (٣٥) أن الطوسى فى كتابه أوصاف الأشراف قد تطرق إلى موضوعات أهل التصوف، ومن ذلك الحلول والائتاد، والغلاه من الشيعة وأشار إلى الحلاج وأبى يزيد البسطامى وعلق على مقالتيهما " أنا الحق" " وسبحانى ما أعظم شأنى" بأن أى منهما لم يدع دعوى الألوهية، بل دعوى نفى إنيته ليثبت إنيته غيره وهو المطلق (٣٦).

والواقع أن " نصير الدين الطوسى" قد قدم لنا قراءه خاصة " لأقوال الحسين بن منصور الحلاج" فى كتابه " أوصاف الأشراف" بدت وكأنها دفاعا عن الحلاج فى موقفه من الإنية والإثنييه وقد فطن إلى ذلك الدكتور مصطفى كامل الشيبى، وكذلك " عبد الأمير الأعمى" (٣٧) فقد ذهب " الطوسى" إلى الاعتقاد بصحة المنحى الفكرى عند الحلاج.

ولعل من المفيد كما يذكر " الأعمى" أن نذكر أن " هنرى كوربان" - الذى يبدو أنه لم يعرف كتاب " أوصاف الأشراف"

٢٤- الفيلسوف الطوسى، ص ١٢٨

٢٥- الفيلسوف الطوسى، ص ١٢٩

٢٦- الفيلسوف نصير الدين الطوسى، ص ١٢٩ نقلا عن الخوانسارى فى كتابه روضات الجنات، طبعه طهران ١٣٠٧هـ، ص ٦٠٨. وكذلك معصوم على فى طرائق الحقائق، طبعه إيران ١٩٠١م، ص ١٦٧.

٢٧- الفيلسوف نصير الدين الطوسى، ص ١٢٩.

بالذات - وصل بين موضوع الإثنينيه هذا تبعا للطوسي بموقف " ابن سينا" في الخلط ما بين الوحدة الوجوديه، والوحده المديه بقوله " لعل في هذا الخلط أن يكون القلب الذي لامر منه والذي يجعله التفكير الفلسفى يحدث لحقيقه التجربه الصوفيه، بمعارضه أو بأن يستبدل بها مضاد ويالكتيكى هناك حيث يستشعر (الفناء) على أنه شرط البقاء، أى سرور بالإثنينيه مع الله" (٣٨).

ويذكر الدكتور عبد الرحمن بدوى أن نصير الدين الطوسى (٣٩) قد أجاد فى بيان أن الحلاج بصرخته :

بينى وبينك أنى ينازعنى فانزع بأنيك أنى من البين
قد منح الأخرين حق التصرف فى دمه، وأن هذه الصرخه تشهد بأن
الله أجاب دعوته.

ولقد رأى " نصير الدين الطوسى" فى الحلاج قطبا روحيا يجذب
الإسلام إلى الوحدة النهائية وقد إتفق معه فى هذا الرأى " النجم
الرازى" " والكيشى" الأستاذ بالمدرسه النظاميه، " وجمال الدين
الرومى" (٤٠).

٣٨- الفيلسوف نصير الدين الطوسى، ص. ١٣٠ نقلا عن شخصيات قلقة فى الاسلام للدكتور
عبد الرحمن بدوى، فيما قدمه تحت عنوان السهروردى المقتول مؤسس المذهب الاشراقى
طبعه القايره، ١٩٦٤م، ص. ١٣٢.

أيضا: راجع شرح نصير الدين الطوسى فى كتابه عن الحلاج، ص. ٥٣٥، التعليق الثالث.

٣٩- شخصيات قلقة فى الاسلام، ص. ٨٣.

٤٠- شخصيات قلقة فى الاسلام، ص. ٨٨.

كما يذكر الدكتور "مصطفى كامل الشيبى" أن نصير الدين الطوسى يمد رجلا روحيا ساميا، كذلك يشير إليه الحاج بكتاشى مؤسس الطريقة البكتاشيه، كما نقل عنه " ابن ابي جمهور الاحسانى" فى كتابه "المجلى" الذى حوى نصوصا عديده من كتاب الطوسى " أوصاف الأشراف"(٤١).

ويتعمق الإتجاه الصوفى العرفانى عند " نصير الدين الطوسى"(٤٢) فيما قدمه فى هذا الإتجاه فى أحوال العارفين ومراتب بدايه السلوك، ذلك أنه يلخص هذه المراتب فى تسع درجات صاعدة تبدأ من أدناها فى أول الإتصال ويسمى "بالوقت" الذى يحصل فى غير حال الارتياض الذى يزول معه الإستقرار ويوصل فى النهايه إلى التمكين.

وأما المراتب الوسطى فتعبر عن إزدياد الإتصال الذى عبر عنه بصورة الوقت، ثم تمكن هذه الحال حتى يتلبس أثر الحصول بأثر عدم الحصول وإستقرارها بحيث يحصل متى شاء لا فى وقت معين.

٤١- الفيلسوف نصير الدين الطوسى، ص١٣٢.

وأما الطريقة البكتاشيه فهى المتصوفه العلويه المنسوبه للحاج بكتاشى ولى وأسمه « محمد رضى» ولد بنساجور ووفاته ٧٣٨هـ، وطريقتهم تقوم على التقشف والنظام الصارم وتقول بالمساواه بين الأديان ومن البكتاشيه من هم على عقائد أهل السنه، غير أن الغالبية ينتسرون لآل البيت ويذمون أبا بكر، وعمر، وعثمان، ويعترفون بالأئمه الاثنى عشر، وينزلون جعفر الصادق منهم منزله خاصة وشعارهم « الله، محمد، على» ولهم ميل بالقتال ويتسلحون بعضا طويله وبلطه ذو حدين - لذلك كله لعبت طريقه البكتاشيه دورا كبيرا فى الحياه السياسيه والدينيه والتحولت الإجتماعيه، وقيل أن الأراء التحريرية فى ثوره أتاتورك والخاصه بالمساواه بين الأديان وعدم حجاب المرأه هى من تأثير معتقدات البكتاشيه - راجع عبد المنعم حفنى (الدكتور)، موسوعه الفرق والجماعات والمذاهب الاسلاميه، القاهره ١٩٩٣م، ص١٠٨ البكتاشيه.

٤٢- عبد الرحمن بدوى « الدكتور» موسوعه الحضاره العربيه والاسلاميه، المؤسسه العربيه للدراسات والنشر، ١٩٨٧م، المجلد الأول ص٧٨.

وتجمع المراتب الثلاثة الأخيره " مراتب المنتهى" أو الوصول
والتي فيها يحصل الإتصال مع عدم المشيئه' واستقراره مع عدم الرياضه
وثبوته مع عدم ملاحظه النفس".

كما ينتهى إلى تقرير حقيقه العرفان فيقول إن العرفان مبتدئ
من تفریق، وتنقى، وترك، ورفض.

أما التفریق فمن ذات العارف وما عسى أن يشغله عن الحق، وأما
التنقى فطرح الشواغل، وأما الترك فالتخلص من الشواغل إبتغاء توغى
الكمال لأجل ذاته، وأما الرفض فهو أن يرفض ذاته بالكلية.

وهذه كما يبدو نظرية فى " التنلى والتعلى" أو الأخذ والترك،
أو الإقبال والاحجام.

فهى تعلى وترك، وإحجام عن مذموم الصفات وطرح لشواغل النفس
وتعلق بكل مامن شأنه أن يوصل إلى عتبة القرب والفوز بالمعرفه.
وهى تحل وأخذ، وإقبال على كل ما يصرّف النفس عن نوازعها
وأفاتها المانمه لها من الوصول.

لذلك يصف " الطوسى" (٤٣) دواء المجاهد الواصل إلى مراتب
العرفان فيجعله فى درجات محدوده هى درجات التزكیه، فإذا أنقطع
العارف عن نفسه وإتصل بالحق رأى كل قدره مستفرقه فى قدرته
المتعلقه بجميع المقدورات، وكل علم مستفرقا فى علمه الذى لا يفر
عنه شىء فى الموجودات، وكل إرادته مستفرقه فى إرادته التى تصدر
عنه وتعلق بالفيض الفاضل من لدنه - حينئذ يصبى له الحق بصره
الذى به يبصر وسمعه الذى به يسمع، وقدرته التى بها يفعل. فيكون
متخلقا بأخلاق الله تعالى.

٤٣- موسوعه الحضاره وأحوال العارفين عند الطوس، ص ٦٥٧.

وبالرغم من أن " الطوسي " قد رسم لنا طريق العرفان الصوفى ودرجات التزكية والتطهر، وكذلك بالرغم من حديثه عن الأخلاق التى يجب أن يتحلى بها السالك فى الطريق إلى الله، فأنا لم نمثر على ما يشير إلى مسلك " نصير الدين الطوسي " "الشخصى" أو ما يوضح إتخاذه طريقا للمجاهدة.

لذلك نعتقد أن هذا العالم الفيلسوف لم يكن من صوفية السلوك، وإنما كان تصوفه تصوفا نظريا ليس لمجرد أنه كان متابعا لابن سينا، وإنما لخلو سيرته من التطبيقات الصوفية كما يذكر " عبد الأمير الأعمش " . وكذلك لما أشار إليه ابن الفوطى. حيث إتخذ الطوسي موقفا مشينا أفاد من هولاءكو ضد أتباع فرقه " قلندرية سوريه" مما كان سببا فى هلاكهم على يد هذا الطاغية(٤٤).

٤٤- القلندرية إحدى فرق الملامتية واللامتى كما يقول السهرورى متمسك بالسنن والآثار ومتحقق بالإخلاص والصدق وليس مما يزعم المفتونون بشيء، وأما القلندى فهو إشارة إلى أقوام ملكهم سكر طيبه قلوبهم حتى خربوا الماديات وطرحوا التقيد بأداب المجالسات والمخالطات. وساحوا فى ميادين طيبه قلوبهم فقلت أعمالهم إلا من الفرائض، ولم يبالوا بتناول شئ من لذات الدنيا من كل ماكان مباحا برفضه الشرع، وربما إقتصروا على رعايه الرخصه...

ومن قواعد القلندرية فى هدم العادات خلق شعر الرأس والحاجبين واللحية والشارب، ويروى المقرئى أن سلطان مصر حسن بن محمد من قلاوون أمر سنة ٧٦١هـ -بألا يخلق القلندرية لحاهم وأن يتركوا هذه البدعة والتزيى بزي الأعاجم والمجوس، ويبدو أنه كان لهم لباس خاص وكانوا يسمونهم « الجولقية » وهم حلقوا الرؤوس. ويذكر محمد بهاء الزركشى صاحب رسالة « زهر العريش فى الكلام عن الحشيش » أن أول من إكتشف الحشيش هو أحمد القلندرى - لذلك سميت الحشيشه بالقلندرية. راجع عبد المنعم الحفنى (الدكتور) الموسوعة الصوفية، القاهرة ١٩٩٢م، ص ٣٢٩.

الفصل الثاني

أسلوب نصير الدين الطوسي في المراسلات



الفصل الثاني

أسلوب نصير الدين الطوسي في المراسلات

ينحو "الطوسي" في المراسلات التي جرت بينه وبين "صدر الدين القونوي" إلى إتخاذ الرمز وسيلة للتعبير. والرمز هو أحد وسائل الصوفية في التعبير عما يفيض به الوجدان من شحنات نفسية عارمة، وكذلك هو وسيلة جيدة وصالحة في عملية إختزالهم للعبارات في إشارات خاطفه ومليئه بكنوز الحكمة.

ولم يكن إستخدام الطوسي للرمز أمراً عابراً، بل كان عملاً من أعمال العبقرية التي إمتلكها هذا العالم الفاضل، والمحقق الكامل، قدوه العلماء وسيد الحكماء، وأفضل العلماء الإسلاميين في وقته، بل والمتقدمين.

وهو من جمع الله - سبحانه - فيه ما في كافة أهل زماننا من الفضائل والمناقب الحميدة، وحسن السيرة، وغزازه الحلم، وجداله الرأي... والإحاطة بسائر العلوم، على حد تعبير صديق نصير الدين وزميله في المجمع الفلكي في مراغه " مؤيد الدين العرضي" في مقدمة كتابه : شرح آلات مرصد مراغه وأدواته(٤٥).

ولاشك أن من الرموز ما قد يكون مشتركاً بين طوائف العلماء، وقد تقع المشاركة بين الطوائف المختلفة في بعض الألفاظ والأسماء لضيق فلك العبارة...وقد يشترك أهل الذوق والتحقيق مع غيرهم من العلماء فيما يتعلق بأمر الوجود العام، وفي كون الحق لو كانت له ماهية وراء وجوده لزم أن تكون سابقة عليه وينتج من هذا تناقضات كثيرة تظهر فيما بين أهل الكشف والذوق من ناحية وأهل العقل والمنطق من ناحية أخرى(٤٦).

٤٥- الفيلسوف نصير الدين الطوسي، مرآة.
٤٦- راجع صدر الدين القونوي، رساله صدر الدين القونوي في الرد على نصير الدين الطوسي والمعرفه بالمؤاخذات، مجموعه خطيه رقم ٢٦٧م علم كلام، دار الكتب المصريه، مكتبه طلعت، المخطوطه ج- ورقه ٧٢ من (أ).

ومن المهم هنا أن نشير إلى ما يخبرنا به " البحراني " ،
والخوانساري عن دراسته " نصير الدين " على " أبي حامد محمد بن أبي
بكر إبراهيم النيسابوري " المتوفى (٦٢٧هـ / ١٢٢٣) المشهور بالشيخ
المطار كما يذكر الصوفية ، وبفريد الدين الداماد تبعا لكتاب
الشيعة ، فقد كان أستاذه في التصوف ، وصاحب الباع الطويل في
الفلسفة القائمة على الغنوص Gnosls والأشراق Illumination (٤٧) .

ولاشك أن الطوسي كان على صلة " بإبن سينا " ، وتتجلى هذه
الصلة في الشرح الذي قدمه " نصير الدين " على الإشارات والتنبيهات
" للشيخ الرئيس " وهذا سيعكس لنا تأثير الطوسي تأثيراً شديداً
بالمنحى الصوفي المتفلسف الذي ظهر عنده .

ومما يؤكد الأثر القوي الذي إنتقل إلى الطوسي عن طريق إبن
سينا أن الطوسي كان قد تتلمذ على " صدر الدين السرخسي " الذي
يعرفه الخوانساري " بسراج الدين " وهذا بدوره قد إتصل بالشيخ
الرئيس عن طريق " أبي العباس اللوكرى " (٤٨) .

لذلك لم يكن غريباً أن تتردد من أمثال " واجب الوجود " ،
والمبدأ الأول والماهية ، والوجود الواجب ، والوجود العقلي ، وأعيان
الموجودات ، والمعدومات ، والموجودات ، وهل المعدوم شيء ؟ ، والوجود
العام ، والمراتب ، والعلم بالكليات والجزئيات (٤٩) .

٤٧- أنظر رينولد نيكلسون ، الصوفية في الإسلام و ترجمة نور الدين شريعة القاهرة ١٩٥١ ،
ص ٣٥ - راجع أيضاً الفيلسوف نصير الدين الطوسي ، ص ٦١ .
٤٨- أنظر جعفر آل ياسين (الدكتور) ، الأصول الطبيعية للفكر السينوي ، مجلة كلية الآداب
بفداد ، مجلد ١٤ ، ص ٦٧ ونقله عبد الأمير الأسم في الفيلسوف نصير الدين الطوسي ، ص ٦١ .
٤٩- راجع نصير الدين الطوسي ، رساله الأجوبه ، من ق ٦١ إلى ق ٧٠ .

إلى آخره من المصطلحات التي ظهرت في كتابات الشيخ الرئيس مما يوضح عمق الصلة التي ربطت بين فكر "المولى" والشيخ "إبن سينا" المتوفى ٤٢٨هـ. وهكذا يعد الطوسي معلماً للسينويه وأستاذاً لها، وتابعا لها على العموم من حيث النظرية وربما من حيث التطبيق أيضاً كما يذكر عبد الأمير الأعسم (٥٠).

ومن الضروري هنا أن نشير إلى أن المتحنى السينوي عند الطوسي لم يأت عن عشوائية إنما كان صدوراً عن إرتباط "بالأسماعيليه الباطنية" وعن هوى سينوي.

وكذلك يصح أن ننسب إلى الطوسي مهمة إستكمال علم الكلام الفلسفى فلان كان "إبن سينا" ذا شأن فى تأسيس علم الكلام فإن الطوسي سعى لإستكمال ذلك التأسيس الذى توقف العمل فيه عند المتفلسفه زمان الفزالى حتى الرازى (٥١).

ولعل كتاب الطوسي الشهير فى علم الكلام والمعروف " بالتجريد" يعد من أفضل ما كتب فى هذا المجال الذى تأثر فيه بإبن سينا تأثراً بالفا وقدم فيه " تلخيص المحصل" الذى تصدى فيه للرد على شرح "الرازى" للإشارات والتنبيهات الأمر الذى يجعل الكتاب تلخيصاً نقدياً أو هو فى مجال الأحكام النقدية لمحتويات كتاب فخر الدين الرازى - على نحو ما يذكر الباحث العراقى " حسام محيى الدين الألوسى" (٥٢).

٥٠- الفيلسوف نصير الدين، ص ١٣٦.

٥١- الفيلسوف نصير الدين، ص ١٣٨، ١٣٩، وينقل عبد الأمير الأعسم هذا الرأى عن

A.J.Arberry:

فى كتابه:

Avicena On Theology, London 1951, See The introduction.

٥٢- H.M. AL-ALousi; The problem of Creation in Islamic Thought, Baghdad; See (V.Index).

راجع أيضاً آراء عبد الأمير الأعسم فى كتابه، الفيلسوف نصير الدين الطوسى، ص ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩.

لذلك نستطيع أن نقرر ببساطة أن المنحى الفلسفي الكلامي وذلك التأسيس العلمي للبناء الفكري في مجال الفلسفة والمنطق وعلم الكلام قد ترك أثراً قوياً وخاصة على ما كتبه " الطوسي " في مجال التصوف الفلسفي.

ثم أن صياغته مباحث علم الكلام في ثوب فلسفي جعلتنا نعتقد أن الطوسي قد أهدر علم الكلام لحساب الفلسفة، ثم أنه كثرت الفلسفة وعلم الكلام مما لحساب التصوف النظري.

فإذا علمنا أن " نصير الدين الطوسي " الذي إنتمى إلى العقيدة الأسماعيلية دهرًا، كان قد عاد ليعلن براءته منها قبل وفاته بحوالي عشرين عاماً سنة " ٦٥٣ هـ " (٥٣).

وأنه راح يلبس ثوب العقيدة الإمامية، فإن أسلوبه الفلسفي والصوفي لا بد وأن يتأثر بعقيدته الشيعية وكذلك بآثار العقيدة الإسماعيلية.

ومن هنا يجب أن نتوقع أن يكون أسلوب " نصير الدين الطوسي " في الرد على " صدر الدين القونوي " مزيجاً من الفلسفة وعلم الكلام والتصوف المعتمد على المنطق أو إنه يستخدم الاستدلال المنطقي في البرهنة على قضايا التصوف فهو يقول مثلاً " وبالجملة فإن - جميع العلوم اليقينية مبنية على الوقوف على حقائق المعقولات التي هي " تصوراتها " حتى تأتي " التصديقات " المبنية عليها " (٥٤).

ولا يخفى هنا إستخدامه للحدود المنطقيه من أمثال " التصور " و " التصديق " - وفي بيان إمتناع الوصول كنهه المبدأ الأول يقول " الوجود الواقع على الموجودات بالتشكيك وهو بمنزلة الجنس ويقيد بقيد سلبي حتى يقتصر عليه وهو بمنزلة الفصل " (٥٥).

٥٣- الفيلسوف الطوسي، ص ١٥٩.
٥٤- المخطوطة (ب) من المجموعه الخطيه ٢٦٧م علم الكلام، الورقه ٦٣.
٥٥- نفس المخطوطة، الورقه ٦٣.

وفي مصطلح فلسفي واضح يتحدث الطوسي عن أن العلم بالعلم
يوجب العلم بمعلولاتها علماً تاماً في حين أن العلم بالمعلول لا يوجب
العلم بعلمه إلا علماً ناقصاً.

كذلك يمزج " الطوسي " بين المصطلح الصوفي والفلسفي من
ناحية وعلم الكلام من ناحية أخرى فيحدثنا عن " التوجه " إلى الله
سبحانه بطريق الكشف، وكذلك يشير إلى " الماهيات " ويناقش
كونها مجعولة أو غير مجعولة، كما يناقش إمكانه مساوقتها
للواجب، ووجوب الوجود الذاتي، وصرافه الوحدة الذاتية (٥٦).

كذلك يحدثنا الطوسي عن الجعل والجماع والمجموع وهل تكون
الماهيات مجعولة وليست بأمور وجودية مما يلزم معه أن يكون الحق
مصدر للمدم اللامتناهي، ويكون حاصل أمره أمراً عديماً (٥٧).

ومن الغريب أن يمزج " الطوسي " بين المنطق والرياضيات
والتصوف وكذلك علم الحروف والأوقاف، فيقدم نصوصاً من علوم
الجفر " وعلم الحروف التي نظن أنه إعتد فيها إلى إمكانياته في
علوم التنجيم والفلك فتراه يقول في نص غامض : " بفرض الواحد
الأول (أ) والصادر عنه (ب) وهو في المرتبة الثانية فلا تتوسط (ب)
يكون أثر وليكن (ج) و (لب) وحده وليكن دونها في المرتبة
الثالثة ثم يكون (لا) مع (ج) أثره (هـ) ولا (ب) مع (ج) أثر
وليكن زولا " مع (د) أثر وليكن (ح و لاب) مع (د) أثر وليكن
(ط و لب) مع (ج) أثر وليكن (لى و لب) مع (ذ) أثر وليكن (و لـج)
وحده أثر وليكن (ل) (ولد) وحده أثر وليكن (م) (و لـج) (د) مع
أثر (ن) " (٥٨) ...

٥٦- راجع رسالة الأجوبة، الورقة ٤٩، ٦٤.

٥٧- راجع رسالة الأجوبة، الورقة ٦٥.

٥٨- راجع رسالة الأجوبة، الورقة ٦٦.

وهكذا يستمر النصير الطوسي في نص غامض غير مفهوم لمن لا درايه له بعلوم الفلك والرياضيات عند الطوسي، وهو نص لا لزوم له في موضعه. بل هو مما يسمى إلى وحده النص الصوفي المتفلسف.

وهكذا يرتبط المنطق والرياضيات، بعلم الكلام والتصوف فالطوسي لم يقتصر في بحوثه على القضايا الفلسفيه ولم يقف عند حد استخدام الأساليب المنطقيه كالأستدلال والقياس والأستقراء، وإنما طور أسلوباً في الدلالة المعنويه للمصطلح الصوفي، وراح يربط بين مستويات التعبير ومراتبه ومحتوى المراتب العرفانية الكشفيه، وكذلك مجموع السمات والخصائص الدلالية للنظرية.

ونحن نتبين ذلك فيما عرف عنده من أحوال أهل الكمال في " قوله" وذلك حاصل لأهل الكمال بنسب إقبالهم(٥٩) على الآخره وإعراضهم عن الدنيا، وقد وجد مولانا أدام أيامه ذلك في نفسه وشاهد من كان بهذه الحال.

والدليل على ذلك أن النفوس الإنسانيه تستكمل بإدراكاتها العقلية فإذا كملت بنيل مايسعددها وأعرضت عما سفلها فلا حاجه لها إلى البدن، وكان الموت بالقياس إليه الفوز الأكبر، والوصول إلى السعادة المظمى وإمتياز النفس عن غيرها بعد المفارقة فيكون بسبب تعلقها السابق ببدن ممتاز عن ساير الأبدان وتعين حصل لها من جهه ذلك البدن.

وهكذا يمضى الطوسي في نص مختلط يمزج فيه بين الفلسفه والتصوف ومستويات من الروح والبدن وكذلك مستويات من الكمال والنقص. وهي كلها إشارات فلسفيه تحمل دلالات صوفيه عرفانيه. وقد سبق وقدمنا نماذج من المصطلح الصوفي المتفلسف.

ومن المفيد هنا أن نشير الى أسلوب "الطوسي" في كتابة "التجريد" كما أورده عبد الإمبر الأعسم نقلا عن ابن المطهر الحلي الذي يقول قد أوجز أفضاه في الغاية ، وبلغ في إيراد المعاني الى طرف طرق النهاية، حتى كل عن إدراكه المحصلون وعجز عن فهم معانيه الطالبون. ويعلق الأعسم على ذلك بقوله ولربما كان انتشار الكتاب هكذا مختصراً الى حد الإنفلاق في معاني مقاصده هو الذي جعل له هذه القيمة الكبيرة لأن شراحة على العموم كما لاحظ - الأستاذ الخضيرى - هكذا يذكر "الأعسم" وجدوا مقاصدة على سبيل الألفاظ: قد تدل الكلمة منه على مسألة ، وتقوم الكلمة المختصرة مكان الفصل(٦٠).

ولعل هذا هو ما لاحظناه عند دراستنا لرساله الطوسي في الرد على " صدر الدين القونوي".

ولقد وجه " عبد الأمير الأنسم" الدعوه إلى الباحثين للقيام بدراسة جادة لمؤلفات " الطوسي" وخصوصاً كتابه " تجريد المقائد" ، ذلك الكتاب الذي كان مازال في مطاوي كتب الشراح والمفسرين والمعلقين عندما قدم الأعسم كتابه " الفيلسوف نصير الدين الطوسي"(٦١).

وجاءت إستجابة الباحث الدكتور "عباس سليمان" للدعوه فقام بتقديم الكتاب الملفز في رسالته للدكتوراه ثم قدم له شرحاً وافياً وتعليقاً علمياً دقيقاً في كتابه " تطور علم الكلام إلى الفيلسوف ومنهجها عند نصير الدين الطوسي"(٦٢).

وتأتى الدراسة التي بين أيدينا ثالث الدراسات الجادة في مجال الفكر الكلامي الصوفي المتفلسف عند نصير الدين الطوسي.

٦٠- الفيلسوف نصير الدين ، ص ١٥٤.

٦١- الفيلسوف نصير الدين، ص ١٥٥.

٦٢- عباس سليمان (الدكتور) تطور علم الكلام إلى الفيلسوف ومنهجها عند نصير الدين الطوسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٢.



الفصل الثالث

واجب الوجود

الماهية

الوجود

والعدم

الفصل الثالث

« المسألة الأولى »

« واجب الوجود »

(١) هل يثبت عندكم أن واجب الوجود أمر زائد على طبيعته ؟
يطرح "نصير الدين الطوسي" هذا السؤال في الرد على " صدر
الدين القونوي" (٦٣) الذي أرسل إليه يقول هل ثبت عندكم أن وجود
واجب الوجود أمر زايد على حقيقته أم وجوده عين ماهيته، وأن ليست
له حقيقة وراء الوجود ؟

ثم راج يفند الأدلة المنطقية الممزوجة بمنحاه الفلسفي الصوفي
مبيناً أن ما ذكر لترجيح أحد الجانبين على الآخر لم يكن كافياً ولا
مقنعاً، ذلك أنه إن قيل بأن وجود الحق عين حقيقته، فإن حجماً كثيرة
تساق للتدليل على ذلك منها:

أولاً: أن مفهوم الوجود من حيث تعيينه في تعللنا مفهوم واحد،
وهذا المفهوم من حيث أنه هو مع قطع النظر عن كل ما سواه إما أن
يقتضى أن يكون عارضاً لماهية شيء من الماهيات أو لا يقتضى
ذلك...فإن كان عارضاً لماهية وجب أن يكون كل وجود عارضاً
لماهية أو هو على الأقل يقبل ذلك - هنا يكون وجود واجب الوجود
صفة لحقيقته.

وثانياً: ألا يقتضى أن يكون عارضاً لماهية، وفي هذه الحالة وجب
ألا يكون شيء من الوجودات عارضاً لشيء من الماهيات لذلك فإما أن
لا تكون هذه الماهيات الممكنة موجوده أو هي تكون موجودة

٦٣- راجع رسالة الأسئلة، الورقة ٤٧، ص(أ).

ويكون وجودها في هذه الحالة نفس حقيقتها وينتج عن هذا أن لا يكون مفهوم الوجود واحداً وقد فرضناه واحداً منذ البداية - فكيف نفترض أن الوجود واحد ثم نمود فنفضل القول إلى القول أن الوجود العام ليس واحداً؟ وهذا خلف.

ثالثاً: فإذا فرضنا أن لا يكون واجب الوجود مجرداً عن الماهية إلا بسلب متفضل فكأننا نقول أن واجب الوجود الذي لا يكون واجب إلا بذاته هو واجب الوجود ولكن بغيره - وهذا خلف أيضاً؛ وينتهي الحال في رأى صدر الدين القونوى إلى نتيجة متناقضة (٦٤) لأن الفطرة والعقل يؤيدان القول بأن حقيقته مجهولة ولا يجوز أن يقال أنه معلوم الذات من وجه ومجهول من آخر لأن هذا يؤدي بالضرورة إلى أن يتمثل فيها جهتان مختلفتان، وهذا باطل في ضوء الإعتقاد اليقيني بأنه واحد من جميع الوجوه - فإذا ما حرصنا على عدم المساس بصرافة الوحدة الذاتية للحق فإنه لا يجوز أن يقال فيه جل شأنه أنه معلوم من وجه ومجهول من وجه.

ويتوقف الطوسي عند هذه النتيجة فيرفضها رفضاً مطلقاً في جملة بسيطة ومباشرة فيقول "كل ما لا يحتمل أن يكون له أشخاص كثيرة فهو غير محتاج إلى تعين زائد على حقيقته" (٦٥). ولأن واجب الوجود لا يحتمل أن تكون له أشخاص كثيرة فهو غير محتاج إلى تعيين زائد على حقيقته - فإن حقيقته سواء كانت نفس وجوده، أو معروضه لوجوده هي عين تعينه لعدم احتمال وقوع الشركة فيه، وإنما يحتاج إلى التعمين لكل حالة أشخاص كثيرة، فإن كل شخص منه يحتاج إلى تعين يميزه عن غيره.

(٦٤) رسالة الأسئلة عن عيون المسائل، الورقة ٤٧، ص(ب) واضح هنا أن «الطوس» يريد القول أن واجب الوجود واحد من جميع الوجوه، وأن القول باختلاف الجهات يناقض صرافة الوحدة. (٦٥) رسالة الأجوبة، الورقة ٦٧، ص(ب).

وهنا نلمح أثر "إبن سينا" على نصير الدين الطوسي (٦٦) حيث يقول في الإشارات "الأول ليس فيه حيثيتان لوحديته" وقد عمد الطوسي في كتابه "تجريد المقائد" إلى القول "بأن وجوب الوجود يدل على سرمدية الحق ونفى الزائد" - ولذلك فهو يجعل من الصفات عين الذات لأن وجوب الوجود في نظرة يقتضى نفي هذه الأمور عنه لأنه يستحيل أن يتصف بصفة زائدة على ذاته، سواء جملناها معنى أو حالاً أو صفة، لأن وجوب الوجود يقتضى الإستغناء عن كل شيء فلا يقتصر في كونه قادراً إلى صفة القدرة ولا في كونه عالماً إلى صفة العلم، وغير ذلك من المعانى والأحوال ... لكن تلك الصفات هي نفس الذات في الحقيقة وإن كانت مغايرة لها بالإعتبار (٦٧)

(٢) الجانب الصوفى في معرفة الحق.

الواقع أن قول "الطوسي" بأن حقيقة الحق مجهولة، وأن المعرفة به حاصلة إنما هي إحالة إلى المعرفة المستفادة من الذوق الصحيح والكشف الصحيح الذى يعنى عنده أن الحق متى أعتبر تعقله مجرداً عن الكثرة والوجودية وحتى الإعتبارية فإنه يكون مطلقاً عن التقيد بأى وصف، أو الحصر فى أى حكم سلباً كان ذلك أو إيجاباً، نفياً عنه أو ثبوتاً له وهو ما يعترف به "صدر الدين القونوى" "للمولى نصير الدين" ويذكره بإعتباره مذهباً فى إطلاق الحق الذاتى الغير المقيد.

(٦٦) إبن سينا، الإشارات والتنبيهات، دار المعارف القاهرة، ١٩٨٥م، ص ١٨٢.
(٦٧) إبن المطهر الحلى: كشف المراد فى شرح تجريد الإعتقاد طبعه الهند ١٣١٩هـ، ص ١٦٢، ويطلق إبن المطهر على الطوسي لقب "أستاذ البشر والعقل الحادى عشر" راجع الفيلسوف نصير الدين الطوسي، ص ٤٧.

وهو الإطلاق عن الحصر في وصف أو حكم سلبى أو ثبوتى و في الجمع بينهما أو التنزه عنهما بحال - فيصدق في حقيقته من حيث هذا الإطلاق أن يقال أنه يشهد ولا يشهد، ويعلم ولا يعلم دون الحصر في إطلاق أو تقييد - ليس بمعنى أن له إطلاقاً يضاده تقييداً أو وحدة يقابلها كثرة، وأنه من حيث هذا الإطلاق لا يقتضى إرتباط شيء به، ولا صدور شيء عنه، ولا تعلق علمه بشيء، ولا غير ذلك من النسب والإضافات (٦٨)

ورغم حرص الطوسى على " الاطلاق الذاتى للحق" إلا أن النتيجة التى توصل إليها " القونوى" والتى يرى أن الاطلاق الذاتى فيها إنما يعنى عدم تعلق العلم الإلهى بشيء فان ذلك يعنى العلم الذى لا يمكن أن يكون صفه قائمه بالذات كما هو الحال عند الأشاعرة، ولا هو " عين الذات" ولا هو نسبة ممتازة عن ذات الحق

وإنما هى وحدة مطلقة - أو هى على حد تعبير " القونوى" وحدة لا يتميز فيها العلم عن العالم والمعلوم، فلا كثرة ولا تعدد، سواء أعتبرت الكثرة وجودية أو إعتبارية(٦٩).

وهذا فهم يتناقض مع ما سبق وصرح به " المولى" من أن الصفات نفس الذات خصوصاً إذا أضفنا إلى ذلك قوله أنها مغايرة للذات، وإعتقاده أن حقائق الأشياء التى لا يتأتى للبشر الوقوف على كنهها إنما هى " أعيان الموجودات" التى هى علم إلهى، وإذا كان الأمر كذلك فهل يجوز أن يقال أن حقيقة الحق معلومة ؟ بل هى ليست فى قدره أحد من البشر على حد قوله.

٦٨- رسالة الموافقات، ص (١) من الورقة ٧٤.

٦٩- رسالة الموافقات، الورقة ٧٤، ص ١

وأعيان الموجودات هى مرتبه بين الحق فى غيبه المطلق وبين العالم المحسوس وهى - الغيب الإضافى، وهى أول تنزل من تنزلات الحق من مرتبة بطوته، وهى الفيض الأقدس الذى يمثل ظهور الحق بنفسه لنفسه فى صور الأعيان الثابتة - وهى من ناحية المثال الثابت فى علم الله المعدوم للخلق المعلوم للحق - راجع النصوص فى تحقيق الطور المخصوص، لصدر الدين القونوى، يدرسه د. إبراهيم ياسين، نشره مركز تحقيق التراث بجامعة المنصورة، ١٩٨٩، ص ١٢.

ويتفق الطوسي مع صدر الدين القونوي في أن المعرفة الحقيقية للحق لا تكون إلا لأهل الذوق والكشف من الصوفية ذلك أن معرفتهم الحق لا تتم إلا بالحق لا بقواهم أو عقولهم؛ فإذا عرفوا الحق بالحق عرفوا بعد ذلك نفوسهم بالحق من حيث ما عرفوه به، ثم عرفوا ما شاء الحق أن يظلمهم عليه دفعه أو بالتدريج(٧٠).

وهكذا يتخلى " نصير الدين الطوسي" عن المعرفة العقلية لصالح المعرفة الذوقية الكشفيه التي لا بديل عنها في مجال معرفه الحق - ولأن أذواق العارفين متفاوتة وكشفهم على قدر صفائهم فإن ما يظلمون عليه من الحق ليس إلا بقدر ما شاء الحق - " وهو ما لا يمكن أن يكون مطابقاً لما هو عليه الحق في نفسه"(٧١).

وهكذا يحتفظ " نصير الدين الطوسي" في تصويره للواجب بوجودين، أحدهما وجودى غيبى باطلاق، وآخر شهودى، وبين هذا وذاك وجود عيني - وهذه الدوائر الوجودية هي في الواقع دائرة واحدة، أو هي ترتد إلى دائرة واحدة - هي دائرة الأحدية المطلقة للحق جل شأنه. وهكذا يميل " الطوسي" من الناحية النظرية إلى الأخذ بفكرة الأحدية المطلقة، والصرافه الذاتيه التي لا تكون إلا للحق جل شأنه - ذلك أنه ينزه الحق عن كل القيود والصفات على إعتبار أن كل صفة سواء كانت سلبية أو ثبوتيه فإنها تمثل قيداً على صرافه الأحديه - وهو في هذا أشبه بما يقوله " إبراهيم بن إسحاق التبريزي" شارح نصوص " الصدر القونوي" " لا يصح أن يعرف الحق تعالى بوصف من الأوصاف الكمالية من علمه وقدرته، وجوده وعزته، إلى غير ذلك لأنها تعينات وهو اللا تعين السابق على كل تعين"(٧٢).

٧٠- رسالة الأسئلة، الورقة ٤٩، ص (ب).

٧١- إبراهيم بن إسحاق التبريزي، أسرار السرور بالوصول إلى عين النور، نسخة خطية بدار الكتب المصرية، رقم ٧٨٥ تصوف، مكتبة طلعت، اللوحة رقم ١١، ص (ب).

٧٢- أسرار السرور، اللوحة ١١، ص (ب).

وهكذا ينظر " الطوسي " إلى فكرة " الاطلاق " و " التقييد " نظرة متساوية لأن كلا النوعين من الصفات لا يمثل إلا قيود تفرض على تصور الأحدية الصرفه التي ينزه فيها الحق عن الحصر والتقييد وهذا فهم صوفى صرف وهو أشبه بتمطيل الصفات .
ولكن كيف وفق الطوسي بين إعتقاده فى أن الصفات غير الذات، والصفات بإعتبارها عين الذات ؟

عندما يشير " الطوسي " إلى نسبة العلم أو القدره إلى الذات فإنما يفهم من ذلك تميز العلم بنسبه علميه . وهذا التميز يكون نسبياً غير حقيقى لنلا يلزم من نظره وحدة المتعلق والمتعلق، والمدرك والمدرك لأنها عين الذات، إمتازت عن الذات بتعينها الذى هو عبارة عن الإحاطة بحقيقة المعلوم (٧٣)

والواقع أن التناقض يظل قائماً إذ لا يمكن أن تكون الصفات عين الذات، ثم تكون غيره فى نفس الوقت، مهما أحلنا ذلك إلى وجود نسبة علميه تجمع بين العالم والمعلوم فصفات مثل العلم والعالم والمعلوم يجب أن تكون فى أحدية الذات أحديه، وكذلك فى الوجود واحده وحده حقيقية غير زائده على الذات، كما فهمنا من صدر الدين القونوى على أن لا يكون الأمر تعطيلاً للصفات (٧٤)

٧٣- النصوص فى تحقيق الطور المخصوص، التعليقات على النصوص، ص ٨٩ .
والتعطيل « قالت به الاسماعلية الذين يدعون أنه إذا قيل أنه تعالى واحد عالم قادر حى وغير ذلك فليس ذلك بعلم ولا حياة ولا قدره يصير بها موصوفاً... أنظر حجه العارفين، أحمد حميد الدين الكرمانى، الرسالة الوضوية فى معالم الدين وأصوله، بتحقيق الدكتور محمد عيسى الحيرى، دار العلم ١٩٨٧م، ص ١٢ .

(٢) : المسألة الثانية

في الماهية والوجود

- أما السؤال الثانى والموجه الى "نصير الدين الطوسى" فهو:
هل الماهيات الممكنة مجهولة أو غير مجهولة ؟ وعلى كلا التقديرين
نهل هى من كونها ماهيات فقط أمراً "يهودية" ؟ (٧٤)
- والسؤال على هذا النحو يثير مشاكل عدة نردها على النحو التالى:
- (١) لو كانت الماهيات أمور وجودية كما ينتهى سؤال القنوى
لكانت مساوقة للواجب ووجوب الوجود الذاتى وكذلك صرافة
الوحدة الذاتية وهذه صفات لا تجوز إلا للحق جل شأنه.
- (٢) ولأن الماهيات كى تكون موجودة فيجب أن تستفيد الوجود من
الواجب لا من ذاتها ، ولأن القنوى يفترض إعتقاد "نصير الدين
الطوسى" بأن الماهيات واجبة، فإنه يقول أن هذا يستلزم خلوها من
صفات الإمكان التى تخولها إكتساب الوجود من الواجب ؟
- (٣) ولو قلنا أن إتصافها بالوجود يرجع الى وجودها مع الوجود الأول
أو وجودها فيه كان ذلك تحصيل حاصل.
- (٤) وإن كان وجودها وجوداً مغايراً للأول لكان هناك وجودان
قديمان وهذا باطل؟

٧٤- رسالة الأسئلة، الورقة٤٩، ص(ب)

والجمل هو إخراج الشئ من الوجود الى العدم.
أى من وجوده فى علم الله الى عدمه - وهذا هو الجمل البسيط - وأما الجمل المركب فهو
جعل الشئ شيئاً أو إتصافه الماهية بالوجود الحقيقى والوجود الظاهر وهو الوجود
الوهمى.

راجع صدر الدين القنوى ، النصفحات الإلهية الماهية، نسخة خطية رقم ٧٧٥٤٦٨ / مكتبة
قونية التركية ، ورقة ٧.

لأن التقدير في هذه المسألة أن الممكنات ليس لها إلا وجود واحد تشترك فيه جميعها.

ومع إفتراض أن ما سبق كله صحيح فكيف يتأتى للماهيات أن تكتسب الوجود إلا إذا كانت تستفيد هذا الوجود من الواجب الذي لا يستفيد وجوده من غيره وإلا إذا إتصفت بالإمكان وانتقلت من مقام غناها بذاتها الى مقام فقرها وإفتقارها وحدثها. ويحاول "نصير الدين الطوسي" حل الإشكال الذي إفترضه "القونوي" على هذا النحو :

يرى "الطوسي" أنه لا يمكن وصف الماهية من حيث هي ماهية معدومة بالإمكان حال عدمها المطلق لأن ذلك يعني أن الله مصدر المدم - وإنما يمكن وصفها بالإمكان فقط إذا قيست الى الوجود والمدم.

ويبقى الطوسي على الماهية ماهية فقط دون أن تتعدى حالها الماهوي الى الوجود لأن الماهية في نظرة لا يمكن أن تكون غير الماهية، وأما أن يكون للماهية ضرب من الوجود فلأن ذلك يحدث في تصور الموجد.

فإذا قبل أن الوجود تقدم الماهية نقول أن ذلك في رأى "الطوسي" هو الوجود في عين العلم الإلهي (٧٥) وإذا قالوا أن لها وجود متأخر الرتبة عنها أرادوا به تعقلها بعد وجودها.

ولكن إذا نظرنا الى الماهية فقط من حيث هي ماهية فيجب أن نفهم من ذلك أن "المولى نصير الدين" يريد بذلك خلو الماهية عن الوجودين السابق واللاحق.

٧٥- «عين العلم أو العين الثابتة» من المصطلحات التي قدمنا شرحاً لها، ومن مصطلحات شاعت عند المعتز له، وابن عربي، ثم صدر الدين القونوي.

فإذا صرفنا النظر عن الماهية ونظرنا إليها من حيث أنها وجود فقط كان ذلك الوجود ثابتاً لها ويلزم للوجود وجوداً آخر، وعلم بهذا الوجود الآخر ثم وجود للوجود، وعلم بهذا الوجود إلى أن ينتهي الذهن إلى ما لا يمكن تصوره.

وإنظر إلى قول الطوسي إذا قلنا الماهيات الممكنة صارت منسوبة إلى الوجود، فإن الإمكان لا يمكن أن توصف به الماهية من حيث هي ماهية فقط إنما يمكن أن يوصف به إذا قيست إلى الوجود، وإلى العدم، وأما قوله - يقصد القونوي - هل من كونها ماهيات فقط أمورا وجودية فالجواب لا، فإن الماهية من حيث هي ماهية فقط لا يمكن أن تكون شيئاً غير الماهية، وأما ما إستفصره بقوله - يقصد القونوي أيضاً - هل لها ضرب من الوجود فالجواب نعم، فإن الماهيات إذا تصورت حدث لها وجود عيني، والوجود العيني لا يكون إلا من وجودها العقلي، والوجود العقلي يكون ممن تعللها وكلا الوجودين ممكن له (٧٦) - وإذا قالوا للماهية وجود قبلها أرادوا به الوجود العيني، وإذا قالوا لها وجود بعدما أرادوا به تعللها بعد وجودها يعني العلم الإنفعالي، وإذا تم النظر إلى الماهية فقط لم يكن في القصد العقلي إلا الماهية، ولم يكن الوجود والالعدم داخلين في ذلك النظر، ولذلك قالوا أنها ليست بموجودة ولا معدومة - ثم إنظر إلى حالها عند كونها منظور إليها وكونها حاصلًا في عقل لزم أن يكون لها وجود إما عقلي وإما عيني فتكون بالقياس إلى ذلك الوجود ممكنة، وكذلك إذا نظر إلى احد وجوداتها من حيث هو وجود لم يكن إلا ذلك الوجود فقط، وإذا نظر إلى ثبوت ذلك الوجود لها، كان لذلك الوجود وجود آخر وهلم جرا (٧٧)

٧٦- الوجودين العقلي والعيني في نظر الطوسي ممكنين لله جل شأنه - وهو هنا لا يطلق صفة الوجود على الماهية إلا من زاوية إرادة الحق لها بالوجود أو العدم.
٧٧- راجع رسالة الأجوبة، ورقة ٦٤ ص (ب)

وهكذا يجب أن نفهم أن الوجود العيني للماهيات لا يكون إلا لموجودها، وأن الوجود العقلي لا يكون إلا لمن تعقلها وإذا تم النظر إلى الماهية من زاوية الموجد كانت مما يقبل التحول إلى وجود، وإذا نظرنا إليها من جهة تعقلها كانت ممكنة أيضاً. فالأمر لا يتعلق بالماهية وإنما يتعلق بالعقل المدرك - هل هو عقل الواجب الوجود أم عقل الممكن الوجود، فعقل الواجب يوجد وجود عقلي فإذا تم تصورهما في عقل - الممكن كان لها وجود ممكن تصورهما في عقل الواجب بمصحتها وجود عيني. (٧٨)

ولعل ما قدمه "الطوسي" في رسالته إلى "صدر الدين القونوي" ما يزيل الالتباس الذي وقع فيه الدكتور "سليمان دنيا" عندما علق على شرح الطوسي في الإشارات فيما يتعلق بموضوع الماهية والوجود عندما قال "والفاضل الشارح - يقصد نصير الدين الطوسي - قد اضطرب في هذا الموضوع اضطراباً ظن بسببه أن عقول العقلاء، وأفهام الحكماء بأسرها مضطربة، وذلك لأنه استدل على أن الوجود لا يقع على الموجودات بالإشتراك اللفظي، وحكم بعد ذلك بأن الوجود شيء واحد في الجميع على السواء حتى صرح بأن وجود الواجب مساو لوجود الممكنات تعالى عن ذلك - ثم لما رأى وجود الممكنات أمراً عارضاً لماهياتها، وكان قد حكم بأن وجود الواجب مساو لوجود الممكنات حكم بأن وجود الواجب أيضاً عارض لماهيته، فماهيته غير وجوده تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - (٧٩)

٧٨- الوجود العيني، المقصود به أن الموجود يوجد في عين العلم الإلهي والقونوي يعبر عن ذلك بقوله «من العلم إلى العين والحادث في البين تجدد نسبة جامعة بين الطرفين» راجع صدر الدين القونوي، نفثه مصدر و تحفه شكور نسخته خطيه رقم ٥٨٩٥م. تصوف دار الكتب الظاهرية بدمشق ورقة ٢٨ والرساله الهادية، نسخة خطية رقم ١٣٦٨م. تصوف دار الكتب المصرية، مكتبة طلعت، ق ٦٥.

٧٩- الإشارات، ص ٣٠ بالهامش.

ولعل هذا الفهم راجع لقول "نصير الدين" والفرق بين الوجود وبين سائر الصفات ههنا، أن سائر الصفات إنما يوجد بسبب الماهية' والماهية توجد بسبب الوجود ولذلك جاز صدور سائر الصفات من الماهية (٨٠)

وصدور بعضها من بعض، ولم يجوز صدور الوجود من شيء والواقع أن "نصير الدين الطوسي" لم يساو بين الماهية والوجود - ولم يجعل وجود الواجب كوجود الممكن، وإنما جعل من وجود واجب الوجود وجوداً ثابتاً لكل وجود، وأن سلسلة تصور الوجود للماهية يلزم أن ينتهي إلى وجود يعلو على كل تصور هو الوجود الواجب.

ونصير الدين الطوسي عندما يتحدث عن " وجود الماهية" إنما يشير إلى وجودها بالقياس إلى الوجود والعدم باعتبارها ماهيات ممكنة تقبل الوجود من الموجد.

والقول بأن الماهيات في تصور " الطوسي" معدومه عدماً مطلقاً، يجرنا إلى الاعتقاد بأن الله مصدر للمدركات اللامتناهية، بمعنى أن الماهيات على هذا النحو لا تكون ممكنة ، ولاتقبل الوجود من الواجب. وهو ما لم يوافق عليه " الطوسي".

لأن الوجود عنده لا يتساوى والعدم ولأن الواجب يوجد الوجود كما يوجد الماهية، فيكون تصور وجود الوجود من الماهية هو تصور عقلي لا ينشأ إلى في عقل صاحب التصور كما أوضحنا - فالوجود في وقوعه على وجود الواجب، وعلى وجود الممكنات المختلفه بالهويات التي لأسماء لها بالتفصيل، لا أقول على ماهيات الممكنات ، بل على وجودات تلك الماهيات ، أعني أيضاً يقع عليها وقوع لازم خارجي غير مقوم (٨١).

٨٠- الإشارات، ص ٢٠ بالهامش
٨١- الإشارات، ص ٢١.

ومما يضيف إلى هذا المنحى الصوفى المتفلسف فى فهم " نصير الدين الطوسى" للملاقه بين الماهيه والوجود - ذلك الإتجاه الواضح الذى أقره فى كتابه " تجريد العقائد" (٨٢) وجعله " الوجود المشترك" زائد على الماهية، وتلك الحجج التى ساقها فى التدليل على ذلك وهى الحجج التى أشار إليها " صدر الدين الشيرازى" فى كتابه " الأسفار الأربعة فى الحكمة المتعالية" (٨٣) وأثبتها " الحلى" فى كتابه كشف المراد، كما تناولها الدكتور " عباس سليمان " فى تحقيقه لكتاب تجريد المقائد نقلا عن الدكتور جمفر آل ياسين فى كتابه " الفيلسوف الشيرازى" (٨٤). وتنطلق حجج الطوسى على النحو التالى :

أولا : " الوجود الزائد على الماهيه" لأنه لايمكن أن يكون جزء منها، أو خارجا عنها، أو نفسها - لأنه لو كان الوجود نفس الماهية لزم إتحاد الماهيات فى خصوصيتها، ولو كان جزء منها ما إنحصرت أجزاء الماهية ولأصبحت مركبة من أجزاء لامتناهيه وهو مالايجوز أن تكون هناك أجزاء خارجة لإستحالة أن تنفصل الموجودات الناتجه عن انفصال أجزاء الوجود بالأمور العدميه إذ كيف يكون العدم فاصلا. **ثانياً :** " الوجود زائد على الماهيه" لأننا قد نعقل الماهية ونشك فى وجودها ذهنى والخارجى والمعقول مفاير للمشكوك فيه... فإذا أفترضنا ثبوت الوجود للماهيه فإن ذلك يعنى أن الثبوت زائد عليه. لأن التشكك ليس فى ثبوت وجود للوجود، بل فى ثبوت الوجود نفسه للماهية.

٨٢- صدر الدين الشيرازى، الأسفار الأربعة فى الحكمة المتعالية . نسخه خطيه بدارالكتب المصرىيه رقم ٨٣١ فلسفه، ص٦، وأنظر الحلى، فى كشف المراد، ص٤:٦.
٨٤- جمفر آل ياسين (الدكتور) ، الفيلسوف الشيرازى، منشورات عويدات - بيروت ١٩٧٨، ص٥٧، راجع أيضا " تجريد العقائد" ص٦٦،٦٥.

ثالثاً : " الوجود زائد على الماهية " لأن الإمكان متحقق بالضرورة - ولأن الوجود لو كان جزء من الماهية ، أو كان نفس الماهية لما جاز أن يعقل خارجاً عنها - فإذا كان الوجود يعقل خارجاً ومتصلاً عن الماهية فكيف يكون عدماً ، وإن كانت الماهية معدومه وفرضنا إنعدام الوجود لحصوله في نفس الماهية فكيف يجمع العدم والعدم - فالوجود لا يجوز عليه العدم حينئذ ، والإلزام إجتماع النقيضين (٨٥).

رابعاً : " الوجود زائد على الماهية " لأنه هو الذي يفيد وجود الماهية وجوداً معقولاً لم يكن حاصلًا قبل تعقله أو حملته على الماهية ، لذلك يلزم أن يكون الوجود غير الماهية ، لأننا لو قلنا أن الوجود نفس الماهية ثم حملنا هذا الوجود الماهوي على الماهية لكانت كمن يقول الماهية ماهية أو الوجود وجود وهو تحصيل حاصل - وإنما تتحقق هذه الفائدة على تقدير المفاهيم.

خامساً : " الوجود زائد على الماهية " إذ أننا كثيراً ما لانستطيع الربط بين الوجود والماهية ، ولو كان الوجود نفس الماهية لما احتجنا على دليل للربط بين الشيء ونفسه ، إذ كيف نحاول أن نجعل من نفس الشيء شيئاً آخرًا مفاهيمياً له ثم نقيم رابطته بينهما ، فلو كان الوجود نفس الماهية أو جزء منها لم نحتج إلى دليل لإفتقار الدليل إلى المفاهيم بين الموضوع والمحمول.

سادساً : " الوجود زائد على الماهية " لأن الطوسي يصف الماهيات باعتبارها ممكنات لامعدومه ولاوجوده وإنما تقبل الوجود من الموجد ، إذ لو كانت وجوداً قائماً بذاته فما حاجتها إلى موجد يكسبها الوجود ، ولو افترضنا سلب الوجود عن الماهية بعد وجودها لأصبحت عدماً ، ولو كان الوجود حالتئذ هو نفس الماهية لكان عدماً ولكانت الماهية معدومة ولزم التناقض.

سابقاً ، " الوجود زائد على ماهيته " لأن واجب الوجود غير
مركب من ماهيه ووجود ، ولو كان الوجود في الواجب زائد على
الماهيه لكان مركباً.
وواجب الوجود واحد لا أجزاء فيه ، ووجوده عين ماهيته وحقيقته
- فالوجود هو نفس الماهيه في الواجب وزائد على الماهيه في
الموجودات.

وهكذا ينتهي " الطوسي" (٨٦) إلى واحد من أهم المفاهيم
الصوفية في تصور الماهية والوجود في الموجودات فالماهيات هي
العدم السابق المقدم على الوجود ، أو هي العدم اللاموجود واللاممدوم ،
أو هو العدم الممكن مما يذكرنا بنظرية الأعيان الثابتة عند " ابن
عربي ، والقونوي ، والمعتزله".

ولكل ماتقدم يذكر " قطب الدين الخوي" في كتابه " زبدة
التحقيق" أن الوجود الذي سبق إشتراكه بين الماهيات
بالأدلة... يكون ذلك من حيث نسبته لا من حيث ذاته... والوجود العام -
عنده - وجوده في الحقيقه عينه وإن كان من حيث النسبة غيره... وأن
كل ممكن... ليس إلا ماهية غير مجعولة ووجود خاص زائداً
ولاخصوص له إلا بإقترانه بالماهيه ، والإقتران نسبه غير مجعوله - فلو
لم يكن الوجود المشترك مجعولا فلا مجعول ، فالمجعول الأول هي
الموجوديه المشتركة (٨٧).

٨٦- رسالة الأجوبيه ، ورقه ٦٤ ، ص ب.

٨٧- محمد بن محمد قطب الدين الخوي "الحنفي" ، زبده التحقيق ونزهة التوفيق تحقيق
شرح "النصوص" للمولى العارف عبد الرحمن الجامي ، نسخه خطيه رقم ١٠٤٧ ، تصوف
طلعت بدار الكتب المصرية ، نسخت في ١٨ شعبان سنة ٨٥٦ هـ . الورقه ٣٧ ، ص (أ).

وهكذا يكون الوجود المشترك هو الوجود العام ، والوجود الزائد هو صفة " الموجودية" وهو وجود من شأنه أن يجعل الماهيات الغير معموله بانتسابه إليها معموله وكل ماهية يكون وجودها عينها تكون واجبا بإعتراف " الطوسي" وعلى حد تعبير " الخوي" (٨٨).

ومن الواضح أن هناك إختلاف فى الرأى بين جمهور الفلاسفة والصوفية " وأبو الحسن الأشعري" فبينما ذهب أغلبهم إلى أن الوجود زايد على الماهيات فى الواجب والممكنات على السواء خلافاً للشيخ أبى الحسن الأشعري مطلقاً أى فى الواجب والممكن ، فإنه قال وجود كل شيء عين ماهيته ، وخلافاً للحكماء فى الواجب فإنهم قالوا وجود الواجب عين ماهيته ووجود الممكنات زايد على ماهيتها (٨٩).
والواقع أن " نصير الدين الطوسي" (٩٠) عندما يتحدث عن " الوجود العام المشترك" فإنه يرى أنه لا يتحقق إلا فى العقل ، وكذلك فى كل أمر آخر مشترك - والفرق هو أن الوجود الحق عينى ليس له وجود عارض ، والوجود العام عقلى لا يتحقق فى غير العقل ، ويكون له وجود آخر عارض له إذا إعتبر كونه فى العقل ، والحق الذى لا مزية أن واجب الوجود لذاته لا يمكن أن يكون شيء عين وجوده عين ذاته ولا يمكن أن يكون الموصوف بهذه الصفة إلا واحد من كل جهة ، واجبا مع كل إعتبار (٩١).

وهكذا نلمح فيما قدمه الطوسي آثار الفكر الصوفى المتفلسف المتأثر بمنهجه الكلامى خصوصاً إذا لاحظنا أن الماهيات عنده لا يمكن أن توصف بالعدم المطلق ، وإنما يصفها:

٨٨- المرجع السابق ، ورقة ٢٠ ، ٣١ ، ٣٢ .

٨٩- زبده التحقيق ونزعة التوفيق ، الورقة ٢٥ ص (ب) .

٩٠- راجع رسالة الأجوبة ، ق ٦٥ ، ص ب .

٩١- راجع رسالة الأجوبة ، ق ٦٥ ، ص ب .

أولاً: بالعدم الممكن الذي يقبل الوجود من الموجد.

ثانياً : إن تقدم الماهية بالوجود يعنى وجودها فى عين العلم الألهى ، وليس وجوداً مستقلاً ، ثم أنه لا يصف الماهية بالإمكان إلا بالقياس إلى الوجود والعدم.
وهو يقصد بذلك خلو الماهية عن الوجودين السابق واللاحق.

ثالثاً : لم يساور " نصير الدين الطوسى " بين الوجود الواجب والوجود الممكن ، فالوجود الواجب ثابت لكل وجود.

رابعاً : يكون الوجود زائداً عن الماهية فيما يتعلق بالوجود الممكن ، والوجود عين الماهية فيما يتعلق بالواجب.

لذلك نخلص إلى أن الماهيات عنده أمور وجوديه وليست وجوداً ، كما أنها ليست عدماً ، وإنما هى لا موجوده ولا معدومة وهو نفس المنحى الذى ذهب إليه صدر الدين القونوى فى كتابه " الفكوك " (٩٢) عندما ربط بين الماهيات وشيئيه الثبوت من ناحية وشيئيه الوجود من ناحيه أخرى.

٩٢- راجع صدر الدين القونوى ، الفكوك ، نسخه خطيه بدار الكتب المصرىه رقم ٣٢٢ م تصوف ، ٧٣ راجع أيضاً مؤلف مجهول ، رساله العجالة فى التعليق على الفكوك ، مجموعه خطيه رقم ٣٤٣ م تصوف ، ورقه ٨٦ " وشيئيه الثبوت " عبارة عن صورة معلومية كل شئ فى علم الحق أزلاً وأبدأ على وتيره واحده ، وأما شيئيه الوجود فكون الشئ موجوداً بعينه عند نفسه وغيره .

راجع صدر الدين القونوى ، النفحات الألهيه نسخه خطيه رقم ٢٧٤ ، تصوف ورقه ٧ .

« المسألة الثالثة »

(٣) الواحد لا يصدر عنه إلا واحد

وأما السؤال الثالث الملفز والذي وجهه « صدر الدين القونوي » إلى « نصير الدين الطوسي » فهو حول الواحد والكثير - أو الأحدية والواحدية.

وهل الواحد لا يصدر عنه إلا واحد؟

والقونوي يطرح المسألة طرحاً يوجب اعتقادنا أنه صاحب مذهب في صدور الواحد عن الواحد ، أو صدور الكثير من العقل الأول الصادر عن الواجب في تسلسل واحد.

ولقد لاحظنا تعلق مسائل أخرى بهذه المسألة - كمنظرية العقل على ترتيبها ، وعلى صدور الكثير من العقل الأول المشهود له بالوحدة وجعل الإعتبارات المفروضة فيه علة لصدور الكثير منه أو جزء لعله . كذلك النظر إلى الإعتبارات المفروضة في العقل الأول على أنها ليست بأمور وجودية ، ذلك أن القول بخلاف ذلك يميز صدور الكثير عن الحق مباشرة ؟ دون النظر إلى علة صدور الكثير عن الحق وهو محال في نظر الشيخ المولى « نصير الدين » .

ويتعلق بهذه المسألة أيضاً - سلسلة الترتيب الإيجادي بالوسائط ونقى تأثير الحق في الموجودات وإمدادها بالفيض الوجودي الذاتي دون وساطة العقل الأول.

كذلك يلزم مناقشه تعلق علم الله بالجزئيات على النحو الكلي دون أن يتعلق هذا العلم بالجزئيات جزئية لعدم معرفه كيفية إرتباط الواحد بالكثير على وجه غير قاذح في وحدة الواحد.

وهي الأمور التي أظهر " القونوي " إمتعاضه وعدم موافقته عليها وهو يذكر أنه " لا يبرهان لهم على شيء من ذلك " (٩٣).
ولقد فهم " الطوسي " مما عرضه " القونوي " من كلام الفلاسفة والصوفية والمتكلمين أن قولهم " أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد . بمعنى أن صدور الكثرة عن الواحد إنما تكون لإعتبارات متعلقة بالواحد - لذلك تصدر الكثرة عن الإعتبارات لا عن الواحد . ويضرب لذلك مثلا فيقول " أن الواحد تكون له النصفية بإعتبار الأثنين معه ' والثلثية بإعتبار الثلاثة معه ' وعدم الإنقسام بإعتبار وحدته لاغير " (٩٤).
وإذا كان الإتفاق على أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد يكاد يكون كاملا بين أهل النظر ' فذلك الواحد عندهم هو " القلم الأعلى المسمى عند بعضهم بالعقل الأول - والذي أشار إليه " الطوسي " " والقونوي " " وقطب الدين الخوي " بمصطلح " الوجود العام " (٩٥).
وهذا الوجود العام يفيض فيضا لذاتيا ، بل فيضا يفيض من المفيض على أعيان الممكنات التي سبق العلم بوجودها .
فإذا علمنا أن مرد هذا الفيض هو الأمداد الإلهي ' أو هو التجلي الساري في حقائق الممكنات ' فإننا يجب أن نترف أنه الإمداد الإلهي المقتضى قوام العالم وبقاؤه .
وقد بين " قطب الدين الخوي " حقيقة هذا الفيض وهذا الوجود العام بإعتباره الوجود المنبسط والرق المنشور - يقول " إعلم أن العالم من حيث قابليته لما ينطبع ويحل فيه ' كالببيت كما أشار إليه الحق تبارك وتعالى في قوله - والطور وكتاب مسطور في رق منشور ' والببيت المعمور " (٩٦).

٩٣- رسالة الأسئلة ، الورقة ٥٣ ص (ب).

٩٤- رسالة الأجوبة ، الورقة ٦٦ ص (أ).

٩٥- زبدة التحقيق ، الورقة ٣٦ ص (ب).

٩٦- سورة الطور ، الآية ٣ ، راجع زبدة التحقيق الورقة ٣٦ ، ص (ب).

فهو هنا ينظر إلى (الطور) بإعتباره مرتبه العالم من حيث حقيقته وإمكانه ، والكتاب المسطور هو الممكنات الظاهرة في صفه الوجود الذي هو الرق المنشور.

فإذا نظرنا إلى الكثرة الظاهرة في الوجود في مقابل الأحدية الإلهية على إعتبار التناقض القائم بين الوحده والكثرة ، أو بين الأحدية والواحدية ، قلنا أن الموجودات هي مجرد تعيينات شئونه سبحانه ، وهو جل شأنه ذو الشئون ، فحقائق الأسماء والأعيان عين شئونه التي لم تتميز عنه إلا بمجرد تعيينها منه من حيث هو غير متعين .
وأما " الوجود " المنسوب إلى " الأعيان " والتي تعطىها صفه الكثرة فهو عبارة عن تلبس شئونه بوجوده ، وتعددها وإختلافها عبارة عن تجليات خصوصياته المستجنه في غيب هويته ، ولا موجب لتلك الخصوصيات لأنها غير مجعولة ، ولا يظهر تعددها إلا بتنوعات ظهوراته في كل منها - هو المظهر لأعيانها ليعرف البعض منها من حيث تميزه عن البعض ، ومن أى وجه تتحد فلا تفايره ، يقول القونوى في بيان تباين الممكنات وتعددها " ولله المثل الأعلى - تقلب الواحد في مراتب الأعداد لإظهار أعيانها ، وإظهار عينه من حيثها فأوجد الواحد العدد ، وفصل العدد الواحد بمعنى أن ظهوره في كل مرتبه مما نسميه في حق الحق شأناً... ويتبع كل ظهور من حيثية كل شأن من الأسماء والأوصاف والأحوال ، والأحكام بمقدار سمة دائره ذلك الشأن وتقدمه على غيره من الشئون ، وكل ما يرى أو يدرك بأى نوع كان من أنواع الإدراك فهو حق ظاهر بحسب شأن من شئونه القاضيه بتنوعه وتعدده ظاهراً من حيث المدارك التي هي أحكام تلك الشئون مع كمال أحديته في نفسه ، أعنى الأحدية التي هي منبع لكل وحدة وكثره وبساطه وتركيب ، وظهور وبطون" (٩٧).

وهنا نتبين أن الوجود العام الغايض الوجود على أعيان الممكنات لا يتحول إلى وجودات متنوعة ومتكثرة لظهوره في الصور والتنوعات الكونية ، فهذا الظهور هو تنوع النسب التي تربط بين الواحد والكثير - لكل شأن من شئون الواحد يتجلى في ممكن من الممكنات ، فتشهد الكثرة بإعتبارها شئون الواحد لا تمددات الواحد . والواقع أن " نصير الدين الطوسي " قد حاول أن يقدم في هذا المجال نقداً لمعظم الآراء التي صدرت عن الفلاسفة والصوفية إعتقاداً منه أن هناك ما يشوب هذه الآراء ويقلل من قيمتها فهو لا يوافق على القول بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد بإعتبار واحد لأن هذا يطلعننا في نظرهم على كيفية صدور الكثرة عن الواحد طالما أن لكل واحد إعتبار واحد كما يظنون(٩٨) . وهذا لا يشكل حلاً للإشكال في نظر " الطوسي " .

كذلك يذكر " الطوسي " أن الفلاسفة تعرضوا لذكر الأفلاك التسعة فقط وذكروا عقولاً عشرة دونما زيادة ولا نقصان وهو في نظره أمر غير مقبول لأن هناك أفلاك كثيرة وكواكب مخيرة ، ولكل واحد منها عقل ونفس ، كما يصدر عنها إعتبارات مختلفة ومتكثرة . ولقد رفض " الطوسي " فكره نفى تأثير الحق في الموجودات ، ونفى تعلقه بالجزئيات يقول " نصير الدين " أما نفى تأثير الحق في الموجودات ونفى تعلقه بالجزئيات فمما أحال عليهم من لم يفهم كلامهم - يقصد الفلاسفة والصوفية والفقهاء - وكيف يتفون تأثيره في الموجودات بعد أن جعلوه مبدأ الكل ، وكيف تعلقه بالجزئيات وهي صادرة عنه ، وهو عاقل لذاته عندهم ومذمبهم أن العلم بالعلمة يوجب العلم بالمعلول . بل لما بنوا عنه الكون في المكان جعلوا نسبة جميع الأماكن إليه نسبة واحده متساوية ، ولما بنوا عنه الكون

فى الزمان جعلوا نسبة جميع الأزمنة ماضيها ومستقبلها وحالها إليه نسبة واحدة ، فقالوا كما يكون العالم بالأمكانه إذا لم يكن مكانياً يكون عالماً بأن زيد فى أى جهه من جهات عمرو ، وكيف تكون الإشارة منه إليه ، وكم بينها من المسافه ، وكذلك فى جميع ذوات العالم ولايجعل نسبة شىء منها إلى نفسه لكونه غير مكانى ، كذلك العالم بالأزمنه إذا لم يكن زمانياً يكون عالماً بأن زيد فى أى زمان يولد وعمراً فى أى زمان وكم يكون بينهما من المدة وكذلك جميع الحوادث المرتبطة بالأزمنه^(٩٩).

وهكذا يؤكد " الطوسى " أن العلم بالكليات والجزئيات يتم فى علم الله بها على نفس المستوى - فهو جل شأنه يعلم الكلّيات والجزئيات وتصدر عنه صدوراً لازمانياً ولامكانياً لأن نسبة جميع الأزمنه والأمكانه إليه واحدة.

وهو يتفق مع " صدر الدين القونوى " فى إدراك صدور الكثره عن الواحد عن طريق الذوق والكشف^(١٠٠).

فالوجود الواحد متنوع الظهور بالأسماء وصور الأحوال والصفات - ويبدو هذا فى علوم أهل الإرتسام المطابق علومهم علوم الفعاليه...ونفس من هذا شأنه كما يذكر " القونوى " تزكو وترقى وتصفو ويتجوهر ويتسع فلحها وتتحد بالجناب الأعلى ويشتمل بنور الحق كما قال صلى الله عليه وسلم وأشار إليه فى دعائه بقوله " إجعلنى نوراً فيصير نوراً محضاً وينسلخ من الظلمات الأمكانية وأحكامها التقيديه...فيصير مرآة لنفس الإرتسام الأزلى الإلهى فالقدر الذى يعلمه من جناب الحق والأشياء يعلمه على نحو مايلمه الحق بعلم ذاتى لاهو موهوب ولا مكتسب وهذا العلم فوق العلم اللدنى الذى

٩٩- رسالة الأجوبه ، الورقة ٦٧ ، ص (ب).
١٠٠- رسالة الأجوبه ، الورقة ٦٧ ، ص (ب).

هو عند أكثر أهل الذوق أعلى علوم الواجب ، وإليه الإشارة بقوله تعالى " ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء"(١٠١) فإنه علم إحاطى يختلف عن علوم الناس الحادثة الإنفعالية.

وهنا يحاول " القونوى" أن يقدم رأيا أخذ به " ابن سينا" وتابعه فيه " نصير الدين الطوسى" - وهو أن العلم بأن الله واحد وأن الأشياء والموجودات المتكثرة صادرة عنه دونما تعارض بين الواحده والكثرة هو أمر يقره دون تناقض أهل الذوق والكشف ، ويدركه ذوق الأنبياء دون الحاجة إلى واسطه وكذلك يدركه ذوق الواصلين إلى هذا المقام مع تفاوت حظوظهم من الحق بموجب خواص استعداداتهم.

والواقع أن الطوسى عندما يتحدث عن مذهبه فى صدور الكثرة عن الواحد فإنه يشير إلى أن كل أمر يصدر عنه - جل شأنه - إنما يصدر بالإستقلال أو الإنضمام ، فإنه علة لذلك الأمر ، والأمر معلول له(١٠٢).

وهو ما يشير إلى أن كل وجود سواء كان كلى متجمع أو جزئى متفرق معلول لله وصادر عنه فهو علة كل جزئى أو كلى وهو هنا ينقى سلسله المقول أو الوسائط التى ظهرت عند غيره من الفلاسفة والصوفيه من المتفلسفين أمثال " الفارابى" " وابن سينا" وحتى " صدر الدين القونوى".

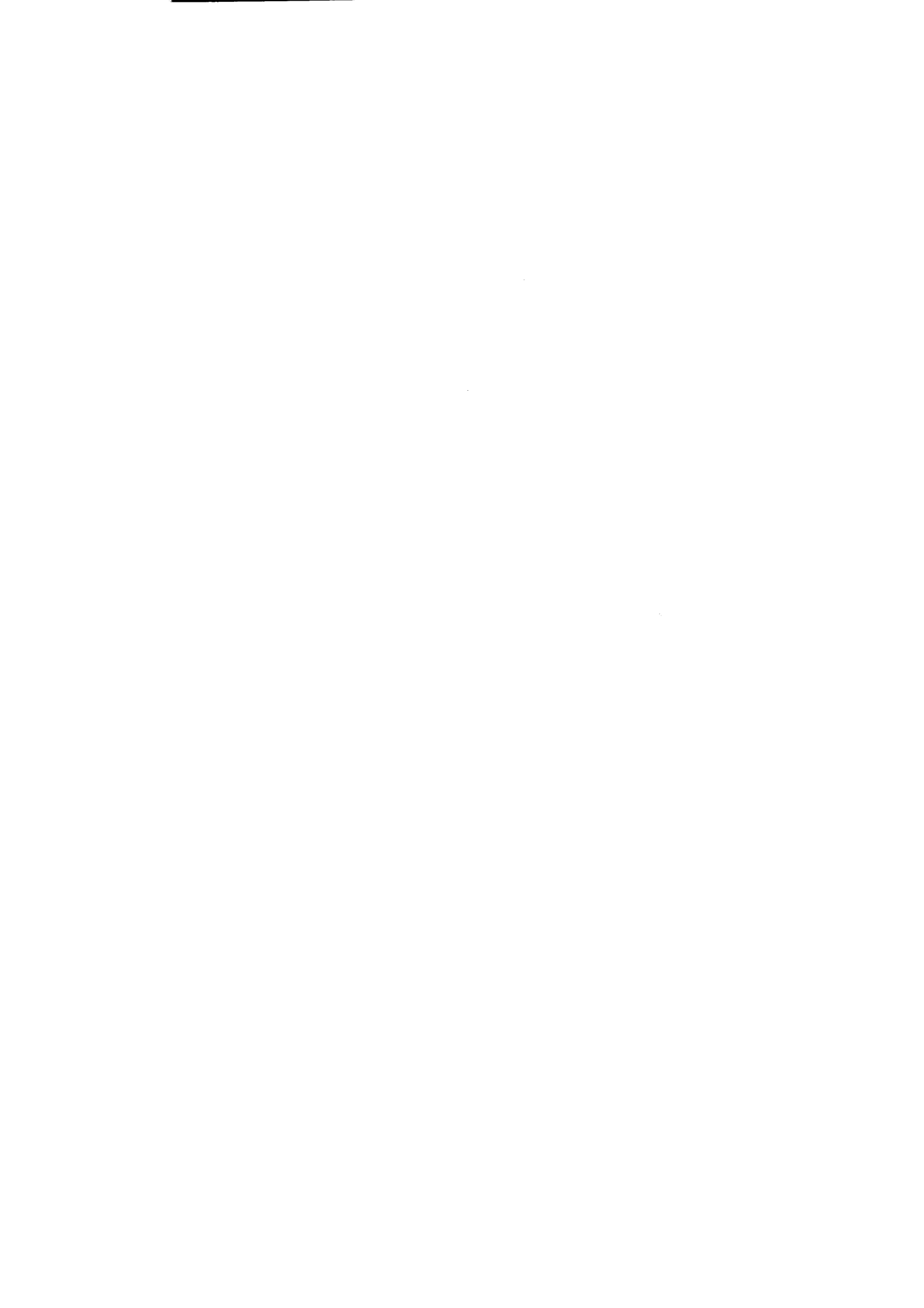
١٠١- صدر الدين القونوى ، رسالة الموافقات ، ورقه ٧٨ ص (ب) ، ٧٩ ص (أ) والآيه رقم.....من سوره
١٠٢- تجريد العقائد ، ص ٨٧ ، راجع أيضاً تطور علم الكلام إلى الفلسفه ، ومنهجها عند نصير الدين الطوسى ، ص ١٠٠ .

والأرجح عندنا أن صدور الكثرة عن الواحد عند " نصير الدين الطوسي" إنما تصدر بإعتبارها إنعكاسات لصور الأسماء والصفات الإلهية على المرايا الأزلية التي ترى فيها ذات الحق وصفاته ، فكان الكثرة الوجودية نسبة راجعه إلى عين واحده ، وما العالم إلا ظل الحضرة الإلهية(١٠٣).

فتكون الكثرة من حيث الأسم الجامع (الواحد) نسبة الإسم الباطن ، وتكون من حيث التمدد نسبة الظهور ، أو هي نسبة الغيب ونسبه الشهادة ، أو هي حضرة الأحدية في مقابله حضرة الواحدية ، أو هي حضرة الوجوب في مقابله حضرة الإمكان ، أو هي العماء في مقابلة النور الإلهي ، أو هي العدم السابق المقدم على الوجود في مقابلة الأعيان الثابته ، أو هي العلم في مقابله العين .
وهذه كلها من المفاهيم التي شاعت في التصوف الفلسفي ، واستقرت بين كل من الشيخ الأكبر " محيي الدين بن عربي" وتلميذه العبقري " صدر الدين القونوي"(١٠٤).

١٠٣- الظل : هو الوجود الإضافي في الظاهر بتعينات الأعيان الممكنة التي هي المعدومات ظهرت بأسمه النور الذي هو الوجود الخارجى المنسوب إليها فيستر ظلمه عدميتها- قال تعالى « ألم تر إلى ربك كيف مد الظل» أى بسط الوجود الإضافي على الممكنات - راجع إصطلاحات الصوفية للقاشانى ص ١٦٥ ، راجع أيضاً الآيات ، ٤٥ من سورة الفرقان ، ٢٥٧ من سورة البقرة ، راجع أيضاً مفتاح الغيب لصدر الدين القونوي ، ص ١٦٧ .
١٠٤- راجع مفتاح الغيب ، ص ١٦٦ ، ١٦٧ ، راجع أيضاً إعجاز البيان في تفسير أم القرآن ، ص ٩٩-١٠٠ ، كذلك ابن عربي ، والفتوحات المكية ، السفر الثالث ، بتحقيق د. عثمان يحيى القاهرة ١٩٧٤م ، ص ١٧٤ .
« والأحدية» هي الذات مع إسقاط الجمع ، أو هي المرتبة التي تسمو على كل تعدد - راجع القاشانى ، إصطلاحات الصوفية ، مادة الأحدية.

رسالة الأجوبة المصنوعة
جواب رسالة صدر الدين للمولى
فواجة نصير الدين الطوسي



منهج التطيق والدراسة لرسالة نصير الدين الطوسي
في الرد على صدر الدين الطونيوى

الرسالة موضوع الدراسة هي الثانية في المجموعة الخطية التي
أشرنا إليها فيما تقدم من هذه الدراسة وقد صنفها "الطوسي" رداً على
الأسئلة التي وجهها له صدر الدين القونوى في الرسالة التي أشار
إليها كتاب التراجم بعنوان " الأسئلة عن عيون المسائل" كما قدمنا.
وموقع هذه الرسالة من بداية الورقة (٦١) من المجموعة الخطية التي
عثرنا عليها ضمن تركية "عبد الرازق بن عبدالرحمن بن على بن مؤيد"
والتي أثبت ناسخها أن مالئها المشار إليه قد حصل عليها يوم الأحد
ثامن ذى الحجة " حجة إثني وثلاثين وتسعمائة بمدينة قسطنطينية
بتركية" (١)

وقد ورد ذكر هذه الرسالة عند "بروكلمان" Brocklmann (٢)
ولهلموت ريتز (٣) Helmut Ritter كما يذكر بروكلمان
Brocklmann هذا المصنف بعنوان " الرسالة المفضحة عن منتهى
الأفكار" (٤) وكذلك أشار إليها شارح مفتاح الغيب كما أثبتناه في
رسالتنا للدكتوراه.

ويشير "بروكلمان" Brocklmann إلى وجود نسخة من هذا
المصنف في مكتبة الفاتيكان برقم V. 1453 (٥)

١- راجع المجموعة الخطية رقم ٢٦٧ علم الكلام بدار الكتب المصرية مكتبة طلعت.

٢- Brocklmann; G.A.L.&S.P.807

٣- Helmut Ritter; Autographs in Turkish Libraries Oriens jurnal
of international society of Oriental Research; E.J.Brill; 1953
V.6.70-75.

٤- شارح مجهول، شرح مفتاح الغيب، نسخة خطية رقم ٥٧٤، تصوف طلعت بدار الكتب
المصرية.

٥- راجع د. إبراهيم ياسين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة ١٩٨٥، ص ٥٨.

Brocklmann, G.A.L.S.P.807.

كما يشير إلى نسختين أخريتين إحداهما برقم ١٥٢٣ بمكتبة ليدن،
والأخرى برقم ٨ و ٧ و ١٨٨ بمكتبة ولي الدين (١).
وما زالت كل هذه النسخ مخطوطة وكذلك نسخ الرسائل التي
حصلنا عليها ويسير متهجنا في دراستها على النحو التالي:-
أولاً: سوف نتبع منهاجاً مقارناً بين الرسائل الثلاث حتى نتتمكن من
إثبات النص الكامل والصحيح للرسالة التي أرسلها "الطوسي" إلى
صدر الدين القونوي.

ثانياً: سوف نتمتع على رسالتى القونوي الأولى والثالثة لإكمال
النصوص المتقطعة، ولتصحيح ما يمكن أن يكون مشوهاً أو مبتوراً.

ثالثاً: سوف نشير إلى رسالة الأسئلة بالرمز (أ).

ورسالة الأجوبة بالرمز (ب).

ورسالة المؤخذات بالرمز (ج).

رابعاً: وسوف نستخدم هوامش النص الذى تقدمه هنا لإيضاح غوامض
المصطلح وإشارات التصوف الفلسفية والروحية.

خامساً: سنخصص الجزء الأخير من هذا المصنف لدراسة النظريات التي

دار حولها النقاش . والتي ظلت شبهة مجهولة للباحثين في مجال

التصوف الفلسفى.

Brocklmann;G.A.SI.P.807.

٨- راجع أيضاً مجموعة الرسائل التي أشرنا إليها تحت رقم ٢٦٧م علم الكلام.

نص الرسالة

مقدمة الرسالة

الحمد لله الذي نصب في كل زمان هاديا للخلق إلى الطريق القويم ومرشد لهم إلى الصراط المستقيم وأيده بتأييده حتى جمع بين فضيلتي العلم والعمل، وبلغ مقاصد أهل الكمال بقوتي الكشف والنظر، وصار منبعا (١) لأحكام الشريعة ومبدأ إلى أسرار أهل الحقيقة، سالكا سبل الخيرات، واصلا إلى مقاصد أهل السعادات تابعا (٢) في العالم لنبيه المصطفى وحببيه المجتبي "محمد خير الخليفة الداعي إلى أشرف الطريقة" ﷺ وعلى آله وأصحابه وأتباعه، كما نصب في زماننا المولى المعظم الإمام الأعظم قطب الأولياء وخليفة الأنبياء الداعي الهادي للخلق صدر الملة والدين مجد الإسلام والمسلمين "محمد بن إسحاق أدام الله أيامه وأنجح (٣) مرامه وأسبغ عليه أنعامه في دنياه وأخراه ومتقلبه ومثواه إنه مفيض الخيرات ومنزل البركات ومحب الدعوات وبعد.

فقد وصل من جنابه العالی الذي وجد (٤) أهل العلم والذوق جميعا مطالبهم لديه - إلى أحوج خلق الله سبحانه "محمد بن محمد الطوسي" كتابا جامعا للإشارات الروحانية، إلى الأسرار الربانية متضمنا للظايف الحكمة، والكتب العلمية، مرشدا إلى المعاني الغيبية والخطرات الذوقية ما استفاد منه بقدر استعداده وجعله عده لمن يحتاج إليه معاده وإمثال أمره النافذ ومرسومه المطاع في إيراد ما يتوق (٥) إليه مما قيل في المسائل التي حلها لا يستطاع وإن كان

١- في أصل الرسالة، منبعا وأغلب الظن أن صحتها منبعا، راجع الورقة ٦١ ص ١، الرسالة رقم ٣٦٧ علم الكلام بمكتبة طلعت بدار الكتب المصرية.
٢- "تابعا" وصحتها تابعا راجع ص ٦١ من الأجوبة، ص ١
٣- كتبت "أنجح" والأصح أنجح لأنها من دعاء نصير الدين الطوسي لصدر الدين القنوي، راجع الورقة ٦١، ص ١ من رسالة الأجوبة.
٤- كتبت لحد والأصح وجد طبقا للسياق، ق ٦١، ص ١ من رسالة الأجوبة.
٥- كتبت "ما يتوقف" وصحتها "ما يتوق" طبقا للسياق، راجع ورقة ٦١ ص ١. والواضح أن تبياجة الرسالة التي قدم بها نصير الطوسي في الرد على "صدر الدين" نشير إلى المتمزلة العالية والمكانة الرفيعة التي ينظر بها "النصير" إلى "صدر القنوي".

قاصراً فهمه إدراك مابقى مقصراً عن أراد حقه على الوجه الذى سعى وبعث ماسح له إلى ما به (١) الشريف وجنابه المتيف ليشرق بنظره الصايب ويعرض على رأيه الثاقب فإن وقع مع الإرتضاء أستبعد بذلك خادم الدعاء وإلا فعذره مستغنى عن الإيراد والإصدار وقصور فهمه غير ممكن أن يتدارك بالإعتذار بالإعتذار فأقول:

أما صدر الكتاب فمشمتمل على فوايد من كل فن لا يعصى، وسائل من كل جنس هى الغاية القصوى. وليت التوفيق يساعد فى الوصول إلى معرفتها والتقدير يعملى إستعداداً لفهم حقيقتها، وإذا كان ذلك أجل وأعلى من أن تشغل بما فيها (٢) أو يحتاج فى كل قضية إلى إيراد برهانها، أو يورد مقالة فى تحسينها أو يرتب فصول فى ترتيبها، فجعلتها زريعة لمطالبى الحقيقة ووسيلة إلى معارفه (٣) التمينيه، وشرعية إيراد مايتعلق بالمسائل المشتملة على الأسئلة (٤) والفوايد المتعلقة بتلك المشكلة إنقياداً لأمره وإمتثالاً لحكمة فأقول وباللله التوفيق وإليه إنتهاء الطريق أدام الله أيامه ويقصد صدر الدين القونوى:

المسألة الأولى:

هل يثبت عندكم أن وجود واجب الوجود أمر زايد على حقيقته إلى أن قال فيكون واجب الوجود لذاته واجب الوجود لغيره وهذا خلف... (٥)

١- كلمة غير واضحة وغير مفهومة وقد تكون « بابه » لما ظهر فى سياق النص، راجع الورقة ٦١، ص ب من رسالة الأجوبة.

٢- كتبت « لشعل نيناها » والصحيح هو ما أثبتناه فى النص - راجع ورقة ٦١، ص ب.

٣- كتبت « مأرفة » وصحتها معارفه، راجع ورقة ٦١ ص ب من رسالة الأجوبة .

٤- كتبت « الأسئلة »، وصحتها الأسئلة، ورقة ٦١ ص ب.

٥- أثبت نصير الدين الطوسى الأسئلة التى وجهها له صدر الدين القونوى ناقصة قد أثبتنا هذه الأسئلة كاملة عند الحديث عن المنحنى الصوفى المتفلسف عند نصير الدين. راجع رسالة الأسئلة، ص ٦٨، ٦٤، ٤٧.

أما البرهان الموضح تحلق كون وجوده عين ماهيته وأن ليست له حقيقة وراء الوجود فهو أنه: لو كان له وجود وماهية لكان مبدأ لكل إثنين، وكل إثنين محتاج إلى واحد هو الإثنين، والمحتاج إلى مبدأ لا يكون مبدأ لكل - فإن قيل:

الماهية موصوفة والوجود صفة لها، والموصوف متقدم على الصفة القائم بها.

فالمبدأ الأول واحد الماهية قبل الماهية على تقدير تقدمها الوجود لا تكون موجوده ولا معدومه، وأن يكون مبدأ الموجودات غير موجود وهذا محال(١).

وأما قوله من البين أن مفهوم الوجود من حيث تعيينه في تعلقنا مفهوم واحد وهذا المفهوم من حيث أنه هو: إما أن يقتضى أن يكون عارضا لماهية شيء أو لا يقتضى ذلك(٢) كلا من القسمين في فجوابه:

ان الألفاظ التي لها مفهوم واحد المقول على كثيرين من قسم إلى قسمين أحدهما أن يكون ذلك المفهوم في أحاد تلك الكثيرين بالسواء وهو كالإنسان في زيد وعمرو والفرس - في هذا الفرس - وذلك الفرس وتسمى تلك بالألفاظ المتواطئة. ويكون حكمها فيما يقتضى تلك الكثرة لا على السواء بل إما أن يكون في بعضها أقدم

١- جاءت في النص «مح» وصحتها كما أثبتناها محال، راجع ورقة ٦٧ ص أ، من المخطوطة ٢٦٧ م علم كلام.
٢- هذه الكلمة غير واضحة في الأصل وقد كتبت «ذلك» وصحتها طبقاً للسياق ذلك، راجع ص أ من الورقة ٦٧ من المخطوطة ٢٦٧ م علم كلام.

أو أولى أو أشد أو أكثر. وهو كالبياض على الثلج والماج،
والموجود على الجوهر والعرض، وفي هذا القسم لا يجب أن يكون
مقتضيات تلك المفهومات واحدة بل بما يختلف مثل إسم الضوء الواقع
على ضوء الشمس وضوء القمر والنار، وضوء الشمس يقتضى زوال
العشى دون سائر الأضواء، ومثله إسم العلم الذى يكون بعض مايقع
عليه مفهومه بديهياً وبعضه مكتسباً وبعضه فعلياً فوجب وجود معلومة
وإنفعاليا لا يوجب ذلك الوجود من هذا القبيل فإنه يكون فى الواجب
قائماً بذاته من غير عروضها لماهية تقتضى فى الجسم والمادة أن
لا تكون تلك الماهية قائمة بغيرها فى الصورة والعرض يقتضى قيامها
بمحل، وكما أن ليس لقائل أن يقول لو كان الضوء والعلم مقتضيين
لزوال العشى ولوجود المعلوم لكان كل ضوء وعلم كذلك... ليس
كذلك أن يقول لو كان الوجود مقتضياً لكونه غير عارض لماهية
لكان كل وجود كذلك فإذن ثبت أن من الموجود ما يقتضى أن
لا يكون عارضاً لماهية ومنه ما يقتضى أن يكون عارضاً وبطلت القسمة
إلى أنه إما أن يكون مقتضياً للمعرض أو للأعراض ولا يقتضى
أحدهما (١)

١- تكررت هذه العبارات فى ص (أ)، (ب) من الورقة ٦٧ من المخطوط (ب) - وجاء فى
ص (أ) - وضوء الشمس يقتضى زوال العشى دون سائر الأضواء مثله إسم العلم الذى يكون
بعض مايقع عليه مفهومه بديهياً.. وبعضه مكتسباً وبعضه فعلياً فوجب وجود معلومه
وإنفعاليا لا يوجب ذلك الوجود من هذا القبيل فإنه يكون فى الواجب قائماً بذاته من غير
عروضها الماهية تقتضى فى الجسم والمادة الا يكون لكل الماهية قائمه بغيرها فى الصورة
والعرض يقتضى قيامها بمحل.

الوجه الآخر كل عاقل..إلى أن قال فدل ما ذكرنا أن وجوده زايد على حقيقته(١).

كل ما لا يتحتمل أن يكون له أشخاص كثيرة فهو غير محتاج إلى تمييز زايد على حقيقته، فإن حقيقته سواء كانت نفس وجوده

(١) جاء سؤال القونوى فى رسالة الأسئلة على هذا النحو . هل ثبت عندكم أن واجب الوجود أمر زايد على حقيقته، أم وجوده عين ماهيته وأنه ليست له حقيقة وراء الوجود وعقب على ذلك بقوله: أنه من البين أن مفهوم الوجود من حيث تعيينه فى تعقلنا مفهوم واحد - هذا المفهوم من حيث أنه هو مع قطع النظر عن كل ما سواه يقتضى أن يكون عارضاً لماهية شىء من الماهيات أو لا يقتضى ذلك أو لا يقتضى واحد من القسمين .

فإن كان الأول واجب أن يكون كل وجود عابر لماهية وله صلاحية ذلك فوجود واجب الوجود يكون صنعه لحقيقته وإن كان الثانى واجب أن لا يكون شىء من الموجودات المتعلقة عارضاً لشيء من الماهيات - فاما أن لا يكون هذه الماهيات الممكنة موجودة - أو تكون موجودة ولكن وجودها نفس حقيقتها- فح - لا يكون مفهوم الوجود واحدا وقد فرضناه مفهوما واحدا فهذا خلف وإن كان الثالث - فح - لا يكون وجود واجب الوجود مجردا عن الماهية إلا بسبب منفصل فلا يكون الواجب الوجود لذاته بل بغيره وهذا خلف - الوجه الآخر أن كل عاقل يجزم بأن لوجود الواجب نقشا فى تعقله يستلزم ذلك الفهم والتعقل سلب أشياء شتى عنه، وإثبات أمور شتى أيضا له - هذا مع إتفاق جميع العقلاء بأن حقيقته مجهولة فإن الاتفاق واقع بأنه لا جازم أن يقول أنه معلوم الذات من وجه مجهول من آخر لأنه يلزم من ذلك أن نتعقل فيه جهتان مختلفتان وهذا باطل لثبوت أنه واحد من جميع الوجوه...

فدل ما ذكرنا على أن وجوده زايد على حقيقته.

راجع رسالة الأسئلة، ورقة ٤٧ ص ب.

أو معروضه لوجوده هي تمينه لعدم احتمال وقوع الشراكة فيه. إنما يحتاج إلى التمين لكل ماله أشخاص كثيره فإن كل شخص منه يحتاج إلى تمين يميزه عن غيره مما هو من نوعه وههنا سر عظيم... وهو أن الوجود الذي يقع مفهومه على الواجب والممكن بالتشكيك أمر عقلى فإن الوجود فى الأعيان لايمكن أن يقع على أشياء يشترك فيه ذلك الأمر مقول على الوجود الواجب القائم بذاته الذى لايمرض لماهيه، وعلى غيره من الوجودات، وإذا اعتبر وجوده فى العقل كان ممكنًا غير واجب واسم الوجود يقع عليه وعلى الواجب وقوع زيد على وجوده العيني وعلى اسمه وذلك الوجود أمر مقول والوجود الواجب غير معلوم بالكنه والحقيقه، وإنما يعقل منه هذا الوجود المعقول مقيدًا بقيد سلبى، وإذا حقق ذلك إرتفع الاشكال المذكور بسبب تعدد الجهات وأعلم أن سبب الأشياء عنه إثبات الأمور له إنما يعقل بعد ثبوت تلك الأشياء والأمور، وذلك لايتحقق معه تعالى عند اعتبار حقيقته بل يكون بعد صدور الأشياء عنه، وأما قوله مع إتفاق جميع العقلاء بأن حقيقته مجهوله فمن الواجب أن يقول مع إتفاق الحكماء لأن مشايخ المعتزله من المتكلمين يدعون أن حقيقته معلومه للبشر كما هي(١).

١- يرى القونوى أن الوقوف على حقائق الأشياء ليس فى قدرة البشر - ويقصد بالحقائق الأعيان المتمينه فى عين العلم الالهى - راجع ورقه ٦٣ ص ١ من المخطوطه (ب).

والوجه الآخر كونه مبدأ الفير إلى أن قال جزءً من علم الثبوت، كونه مبدأ لغيره يكون لوجوده الواجب المعنى لا الوجود المقول عليه وعلى غيره بالتشكيك الذي يخصمه المقلاء بالقيد السلبي، ثم أن كثيراً من السلوب يكون أجزاءً من علم الثبوت(١) كما أن عدم الفيم مع طلوع الشمس يكون علم مناره الأرض وعدم الضد في المحل مع علم الضد الآخر علم تامه لحدوث الضد الآخر في ذلك المحل... والوجه الآخر أنهم قالوا إلى أن قال: ولا أمر نجزم بصحبه عاقل... قد مر جواب هذا وهو أن البعد والجسم يقمان على ماتحتهما بالتواطؤ بخلاف الوجود المقول على الموجودات بالتشكيك، أما الوحدة والكثرة فهما عرضان وتجددهما عن المادة لا يكون إلا في المقل كما في ساير الأمراض التي يتمقل مجردة عن محالها، وليس شأن الوجود كذلك، وقد روى عن فيثاغورث(٢) أنه قال الواحد والأعداد المركبة من تكراره هي مبادئ الموجودات، وقد صدرت عن المبدأ الأول على ترتيبها وكانت مجردة عن المواد ثم صدر منه بتوسطها ساير الموجودات وصار الوحدة والكثرة مقارنتين لها.

١- إشارة إلى شيئة ثبوت الأشياء في علم العالم بها - راجع في معنى الشيئية في تحقيقنا لكتاب النصوص في تحقيق الطور المخصوص الذي صدر عن مركز تحقيق التراث بكلية التربية بدمياط جامعة المنصورة سنة ١٩٨٩م، ص ٢٨.

٢- إشارة إلى الفيلسوف اليوناني فيثاغورث صاحب نظرية الأعداد.

على الوجه نفسه لهذا يناسب الوجود من حيث القيام بالذات في المبدأ والعروض للماهيات بمد ذلك، لكن هذا نقل مجرد ولا أصل له ولا برهان عليه...ومما يؤيد مما ذكرناه إلى أن قال وقرر ما قصد تقريره. وأما قوله الوقوف على حقايق الأشياء ليس في قدرة البشر، يريد بالأشياء أعيان الموجودات التي تسمى الطبايع. وإنما ذكر ذلك في موجودات صموية تجديدها ولم يرد به حقايق المعقولات وذلك لأن من لم يقف على حقيقة الإثبات والنفي كيف يقدر أن الحكم عليهما بإمتناع الإجتماع بديهية حقيقة الجسم - كيف تحكم بإمتناع إجتماع جسمين في حيز واحد - بديهية إمتناع ككون الجسم الواحد في الزمان الواحد في حيزين بديهية من لم يقف على حقيقة المشرة والخمسة - كيف يحكم بأن المشرة ضف الخمسة ومن لم يقف على حقيقة المثلث كيف يحكم على أن زواياه مساوية لقائمتين وبالجملة جميع العلوم اليقينية مبنية على الوقوف على حقايق المعقولات التي هي "تصوراتها" حتى يتأتى "التصديقات" المبنية عليها(١).

ثم قال فيما يختص بحقيقة الخلق إلى أن قال يكون الوجود من لوازمها...هذا بيان لإمتناع الوصول إلى كنهه المبدأ الأول. وإنما أراد بقوله أما أن يدخل الوجود في تجريده كما يقال عليه الوجود الواقع على الموجودات بالتشكيك وهو بمنزلة الجنس ويقيد بقيد سلبى حتى يقتصر عليه وهو بمنزلة الفصل- ويريد بقوله وإما أن يكون له حقيقه

١- من المعروف أن التصورات والتصديقات والجنس والفصل من المصطلحات المستخدمة في المنطق والتي يميل الطوسى إلى إستخدامها فى البرهنه على صحه رأيه. ص ٦٢ ب من المخطوطه (ب).

فوق الوجود الموجود من لوازمها الإشارة إلى "الوجود المعنى"
الذى لا يصل إلى إدراكه عاقل - ثم قرر هذا المعنى بطراز آخر إلى أن
قال لكن معرفته بالمعكس مما يجب أن يكون عليه(٢).
الحكماء قرروا أن العلم بالعلم يوجب العلم بمعلولاتها علماً تاماً
- والعلم بالمعلول لا يوجب العلم بعلته إلا علماً ناقصاً وذلك لأنه
يقتضى العلم بأن لذلك المعلول علته ولا تقتضى العلم التام بتلك العلة
فبين في قوله "ماهنا"(٣) ذلك فى أعيان الموجودات بيانا عاما وليس
فيه ما يدل على أن المعقولات لا تدرك... ونحن نقول أن من مقتضى الذوق
إلى أن قال إذ لا يتم تقرير ككل واحد من الآخرين...
هذا كلام فى غاية الحسن والكمال.

١- الوجود المعنى هو الوجود فى "عين العلم الإلهى" لأن إنتقال الموجودات من الفهب
المطلق إلى عين العلم هو إنتقال من غيب مطلق إلى غيب إضافى - راجع ص(أ) من الورقة ٦٤
فى المخطوطة (ب).

٢- النص كما ورد فى المخطوطة(أ) عند "القونوى" هو على النحو التالى "واما أن يكون له
حقيقه فوق الوجود يكون الوجود من لوازمها ثم قرر هذا المعنى بطراز آخر فقال لا يمكن
للإنسان أن يعرف حقيقه الشئ البتة لأن مبدأ معرفة الأشياء هو الحين، ثم تميز بالعقل عن
المتشابهات والمتباينات ويعرف خ بالعقل بعض لوازم الشئ وأفعاله وتأثيراته وخواصه
فتدرج من ذلك إلى معرفة غير مجمله غير محققه". راجع الورقة ٤٩ ص أ من المخطوطة (أ)
من المجموعة الخطية رقم ٢٦٧ علم كلام.

٣- هكذا فى النص والسياق معيب - راجع الورقة ٦٤ ص أ من المخطوطة (ب).

لا يقف عليه من لا يكون له حظ مما يقتضى الله سبحانه على
"المتوجهين" (١) إلى جنبه بطريق الكشف جعلنا الله من أوليائه
الواصلين إلى تلك المرتبة إن شاء وهو ولي التوفيق (٢).

١- التوجه بالمعنى الميتافيزيقى يشير إلى كل تقلب فى العالم الأعلى والأسفل، وهو
التوجه بتجل خاص - ومنه التوجه للإيجاد وهو ظهور الحق بالتجلى فى صورة كل ماسواه
فلولا تجليه لكل شىء ما ظهرت شيئية هذا الشىء.

راجع محيى الدين ابن عربى الفتوحات المكية بتحقيق د. عثمان يحيى، د. إبراهيم مذكور،
القاهرة ١٩٧٤م، السفر الثالث، ص ٥٩٢، ١٩٢.

٢- يذكر صدر الدين القونوى فى هذا النص "إن من مقتضى الذوق الصحيح الذى حظى به أهل
الحق منه سبحانه كون مبدأ معرفتهم معرفة الحق بالحق - عرفوا بعد ذلك نفوسهم بالحق
من حيث ما عرفوه به، ثم عرفوا ما شاء الحق أن يطلعهم عليه دفعه أو بالتدريج، ولهذا
يستحيل عندنا أن يعرف أحد حقيقته شىء ما ما لم يعرف الحق والحق فى كل متعين عقلا أو
ذهنا أو حسا غير متعين ولا مازج ولا مماثل ولا بعيد إلا من حيث إمتياز حقيقته عن كل شىء
مما ذكرنا - راجع الورقة ٤٩ ص (أ) من المخطوطة (أ).

المسألة الثانية

المسألة الثانية: هل الماهيات الممكنة مجعولة إلى أن يقال وهذا أيضا معال... (١)

١- يأتي السؤال عند صدر الدين القنوي على النحو التالي:

هل الماهيات الممكنة مجعولة أو غير مجعولة وعلى كلا التقديرين فهل هي من كونها ماهيات فقط أمورا وجودية.

لأنه يلزم من ذلك مساوتها للواجب ووجوب الوجود الذاتي وفي صرافة الوحدة الذاتية ولم يكن ح ممكنه بل واجبة لخلوها عن وصف الإمكان والفقر المستلزم لاستفاده الواجب من الفهر وأيضا فاتصافها بالوجود ثانيا إن كان بنفس الوجود الأول كان تحصيلها للحاصل وإن كان يوجد ثان مغاير للوجود الأول فذلك أيضا باطل لأن التقديران الممكنان ليس لهما إلا وجود واحد تشترك فيه جميعها فان استكمال الممكن إنما هو بالوجود المستفاد من الوجود الواجب وعلى تقدير صحة ما ذكر يلزم إنتقال جميع الممكنات من حاله الوجود إلى حالة الامكان ومن الفنى الذاتى الأزلى إلى مقام الحدثان وإخفاء فى أن البقاء على الحالة الأولى أفضل لأنها شأن الحق سبحانه يختص ويلزم من فر صحة ما ذكر مفسد أخرى غير ما ذكرنا لا يخفى على المستبعدين منها أنه إذا لم يكن الوجود واحدا مشتركا وقيل بأن لكل ممكن وجودين مختلفين بالحقيقة لابد من بيان الفرق بين الوجودين وتعيين الفائدة الحاصلة من كل منهما - ثم نقول - وإن =

ويعلق نصير الدين الطوسي قائلا:

المواد من قولهم الماهيات ليست معموله هو أن السواد مثلا لا يكون سوادا بجعل جاعل، وذلك أنا إذا فرضنا سوادا في الأول ثم أوردنا عليه جعل الجاعل "أن إستحال" (١) أن يغيره الجاعل مما فرضناه وإلا فكذلك الوجود وجودا وذلك لامتناع تحصيل الحاصل ولو كنا قلنا هل للجاعل أن يجعل السواد موجودا لكان جوابه الحق نعم له أن يبدع السواد، وأن يجعل السواد موجودا، بل الحق أن جميع الماهيات الممكنة صارت منسوبة إلى الوجود، فإن الامكان لا يمكن

= بأن الماهيات معمولة وليست بأمور وجودية يلزم أن يكون الحق مصدر العدميات لا يتناهى وأن يكون سبحانه على تمييز كل منها على الآخر ويكون حاصل أثره أمر عدميا في مثله إذن من المستحيل أن يكون عدمها على تمييز بعضها عن بعض فإنه يلزم من ذلك تأثير المعدوم في المعدوم، وإن كان تمييز بعضها عن بعض غير معمول بمعنى أنه ليس موجب التمييز هو الحق ولاهى لأنها معدومة فلا يكون مؤثره وإلا يلزم أن مالا وجود له بوجه يكون متعدد إلا لموجب فيكون التعدد الثالث وجوده من بعض الوجوه وصفا لما لا وجود له بوجه وهذا أيضا محال.

راجع ص أ من الورقة رقم ٥٠ من المخطوطة (أ).

١- صحتها «لاستحال» حتى تتسق مع السياق، راجع الورقة رقم ٦٤ ص أ من المخطوطة (ب).

أن يوصف به الماهية من حيث هي ماهية فقط إنما يمكن أن يوصف به إذا قيست إلى الوجود وإلى المدم؛ وأما قوله هل من كونها ماهيات فقط أمورا وجودية فالجواب لا... فإن الماهية من حيث هي ماهية فقط أن تكون أشياء غير الماهية، وأما تفسيره بقوله هل لها ضرب من الوجوب فالجواب نعم ! فإن الماهيات إذا تصورت حدث لها وجود عيني، والوجود العيني لا يكون إلا من موجدتها، والوجود العقلي يكون ممن تمقلها وكلا الوجودين ممكن له، وإذا قالوا للماهية وجود قبلها أرادوا به الوجود الميني، وإذا قالوا لها وجود بعدها أرادوا به تمقلها بعد وجودها يعني الملم الإنفعالي، وإذا نظر إلى الماهية فقط لم يكن في القصد العقلي إلا الماهية، ولم يكن الوجود ولا المدم داخلين في ذلك النظر، ولذلك قالوا أنها ليست بموجودة ولا معدومة، ثم أنظر إلى حالها عند كونها منظور إليها وكونها حاصلًا في عقل لزم أن يكون لها وجودًا عقلي وإما عيني فيكون بالقياس إلى ذلك الوجود ممكنه كذلك إذا نظر إلى أحد وجوداتها من حيث هو وجود ولم يكن إلا ذلك الوجود فقط، وإذا نظرت إلى ثبوت ذلك الوجود لها كان لذلك الوجود وجود آخر وهلم جرا إلى أن يقف الذهن وإذا تصور هذا الموضوع هكذا سقط الاشكالات اللازمة (١)

١- راجع قول « نصير الدين الطوسي » في شرح « إشارات » ابن سينا » والفرق بين الوجود وبين سائر الصفات مهنا أن سائر الصفات إنما يوجد بسبب الماهية والماهية توجد بسبب الوجود - الإشارات والتنبيهات بتحقيق الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٥ م ص ٣٠.

من تصرفات الوهم فى المقصورات فى غير موضعها... وهذا بحث
دقيق ضل كثير من الأذهان بسبب عدم إعتباره، وإن قيل أنها معموله
إلى أن قال فكيف الأمر؟
يعلق نصير الدين الطوسى قائلا

القول بأن الماهيات العارية عن الوجودين العقلى والعينى لها
ثبوت بلا تميز قول بأن المعدوم شيء وهو مذهب المثبتين من المعتزلة
وفساده واضح. ثم نقول والذى أفادته المعايين المحققه إلى أن قال
مفيدين ماجورين إن شاء الله عز وجل(١)

القول بأن الماهيات غير معموله وأن لها ضرب من الوجود ترتب
من قول مثبتى المعتزله فانهم يقولون ثبوتها حال عدمها ويفرقون بين
الثبوت والوجود(٢)

ولعل مولانا أدام الله علوه - أراد به شيء آخر لم يفهمه المرید

١- والذى أفادته المعايين المحققه والذوق الصحيح هو أن الماهيات غير معموله وأن لها
ضربا من الوجود، وهو من حيث تعيينها فى علم الحق أزلا وأبدا على وتيره واحده لكن
ذلك باعتبار تعلق العلم بها وتعلق تعدد التعلقات بحسب المعلومات تعلقا وتعددا
أزليا لأن العلم إنما يتعلق من كل عالم بكل معلوم حسبما هو المعلوم عليه فى نفسه
لا يصح أن يكون لعلم يعلم ما أثر فى معلوم ما من حيث أن ذاك وهذا معلوم فان حكم ثبوت
الأثر فمن وجه آخر لأننا نعلم أن علم الحق فى مقام أحديته عين ذاته فلا تعدد هناك.
راجع الورقة رقم ٥٠ من المخطوطه (أ) فى المجموعة الخطيه رقم ٢٦٧ م علم كلام -
بمكتبه طلعت.

٢- جاءت فى النص ويعرفون الثبوت والوجود والصحيح هو ما أثبتناه - راجع ص أ
المخطوطه ب .

المستفيد، وكذا القول باستعداد كلى غير مجمول متعدد(١) القوابل بحسبها مبنى على ذلك، ومراد الشيخ الرئيس يتضاعف وجوه الامكان كون الامكان هنا قابلا للأشد والأضعف، والقرب من الوجود والبعد منه "وتقدم"(٢) بعض الممكنات على البعض وتأخر بعضها من بعض لا يتمل لا مع تعقل لها (عبر نار)(٣) الذات تبع الاستعدادات الناقصة المتوجهة إلى كمال ماد بالجملة طريقتهم فى ترتيب الوجود ومذكوره فى كتبهم مستفنيه عن إيرادها هنا فهذا ما عندى فى هذا الموضوع...

المسألة الثالثة

المسمى بالوجود العام إلى أن قال وقد فرض ممكنا وهذا خلف(٤)

الوجود العام المشترك لا يتحقق إلا فى العقل وكذلك فى كل أمر آخر مشترك وذلك أن الشيء العيني لا يقع على أشياء متعددة فإنه إن كان فى كل واحد من تلك الأشياء لم يكن شيئا بعينه بل كان أشياء وإن كان فى الكل من حيث هو كل، والكل من تلك الحيثية شيء واحد فلم يقع على الأشياء وإن كان فى الكل بمعنى

١- جاءت فى النص سعد وصحتها متعدد - راجع ص(أ) من الورقة رقم ٦٥ المخطوطة (ب).
٢- جاء فى النص لعدم وصحتها وتقدم طبقا للسياق راجع ص(أ) من الورقة ٦٥ مخطوطة (ب).
٣- لفظ غامض لا يمكن للباحث استنتاج صحته من خلال السياق.
٤- يقول صدر الدين القونوى المسمى بالوجود العام المشترك من كونه وجودا فقط هل هو من جهة الممكنات أم لا - فإن كان ممكنا فهل له حقيقته وراء كونه وجود أم لا؟
راجع ص(أ) من الورقة (٥١) من المخطوطة (أ) رساله الأسئلة عن عيون المسائل.

التفرق في أحاده كان في كل واحد جزء من ذلك الشيء لانفس ذلك الشيء وإن لم يكن في شيء من الأحاد ولا في الكل لم يكن واقعا عليها، وبالجملة وقوعه على غيره لا يكون إلا حملة على ذكر الغير، والحمل والوضع لا يكون في العقل والوجود العام المشترك لا يمكن أن يكون إلا عقليا، وإذا كان كذلك كان حصوله في العقل وهذا الوجود غير الأول فإن هو وجود الوجود. ولكون الوجود من الألفاظ المشككه فانه يقع عليها لا بالتساوي، وإذا أعتبر معروض الوجود التالى لم يقل أنه ماهية بل يقال أنه وجود وله وجود ولوجوده وجود وهكذا إلى أن يقف الذهن ولا يكون وجود شيء من تلك الوجودات نفس ذاته، وإذا تصور ذلك تصور على الوجه الذى سبق (١) سقط جميع الاشكالات المذكوره - وأيضا يعرج محقق العرفان بين وجود الحق والوجود العام إلى أن قال كما سأشير إليه (٢) فى مسألة أخرى على حده إن شاء الله، الفرق هو أن الوجود الحق عينى ليس له وجود عارض له والوجود العام عقلى لا يتحقق فى غير العقل، ويكون له وجود آخر عارض له إذا اعتبر كونه فى العقل والحق الذى لامرية فيه أن واجب الوجود لذاته لا يمكن أن يكون للشيء عينى وجوده عين ذاته، ولا يمكن أن يكون الموصوف بهذه الصفة لا واحدا من كل جهه واجبا من كل إعتبار...

١- جاء فى النص سعى وصحتها سبق لمطابقتها للسياق راجع ص (ب) من الورقة ٦٥ من المخطوطه (ب) رسالة الأجوبه.

٢- يقول صدر الدين القونوى - هذا وإن كان عندنا أشياء هى من هذا القبيل كالهيوولى والصوره والكيفيات الأربعة الطبيعیه التى هى الحراره والرطوبة واليبوسه والطبيعة المنفعله =

المسألة الرابعة

يقول صدر الدين فى رسالته إلى نصير الدين الطوسى:
الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد إلى أن قال مع أنه لا برهان لهم على
شئ من ذلك

يقول نصير الدين الطوسى فى الرد على " صدر الدين القونوى":
انى أتبين ما فهمت من كلامهم فإن كان موافقا لما عليه الأمر
فذلك وإن لم يكن فلا عجب، ومثل هذه المضايغ أن تزل قدمى كما
زلت أقدام كثير من العقلاء: قولهم الواحد لا يصدر عنه إلا واحد
مرادهم أنه لا يصدر عنه باعتبار واحد إلا واحد وذلك أنهم يجوزون أن
يصدر عن الواحد أشياء كثيرة باعتبارات مختلفة، كما أن الواحد
يكون له النصفية باعتبار الاثنين معه، والثانية باعتبار الثلث معه،
وعدم الانقسام باعتبار وحدته لاغير، ولما كان المبدأ الأول عندهم
واحد من شكل الوجوه كان معرفه الوجه فى صدور الكثير منه
محتاجا لطف قريحه فيورد الوجه الممكن فيه وأكون بفرض الواحد
الأول(أ) والصادر عنه(ب) وهو فى المرتبة

= فى الخارج وجميع الأجسام المدركة فى الخارج متحصلة من هذه المعانى المعقولة
سأشير إليه فى مسألة أخرى. راجع ص ب من الورقة ٥٢، ص أ من الورقة ٥٣، من
المخطوطة (أ) الأسئلة.

يقول صدر الدين القونوى فى رسالة الأسئلة :

الواحد لا يصدر عنه إلا واحد هذه المسألة متفرع عنها من أمهات المسائل مسائل شتى
كمسئلة العقول وعلى ترتيبها وعلى صدور الكثرة من العقل الأول المشهود له بالوحدة
وجعل الاعتبارات المفروضة فيه على صدور الكثرة منه أو جزء على هذا مع وجوب إعتراهم
بأن تلك الإعتبارات ليست بأمور وجودية... راجع ص (أ) من الورقة (٥٣) من المخطوطة (أ).

الثانيه فلا تتوسط (ب) يكون أثر وليكن (ح) و (لب) وحده أثر وليكن دونها في المرتبه الثالثه ثم يكون (لا) مع (ح) أثر وليكن (هـ) ولا (ب) مع (ج) أثر وليكن (ز) ولا مع (د) أثر وليكن (ح) ولا ب مع د أثر وليكن (ط) ولب مع ج أثر وليكن (لي) وحده وليكن ل ولب وحده أثر وليكن (م) ولب مع ج أثر وليكن (ن) ومن (ج) (د) أثر وليكن (س) ومن (ح د) أثر وليكن (ع) ومن (أ ب ج) أثر وليكن (ب) المرتبه الأولى، المرتبه الثانيه، المرتبه الثالثه، المرتبه الرابعه من ج أ ب ومن (ن) وهذه إثنا عشر وهى فى المرتبه الرابعه وإن إعتبرنا الأسافل(١) بالنظر الماقل مثلا (ب) بالنظر إلى أ و ج بالنظر (أ م) إلى (ب) وإليهما كذلك بالنظر إلى (و) وإلى (ب) وإلى كليهما.

وعلى هذا المقياس وما بعدها صارت الآثار والاعتبارات أكثر من ذلك فإن بعدما هذه المراتب إلى الخامسه والسادسه وما بعدها صارت الآثار والاعتبارات بلا نهايه، ويمكن ان يكون الاول باعتبار كل واحد منها فعل وأثر فيصدر منها فعل بهذه الاعتبارات موجودات لانهاية لها غير متعلقه بعضها ببعض. قالوا ويكون فى العقل الأول أربع اعتبارات(٢) أحدهما (وجوده) وهو له من الأول و (ماهيته) وهو له من ذاته و (علمه بالأول) وهو له بالنظر إلى الأول، و (علمه بذاته) وهو له بالنظر إلى نفسه، فصدر عن الأول بهذه الاعتبارات صورته فلك، ومادته، وعقله، ونفسه، وإنما أرادوا ذلك بطريق المثال ليتوقف على

١- هذا تحليل غامض يعتمد فيه على الحروف وعلاقتها وهو من علوم الجفر ويصعب فهمه وليست هناك علاقات منطقيه فيه.
راجع ص (أ) الورقة ٦٦ مخطوطه (ب).
٢- يحاول الطوسى هنا حل إشكال صدور الكثره عن الواحد بالرجوع إلى أقوال الفلاسفه - وذلك بأنهم يقولون بصدور الكثره عن اعتبارات كثيره ويبقى الواحد واحداً وإنما يتكثر بالاعتبارات.

كيفية صدور الأثر الكثيره بسبب الاعتبارات الكثيره مع القول بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد باعتبار واحد، ولم يدعوا أنهم واقفون على كيفية صدور سائر الموجودات الكثيره ولم يترضوا لغير الأفلاك التسمه، وإنما أثبتوا عقولا عشره، لا يمكن أن يكون أقل منها، وأما أكثرهم فقد ذكروا أن الأفلاك كثيره وحركاتها مختلفه ويجب أن يكون الكل واحد عقل ونفس ولم يترضوا للكواكب المخبره، والثابته وإنما يصدر ذلك بسبب اعتبارات مختلفه متكبره، كل واحد من هذه الأجرام ومن نفوسها وعقولها نوعه في شخصه، وجوزوا أن يصدر عن المبدأ الأول وجود جميع هذه الموجودات متوسطه بعض باعتبار دون اعتبار فهذا ما فهمت من أقوالهم، وقد ظهر أن هذه الاعتبارات ليست مفروضه، وليست بعلة تامه بشيء إنما هي اعتبارات إنضافت إلى مبدأ واحد فيكثر بسببها معلولاته ولا يجب كون الاعتبارات أمورا وجوديه عينيه بل يكفي كونها عقليه أو عدميه أفعالا كثره أما نفي تأثير الحق في الموجودات ونفي تعلقه بالجزئيات فما أحال عليهم من لم يفهم كلامهم وكيف يتغنون تأثيره في الموجودات بعد أن جعلوه مبدأ الكل وكيف يتغنون تعلقه بالجزئيات وهي صادرة عنه، وهو عاقل لذاته عندهم، ومذهبهم أن العلم بالعله يوجب العلم بالمعلول، بل لما بنو عنه الكون في الزمان جعلوا نسبه جميع الأزمنه ماضيها ومستقبلها وحالها إليه نسبه واحده، فقالوا كما يكون العالم بالأممكته إذا لم يكن مكانيا يكون عالما بأن زيد في أي جهه من جهات عمرو، وكيف يكون الاشاره منه إليه وكم بينهما من المسافه كذلك في جميع ذوات العالم، ولا يجعل نسبه شيء منها إلى نفسه لكونه غير مكاني كذلك العالم بالأزمنه إذا

لم يكن زمانيا يكون عالما بأن زيد في أي زمان يولد وعمرا في أي زمان وكم يكون بينهما من المدة، وكذلك جميع الحوادث المرتبطة بالأزمنة(١)

ولا يجعل نسبه شيء منها إلى زمان يكون حاصرا له فلا نقول هذا مضى وهذا ما حصل بعد وهذا موجود الآن بل يكون جميع ما في الأزمنة حاضرا عنده متساوي النسبه إليه بنسبه البعض إلى البعض وتقدم البعض على البعض، وإذا تقرر هذا عندهم وحكموا به ولم يسع هذا الحكم أوهام المتوغلين في الزمان والمكان حكم بعضهم بكونه مكانيا، ويشيرون إلى مكان يختص به، وبعضهم بكونه زمانيا ويقولون إن هذا فاته وان ذلك ما يحصل له بعد وينسبون من يضي ذلك عنه إلى القول بضي العلم بالجزئيات الزمانية وليس كذلك، وأما قياس الغائب على الشاهد فهو لمن يقول أنه تعالى مكانى أو زمانى كـبعض مخلوقاته أولى(٢).... وقد أمعن الداعى النظر إلى قوله والحمد لله رب العالمين - هذا الذى ذكره وبينه وأشار إليه طريقه أخرى غير ما كنا فيه وأكثره يتملق بالذوق والكشف والله تعالى يهدى من يشاء إلى صراطه المستقيم والدين القويم وهو بكل شيء عليم. مسئلة كلية يتضمن فيها عدة مسائل إلى آخرها....

أما حقيقته النفس الإنسانية فهي التى يشير إليها كل واحد من

١- يشير الطوسى هنا إلى وهمية الزمان والمكان عندما يتعلق الأمر بالعلم الالهى المحيط راجع ص (أ) من الورقة (٦٧) من المخطوطه (ب) رساله الأجوبه.
٢- يلاحظ هنا أن نصير الدين الطوسى يصر على أن ينزه الحق جل شأنه عن الحصر فى الأزمنة والأمكنه وينسب ذلك إلى المجسمه والمشبهه من المتوغلين فى الكلام عن الجسميه والمشابهه... إلخ. راجع ص (ب) من الورقة رقم (٦٧) المخطوطه (ب) الأجوبه.

الناس بقوله (أنا فان) ذلك أظهر الأشياء لها، والانسان لا يحتاج إلى برهان لأن العلم بشبوتها فطرى وأما البرهان على تجريدها هو أنها ترسم بالكمليات والمعقولات البرئيه عن الأوضاع الجسمانيه والأمور التى لاتقبل الانقسام والمشاعر الماديه لاتدرك إلا ما يكون على وضع منها أو يتملق بذى وضع جزئى ويكون قابلا للقسمه وامتصلا يقابل بها فإذن هى مجردة عن المادة والجسمانيه، وأما دوام بقائها فلأنها ليست فى محل يكون فيها قوه فنائها فإن الفناء بعد البقاء لا بما يكون فيه الفناء بالقوه حتى يخرج بسبب آخر إلى الفحل، والجواهر البسيطه المتملقه بعلمها الدائم الوجود، ولايحتمل الفناء أصلا وهذه المباحث وإن كان تستدعى كلاما طويلا واصله بهذه التى أشيرت إليه وأما إسفاؤها بهذا القدر الحاصل لها من الاستكمال بهذه النشأ المنصريه فى هذه الدار نشأت آخر بعد هذه فلأن التغير من حال إلى حال لا يكون إلا لما يكون تحته الزمان الذى هو منشأ التغيرات والزمان لا يحيط إلا بما يحيط به الأفلاك المتحركه، ولو كان للتضس نشأت أخرى بين هذه الأفلاك لكان ذلك تناسخا وقد أطلوا ذلك وإن لم يكن بين هذه الأفلاك لم يمكن أن يكون (ح) لها إستكمال، وأما تدبيرها بهذه الهيكل بقوى خاليه عن الشعور كالفازيه والناميه ومولده المثل والقوى ذات الشعور كالادراكات الحسيه ظاهر البدن وداخله وبادراكه لا بالالات بل بذاتها وهى مبادئ الأعمال والأنظار وبتحريك إرادى إما لجذب كالقوة الشهويه والدفع كالقوه الفضيبيه ولو كانت تدبير غير بهذا البدن مثل هذا التدبير فى الوقت الواحد لكانت مشاعره بذلك أو أكثر تدبيرها تابعة لشعور، وأم النفوس القويه فقد يمكن أن يؤثر فى غير بذاتها تأثيرا تحريكيا وغير

تحريكى بواسطه غيرها من الأجسام والقوى وذلك مثل إصابه العين والسحر، ومثله تأثير الدعاء لقوم على قوم، ومثل كرامات الأولياء ومجزات الأنبياء، وأما الترقى من مرتبة جزئها حتى تصير كلية كما هو مذكور فى بيان العقل الفعال فمحال لأن العالم مفروع (١) عنه فى أجزاءه الأصلية.

وانما يستأنف التأثيرات الزمانية فيه فى الأجزاء الجزئية منه التى تقع فى مركبات عالم الكون والفساد، وتحت التغيرات الزمانية (وأربعماء) (٢) النفوس الكامله له من مراتب الأجزاء الكلية وعروضها إلى أن تصير مشاهده للمبدأ الأول - فأمر يحصل لها فى ذاتها الجزئية لايتعدى إلى الغير وتغير فى أصول العالم الجسمانيه والروحانيه.

وأما حديث حدوثها وقدمها فقد قال أرسطو طالب وأتباعه أن المبدأ الأول فأمر يحصل لها فى ذاتها الجزئية ولا يتعدى إلى الغير - وتغير فى أصول العالم الجسمانيه والروحانيه وأما حديث حدوثها

١- الأصح أن يقال متفرع ، راجع ص (أ) من الورقه رقم ٦٨ من المخطوطه (ب) الأجوبه على الأسئلة، ويلاحظ الأثر الذى تركه ابن سينا على الطوسى فى عرضه لمفهوم هو النفس وقواها الفازيه والناميه والمولده وهى القوى الخاليه عن الشعور - وأما القوى المستشعره فهى كالإدراكات الحسيه والشهوانية والفضبيه.

٢- كلمه غامضه وردت فى النص (وأربعماء) ولم نستطع الوقوف على صحتها، راجع ص (ب) من الورقه ٦٨ المخطوطه (ب).

وقدمها فقد قال " أرسطو طاليس " وأتباعه أن المبدأ الأول كامل وفوق الكمال - ويمنون بفوق الكمال أنه يفيض الكمال على كل مستحق للكمال بحسب الاستعداد الذي يحصل له من الحركات والامتزاجات، والمزاج المعتدل والمركب من الأخلاط والأركان مستعد لصوره ونفس يحفظه ويدير تركيب ذلك الممتزج فان كانت النفوس قديمه وأتصلت بذلك الأبدان فإما أن يمنع المبدأ الأول عن الافاضة، واما أن يحصل لبدن واحد نفسان قديم وحادث، وهذا عندهم محال، فإذن النفوس محدثه كنفوس سائر المركبات الحيوانيه والنباتيه وصورها واما القدماء أوردوا عنهم قصص وحكايات فى أمور النفوس القديمه ومورد أكثرهم التناسخ والتعطيل. وأنا ماريت لكلامهم حجه ولاسند أو قد يوجد فى كتب الأنبياء عليهم السلام مايناسب بعض أقوالهم لكنه يحتمل التأويل وهذا البحث يمس بسمتى(١) حتى نرجع إلى نصوصهم والله أعلم بحقائق الأمور، واما الأمر المشترك المناسب للنفس والبدن يفيض الارتباط فهو الذى يفيض تعميم كل نفس ببدنه كيلا تتعلق نفس إنسان ببدن آخر ولا بالمعكس وهكذا فى سائر المركبات، ونحن نعلم أن هناك أمرا ولكن مايعرف حقيقته بالتفصيل، واما قوله هل يتأتى للنفس الانسلاخ عن ذلك الارتباط بالكلية إنسلاخ إستفناء.

١- يلاحظ هنا حرص نصير الدين الطوسى على ألا تكتصق به تهمه القول بالتناسخ أو التعطيل ويعتبر أن هذا فيه مساس بسمعته ، راجع الورقه ٦٨ ، ص أ من المخطوطه (ب) »
الأجوبه على المسائل»

الجواب :

أن الانسلاخ واجب - لكن ما يكون بإرادة النفس كما لم يكن الارتباط بإرادتها بل إذا فسد المزاج إنسلخت عنه - فإن كانت مستغنية عن البدن كانت سعيدة مستريحة من التعب ، وإن كانت محتاجة بعد صارت شقيه محرومة فإنها تحتاج لشيء ولا تجده. وأما إنقطاع التعلق بهذا العالم قبل الموت فمستحيل فإن تدبيره للبدن تعلق ولكن " يمكن أن يستغنى التعلق مع وجود التعلق" (١) وذلك حاصل لأهل الكمال بسبب إقبالهم على الآخرة واعراضهم عن الدنيا. وقد وجد مولانا " يقصد صدر الدين القونوي" أدام أيامه ذلك فى نفسه وشاهد من كان بهذه الحال - والدليل على ذلك أن النفوس الانسانية يستكمل بأدراكاتها العقلية فإذا كملت بنيل ما يسعدها، وأعرضت عما يشغلها فلا حاجة لها إلى البدن وكان الموت بالقياس إليه الفوز الأكبر والوصول إلى السعادة العظمى (٢)؛ وأما إمتياز النفس عن غيرها بعد المفارقة تعلقها السابق ببدن ممتاز عن سائر الأبدان وتعين حصل لها من جهة ذلك البدن والنفوس الفلكية وغيرها لا يحتاج إلى ذلك التمين لكونها أنواعا متباينة كل نوع منها فى شخص واحد والنفوس الانسانية تحتاج إلى التمين لكونها من نوع واحد متباينة الأشخاص وذلك ظاهر. وأما الامتياز فلو كان يصور الأعمال والمعلوم وبالهيئات حال كونها متصله بالبدن؛ لما كان لنفوس الصبيان الصغار ذلك الامتياز ووجب من ذلك اتحادهما بعد الموت إن كانت باقيه وباقى

١- أغلب الظن أن صفة هذه العبارة " يمكن أن يستغنى التعلق مع وجود التعلق " ، راجع من أ من الورقة رقم ٦٩ ، المخطوطة (ب) .

٢- يتحدث الطوسى هنا عن مرحلة من كمال النفوس ويستغنى فيها الإنسان الكامل عن البدن - وههنا يصبح الإنسان وجود ميت أهو يجد فى الموت سعادته وليس جدا أيما كما هو الحال فى الفلسفة الوجودية العيشية .

الكلام قد أورده أدام الله علوه بحيث لا ينبغي لأحد إمكان المزيد عليه والله تعالى قد وفقه للكلمات الممكنة للنوع الانساني وهو المشكور في كل حال.

مسألة تهتوي على مسائل أخرى

أما قوه الأجسام فمتناهية كما ذكره أدام الله علوه وجرس ضله' وأما إنقطاع النوع الانساني مدة وعوده بعد ذلك فممكّن وكذلك في غير نوع من سائر الأنواع؛ وأما بقاء الأفلاك ودوام آثارها فانما قالوا به لانهم " لما تفحصوا"^(١) عن الأمكنه والجهات كالفوق والتحت وغيرها وجدوها معللة بمحدد هو فلك محيط بالكل' ولما تفحصوا عن الأزمنه وجدوها معللة بأمر " غير فار"^(٢) الذات هو الحركه الوضعية الدايمة ماليس ذلك لجسم غير الفلك فعلموا من ذلك أن الفلك المحيط بالكل لو فسد أو بطل لم تبق جهه لجسم ولازمان وذلك مختلفا فان الجسم بالضرورة ذو وضع وجهه' وأن الزمان لو إنقطع لسبب فان إنقطاعها بعد ثبوته لايقع إلا في الزمان فحكموا وفقا لهذا الممتنعات بدوام الفلك وحركاته وأثبتوا له سبب ذلك نفسا ذات قوه غير متناهية وعقلا يحرك النفس الفلك شوقا إليه لينال بالحركة كمالا كان فيه بالقوة إلى الفعل دايما' وأما عالم الكون والضاد فلامتناع وجود الخلاء حكموا بدوامه جهة ولكون أجزائه في جهات بعضها فوق وبعضها تحت باختلاف طبائمه وإمكان التركيبات منها على ما وجد بالحس وحكموا بانحلال التركيبات لكون إجتماعها فسريا

١- جاءت في النص لما تفحصوا عن الأمكنه - راجع المخطوطه (أ) ص ب الورقه ٦٩ .
٢- جاءت في النص " غير فار" وهو نص غامض، راجع الورقه رقم ٦٩ ص (ب) من المخطوطه (أ).

مخالفا لطبايعها وميل طبيعتها إلى إمكنتها دائما مكان من الواجب إنحلالها مع بقاء أجزائها الأصلية جهة، وإن كان بعضها يفسد ويتبدل بالبعض الآخر، وأما غلو الأجسام الفلكية عن طبائع المنصريات فواجب لأنها لو كانت على طبيعتها لكانت أمكنتها وحركاتها قسرية والقسرى لايدوم، وبانقطاعها يلزم المحال المذكور، وأما أقوال الحكماء الأقدمين وكتب الناقلين عنهم مختلفه كما ذكره أدام^(١) الله علوه، والذي أورده مريده ومستفيده ما وجد منها منسوباً إلى حجه أو برهان والله أعلم بحقايق الأمور.

مساله الإنسان في هذه النظاة إلى آخره

إن الحكماء أفصحوا عن ماهية اللذة واستقرارتهم على أنها ادراك الملائم من حيث هو ملائم ووجدوا ذاته سبحانه بحيث لا يكون لها ملائم أشد ملايمه من نفس حقيقتها إذ لامناسبه بينها وبين غيرها وادراكها لنفسها اثم الادراكات فحكوا بأن اللذة التى لا يكون فوقها لذة انما يكون به سبحانه، ثم نظروا فى أحوال الواصلين إلى جنبه القدسى ووجدوا ذات الله تعالى والقرب منه ملائما لنفوسهم الكامله وقد أدركوا بقدر إستعداداتهم ذلك فحكوا أن لذتهم لذه دايمة فوق لذات هذا العالم، وأما اللذات الحسيه والخياليه فوجودها ناقصه زايله مضمحلله إذا دامت تبدلت بالألام فحكوا إبان هذه

١- الطوسى يتفق مع صدر الدين القونوى فى مفهوم الزمان والحركة.

اللذات فى نهاية النخسه والركاكة فأعرضوا عنها واشتغلوا بتحصيل اللذات الحقيقية وبإزاء اللذات الألام؛ فان الألم ادراك فوات الملائم مع الاحتياج إليه أو حصول الملائم مع الاستغناء عنه - وظاهر أن البارى تعالى لاتفوته ملاممه ولا يحصره غير ملائم؛ وإن فوات اللذات الحقيقية بل الأحوال البدنيه الملائم مع قطع الطمع عن عودتها أشد ألم وقد عبر عنه بنار الله الموقده التى تطلع على الأفئدة(١)

سأله ما حقيقة الفيض الصاهر... إلى آخره

إن الفيض موجود يصدر عن الحق وإن كان محتاجا إلى قابل وكان القابل موجودا يقبله قابله من غير حركة من الحق إلى القابل ولاخروج لشيء منه إليه ولاتلق من القابل إياه ولاحركه نحوه ولاكيفية لذلك الصدور ولذلك القبول؛ بل يعرض لهما فى النزول إضافيان أحديهما بالقياس إلى القابل ونحن نجد من أنفسنا أنا نحرك عضوا نريد حركته لابتوجه نحو الحركة؛ ولانميل من الحركة إلى ذلك العضو بل بإيجاد وحركة من النفس فى ذلك العضو القابل له وذلك المعنى مشعور به عند نفوسنا؛ فكذا الإيجاد؛ واما الامداد وهو إتمام ما أراد الموجود إيجاده والقياس عليه؛ ولايحتاج إثبات ذلك إلى برهان؛ واما مسألة تسلسل الملل والمعلولات موجوده غير منتهيه إلى غاية؛ فنقول البرهان قائم على إمتناع ذلك؛ وهو أن كل سلسلة وعلل

١- بينما يأتى عنوان هذه الفقرة « مسألة الانسان فى هذه النشأه» راج نصير الدين الطوسى يحدثننا فى موضوع آخر من الموضوعات التى تهم الصوفيه وهو اللذه - وكيفيه الوصول إلى البارى والقرب منه والاحساس بمنتهى اللذه فى قربه والأنس به - وهو موضوع من موضوعات العرفان» راجع ص (أ) من المخطوطه(ب) الورقه ٧٠.

ومعلولات مترتبة فهي إنما تكون بحيث إذا فرض عدم واحد من أجل السلسلة فاذن كل سلسلة موجودة يجب أن يكون فيها علة هي أول العلل لولاها لما كانت تلك المراتب التي هي معلولاتها معلولات معلولاتها إلى آخر المراتب موجودة - فإذا فرضنا سلسلة غير منتهية إلى علة لا يكون لها علة لم يكن في تلك السلسلة علة هي أولى العلل فلا يكون السلسلة موجودة قد فرضت موجودة وهذا برهان لطيف يختص بهذا الوضع.

مسألة النسب التي هي الموهوبات غير متناهية عندها إلى آخره...
الأشياء المترتبة الموجودة أحادها معا. وجب عند الحكماء أن تكون متناهية، أما غير المترتبة كالنفوس الانسانية الباقية بعد موت أبدانها وغير الموجود أحادها معا، كالحوادث الماضية فقد جوز أن تكون غير متناه بل أوجدوا ذلك بناء على قواعد والنسب هي الموجودات من هذا القبيل، وكذلك التشكيلات والأوضاع الفلكية (١) والأمزجة المتولدة من العناصر والأشياء التي لا تقبل لاتناهي بالقوه كتضميف المقادير وتجزئتها إلى غير ذلك... الجوهر لا يبطل إلى آخره...
كل عنصر يفسد فإنه يبطل ببطلان كلفيته كالماء الذي يملو فيبطل برودته ويفسد ويتكون منه هو أو ذلك إذا تجاوزت الكيفية

١- يقول صدر الدين القونوي « وما البرهان على عدم تناهي القوى الفلكية أيضا وكونها لا تقبل التغير والفساد والتبديل... أن سبب فناء المركبات التركيب وأن البسائط لا تقبل الفناء وهو برهان مردود عليه عند القونوي لأن الأفلاك أيضا عنصرية وهي مجموع أمور بسيطة... ولذلك فحكمها حكم تلك البسائط راجع رسائل الاستله عن عيون المسائل (أ)، الورقة ٥٨، ص (ب).

القريبه حدا يحتمله الماء لما تجاوز ذلك الحد ولا يبطل كالماء الحار والنار لا يبطل ببطان حرارتها المفرطه فانها فى المركبات باقيه تصورتها فاقدته بحرارتها التى يلزمها إدراكات مفردة تبين ذلك فى بحث المزاج...

سأله الهيولى المجرده إلى آخره.

الهيولى المجردة لا يوجد إلا فى الذهن وكذلك الصورة وهما فى الوجود أبداً يكونان متقاربين والجسميه حاصله وكذلك قبول القسمة وكثير من الصور والأمراض يتبع الاجتماع الأبدى أن الخطئين إذا إجتمعا حدث منهما زاوية والأحاد إذا أجمعت حصلت الأمداد والمفض والزاج إذا إجتمعا حدث السواد، وأما أن الاجتماع نسبه لا تحقق لها بنفسها لا يلزم منه أن يكون لها تحقق عند غيرها وما يكون تبعاً لئماله وجود محقق ربما يكون سبباً لشيء آخر وجود محقق كما أن محاذاة الأرض للشمس التى هى نسبه يتبعها تقيض إضاءة للأرض والله أعلم بهذا ما خطر ببال داعيه ومستفيده والمتشوق إلى خدمته ومريده فى هذه الأبحاث عاجلاً وإذا تشرف بنظر مولاه ومفيده والمفويض عليه السعاده فان سح عليه كلام وأشار بذلك لم يكن ذلك من انعامه العام وكرمه العميم.

والله تعالى يديم ظله على طالبى الكمال وأسبغ عليه فيضه الذى لا يرى أنه اللطيف المحيب

تم النص بعد تصحيحه والحمد لله.

هاتمة البحث
وأهم النتائج

خاتمة البحث

من أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث أولاً: يظهر "نصير الدين الطوسي" في هذا المصنف صوفياً متفلسفاً وليس مجرد فليسوف متكلم وهو الأمر الذي غاب عن أذهان معظم الباحثين الذين كتبوا عن نصير الدين الطوسي بإعتباره عالماً فلصكياً عظيماً ومتكلماً متفلسفاً وحسب.

ثانياً: ويكشف هذا المصنف عن المنحى الصوفى المتفلسف والذي يقف عن حد النظر فقط ولا يتمدها إلى السلوك، فلم يكن "نصير الدين" من صوفية السلوك وإنما كان يخلق في أجواء البحث النظري المينافيزيقي، فيضع مطالب الفلسفة الإلهية، ووحدة الوجود، والأحادية المطلقة في سياق واحد خاضع لنظر وإستبصار عقليين، وهو إلى جانب هذا يمزج فكرة المتفلسف بمقائد الشيعة، والإسماعلية الباطنية فيبدو فيما ذهب إليه خارجاً على الشريعة، إلا أن البحث الدقيق يكشف عن إلتزام دقيق بالكتاب والسنة برغم الغموض الذي أحاط بأرائه.

ثالثاً: يصنف "نصير الدين الطوسي" عند الفقيه المسلم "أحمد بن تيمية" بإعتباره من الإتحادية الذين يقولون بأن الوجود واحد، ثم يقولون بعضه أفضل من بعض، والأفضل يستحق أن يكون ربه للمفضول - وهذا وأمثاله من صوفية الملاحدة وليسوا من صوفية أهل العلم فضلاً عن أن يكونوا من مشايخ أهل الكتاب والسنة.

رابعاً: يستنتج "إبن تيمية" أن "الطوسي" من القائلين بأن الممدوم شيء ثابت في العدم، وأن الوجود المخلوق هو عين الوجود الخالق. خامساً: يرى "ماكس هورتن" Max Horten أن "نصير الدين" له نظرية في النبوة متأثرة بأراء "البراهمة" ومن ذلك أن الأنبياء يميلون إما ما هو موافق للعقل وحيثئذ فلا لزوم لهم وإما ما هو مناقض للعقل، وحيثئذ فأقوالهم غير مقبولة .

سابقاً، ارتبط "الطوسي" بالعديد من الصوفية وجمرت بينه وبينهم
المحاورات على النحو الذي قدمناه في رسالته في الرد على "صدر
الدين القونوي" كما كانت له صلة بصوفية الشيعة من أمثال ميشم
البحراني، وابن المطهر الحلي، وآل طاووس. كما تطرق "النصير" الى
موضوعات الحلول والإتحاد التي جاءت على لسان "الحلاج" وأبو
اليزيد البسطامي، ورأيه فيهما أنهما ليسا من دعاة التآلة، وإنما دعوى
نفي الانية الذاتية لإثبات إنية مطلقة.

سابقاً، ويتمق الإتجاه الصوفي والعرفاني عند "نصير الدين" فيما قدمه
من وصف لأحوال العارفين ومراتب بداية السلوك، وهو يمدد هذه
المراتب في تسع درجات تبدأ من أدناها في أول الإتصال وتصل الى
أعلىها في التمكن - وبالرغم من حديث الطوسي عن مراتب السلوك
إلا أننا لم نتوصل الى طريقة "الطوسي" الصوفية، وذلك لخلو سيرته من
التطبيقات - فهو من أصحاب التصوف النظري الذي لاعلاقة له بالطريقه
أو التصوف العملي.

نأصفاً، ومن أهم النتائج هنا أن "نصير الدين الطوسي" كان قد تتلمذ
على "صدر الدين السرخسي" الذي اتصل "بإبن سينا" " أو الشيخ
الرئيس" عن طريق "أبي المباس اللوكري" ويبدو أثر "إبن سينا"
على "الطوسي" كان عظيماً - فتنحن واجدون - ان مصطلحات من أمثال
"واجب الوجود" "والمبدأ الأول" "والمهية" "والوجود العقلي"
"وأعيان الموجودات" "والمعدومات" "والوجود العام" "والمراتب"
"والعلم بالكلية والجزئية" كل هذه المصطلحات قد شاعت في
مؤلفات "نصير الدين" الكلامية، والفلسفية الصوفية. ولا بد أن نشير
هنا الى أن المنحى "السينوي" عند الطوسي إنما جاء صدوراً من إرتباط
"بالإسماعلية الباطنية".

تأسفاً، لم يقتصر الطوسي في بحوثه على القضايا الفلسفية ولم يقف عند حد إستخدام الأساليب المنطقية كالأستدلال، والقياس والأستقراء، وإنما طور أسلوب في الدلالة المعنوية للمصطلح الصوفي، ثم راح يربط بين مستويات التعبير ومراتبه، وكذلك يبين السمات والخصائص الدلالية للنظريات الصوفية الكشفية والعرفانية.

عاشراً، يحتفظ "الطوسي" في تصوره "للواجب الوجود" بوجودين أحدهما وجود غيبي باطلاق وآخر شهودي، ثم هو يضع وجوداً وسطاً بين الوجودين هو الوجود الميني.

هادى عشر: ينظر الطوسي الى فكرة "الإطلاق" والتقييد نظرة متساوية لأن أى صفة من الصفات سواء كانت من صفات الإطلاق أو صفات التقييد إنما تفرض قيوداً وحدوداً على تصور الأحديه الصرفة التى هى للحق دون قيد أو شرط حتى ولو كان شرط الإطلاق.

ثانى عشر: "الطوسي" ينتهى الى نتيجة تضعه فى مصاف صوفية الكشف، فهو يرى أن معرفة الله على الحقيقة لا تتم إلا لأهل الكشف والذوق، وأن معرفتهم بالحق لا تتم بقواهم أو عقولهم، وإنما تتم ذوقاً وشهوداً قلبياً، وهى من النتائج الغريبة على المسلك النظرى فى دراسة التصوف عند "النصير" إلا أنها تكشف عن المنحنى الصوفى عنده.

ثالث عشر: وفى مجال علاقة الماهية بالوجود فإن "الطوسي" يرى انه لايمكن وصف الماهية من حيث هى ماهية معدومة بالإمكان حال عدمها المطلق لأن هذا يعنى أن الله مصدر للمدم، والعدم والماهية عند الطوسي تبقى ماهية فقط ولا تتحول الى وجود خلافاً " لابن عربى " والقونوى" والجىلى وغيرهم من متفلسفة الصوفية.

رابع عشر: وهكذا يمكن أن نفهم أن الوجود المياني للماهيات لا يكون إلا لموجودها، والوجود العقلي لا يظهر إلا لمن تعقلها - فالأمر لا يتعلق بالماهية بقدر ما يتعلق بالعقل المدرك.

خامس عشر: يقول "الطوسي" " بوجود مشترك" بين الموجودات، وهذا الوجود في نظرة زائد على الماهية لأنه لا يمكن أن يكون جزء منها أو خارجاً عنها أو نفسها . ولأننا قد نقل الماهية ونشك في وجودها الذهني والخارجي. والمعقول مغاير للمشكوك فيه، ولأن الإمكان تتحقق بالضرورة ولأن الوجود هو الذي يفيد بوجود الماهية وبدونه فلا ماهية. وكذلك لأننا نحتاج إلى الربط بين الوجود والماهية ، ولو كانت الماهية نفس الوجود لما كان هناك حاجة للربط بين الشيء ونفسه وهكذا.

سادس عشر: ينتهي "الطوسي" في عرضه لمفهوم الماهية إلى واحد من أهم المفاهيم التي قدمها التصوف الفلسفي - فالماهيات هي العدم السابق المقدم على الوجود، أو هي العدم اللاموجود واللامعوم، أو هي العدم الممكن القابل للتحويل إلى وجود، وفي نفس الوقت تكتسب الماهيات وجودها في عقل مدركها من الوجود الذي يجعل الماهيات الغير معموله بإنتسابه إليها معمولاً أي موجودة.

سابع عشر: ويصل "نصير الدين الطوسي" إلى نتيجة هامة تتناسب مع منهجه العام في الوجود الواجب والذي يقول منه بالأحادية لله والواحدية للموجودات وهي النتيجة التي يقول فيها أن الماهيات لها وجود زائد فقط عندما تتعلق بالممكنات، فإذا تعلق الأمر بالوجود الواجب فالوجود عين الماهية لا انفصال ، وبصفة عامة تبقى الماهيات في هذه النظرية أموراً وجودية وليست مما يمثل وجوداً بأي شكل من الأشكال.

نأمن عشر؛ وفي الملاقة بين الواحد والكثرة يتحدث "الطوسي" عن الوجود العام الذي يفيض الوجود على أعيان الممكنات؛ وهذا الفيض عنده هو التجلي السارى فى حقائق الممكنات "والوجود العام" فى هذه النظرية يحل محل المقل الأول عند الفلسفة ويستمد الفيض من "الوجود الواجب" لامن ذاته - وأما العالم المفاض فهو "الطور" أو الكتاب المسطور والرق المنشور كما ورد فى الذكر الحكيم؛ والقرآن الكريم.

تاسع عشر؛ إن الوجود الذى ينسب الى "الأعيان" فى هذه النظرية هو عبارة عن تلبس شئونه بوجوده؛ ثم أن تمددها وإختلافها عبارة عن تجليات خصوصياته المستجدة فى غيب هوتيه؛ لا يظهر تمددها إلا بتنوعات ظهوراته فى كل منها.

عشرون؛ والوجود العام الذى يمتح الموجودات الوجود من فيضه المفاض عليه لا يتحول الى وجودات متنوعة ومتكثرة لمجرد ظهوره فى الصور والتنوعات الكونية فهذا الظهور تابع لتنوع النسب التى تربط بين الواحد والكثرة؛ فتشهد تنوعات الواحد لإباعتبارها وجودات متكثرة بل بإباعتبارها نسب أو شئون وتجليات.

واحد وعشرون؛ يرفض "نصير الدين الطوسي" نظريات الفلاسفة القائلين بنفى تأثير الحق فى الموجودات ونفى تعلقه بالجزئيات؛ ويقرر أن علم الله بالكليات والجزئيات قائم بلا تفرقة. فهو جل شأنه يعلم الكلليات والجزئيات وتصدر عنه صدورا لازمانيا ولامكانيا بإباعتبار أن نسبة جميع الأزمنة والأمكنة اليه نسبة واحدة.

إنّين وعثرون، يتحدث الطوسى عن الكثرة الوجودية الصادرة عن الواحد باعتبارها مدرّكة لأهل الذوق والكشف دون تناقض، وبإمتبار الكثرة إنمكاسات لصور الأسماء الإلهية على المرايا الأزلية التى يرى فيها الحق نفسه بنفسه، وعندما يكشف نوره مكنونات علمه، ويفصح العماء عما فيه من غيب.

ثلاثة وعثرون، الكثرة فى هذه النظرية إذن هى نسبة الإسم الباطن الجامع الواحد الى الإسم الظاهر. فالبطون أحدية والظهور كثرة والبطون غيب والظهور شهادة، والبطون وجوب وعلم غيبى، والظهور إمكان وأعيان والبطون ثبوت علمى أو شيئية الثبوت، والظهور تجلى على أعيان الإممكنات وشيئية وجود. وكلا الجانبين تمبير عن الأحدية التى هى لله جل شأنه والواحدية التى هى للكثرة المشاهدة فى الكون.

وهكذا يستخدم الطوسى كل مصطلحات التصوف الفلسفى ونظريات "وحدة الوجود" التى تتحول عنده الى وحدة الشئون والنسب الإلهية وأحدية الذات الصرفة - ويبقى الطوسى بهذه النتيجة بعيداً كل البعد عما شاع عنه لدى الفقهاء الذين نعتوه بالكفر فى أقواله الكثير مما يؤكد إعتقاده بتوحيد الألوهية.

تم بحمد الله

مصادر البحث والفهرس

المراجع

أولا المراجع العربية :

- ١- إبراهيم " بن إسحاق التبريزي" أسرار السرور بالوصول إلى عين النور ، نسخة خطية بدار الكتب المصرية ، رقم ٣٧٨٥ تصوف .
- ٢- إبراهيم ياسين "الدكتور" ، ميتافزيقا الوجود عند صدر الدين القونوي ، دار عامر بالمنصورة ٢١٩٨٩.
- ٣- إبراهيم ياسين "الدكتور" ، النصوص في تحقيق الطور المخصوص ، درسه وتحقيق ، مركز المخطوطات بكلية تربية جامعة المنصورة . دمياط . ٢١٩٨٩.
- ٤- إبراهيم ياسين "الدكتور" صدر الدين القونوي وفلسفته الصوفية ، رساله دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ٢١٩٨٥.
- ٥- أحمد بن تيميه "الفقيه المسلم" ، مجموعه فتاوى شيخ الإسلام أحمد بين تيميه ، نشره عبد الرحمن بن محمد قاسم النجدى ، المملكة السعودية ١٣٩٨هـ.
- ٦- أحمد بن تيميه "الفقيه المسلم" ، رسالة الإحتجاج بالقدر ، القاهرة ٢١٣٧٤.
- ٧- أحمد بن تيميه "الفقيه المسلم" ، مجموعه المسائل والرسائل ، نشر لجنة التراث ، القاهرة.
- ٨- ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، تحقيق محيي الدين محمد عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ٢١٩٤٩.
- ٩- ابن كثير ، البدايه والنهايه ، تحقيق د. أحمد أبو ملحم ، دار الكتب العلميه ، الطبعة الثالثه بيروت ٢١٩٨٧.

- ١- ابن المطهر الحلي ، كشف المراد في تجريد الاعتقاد ، طبعه الهند ، ١٣١١هـ ، إسماعيل باشا البغدادي ، أسماء المؤلفين وأثار المصنفين ، مكتبة المثنى ، بيروت ، طبعه إسطنبول ١٩٥٥م .
- ١١- التفتازاني "الدكتور أبو الوفا" ، ابن سبعمين وفلسفته الصوفية ، دار صادر بيروت ١٩٧٣م .
- ١٢- التفتازاني "الدكتور أبو الوفا" ، المدخل الى التصوف الإسلامي ، القاهرة ، ١٩٧٣م .
- ١٣- جعفر آل ياسين "الدكتور" ، الأصول الطبيعية للفكر السينوي ، بحث بعنوان الأصول الطبيعية للفكر السينوي ، مجله كليه الآداب ، جامعة بغداد ، المجلد ١٤ .
- ١٤- جعفر آل ياسين "الدكتور" ، الفيلسوف الشيرازي ، طبعه دار عويدات ، بيروت ١٩٧٨م .
- ١٥- خير الدين الزكلكي ، قاموس الأعلام ، طبعه بيروت ١٩٨٠م .
- ١٦- الخوانساري ، روضات الجنات ، طهران ١٣٠٧هـ .
- ١٧- صدر الدين الشيرازي ، الأسفار الأربعة في الحكمة المتعالية ، نسخه خطيه بدار الكتب المصريه ، برقم ٨٣١ فلسفه .
- ١٨- عبد الحى بن عماد الحنبلى ، شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، القاهرة ١٣٥١هـ .
- ١٩- عبد الرحمن بدوى "الدكتور" ، شخصيات قلقة فى الإسلام ، القاهرة ١٩٦٤م .
- ٢٠- عبد الرحمن بدوى "الدكتور" ، موسوعة الحضاره العربيه والإسلاميه ، المؤسسة العربيه للنشر ، ١٩٨٧م .
- ٢١- عبد المنعم حفى "الدكتور" ، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلاميه ، القاهرة ١٩٩٣م .

- ٢٢- عبد المنعم حفى "الدكتور" ، الموسوعه الصوفيه ، طبع دار
الرشاد ، القاهره ١٩٩٢م .
- ٢٣- كامل مصطفى الشيبى "الدكتور" ، الصله بين التصوف والتشيع
، دار المعارف مصر ، ١٩٦٩م .
- ٢٤- كامل مصطفى الشيبى "الدكتور" ، الفكر الشيمى والنزعات
الصوفيه ، بغداد ، ١٩٦٦م .
- ٢٥- محمد مصطفى حلمى "الدكتور" ، ابن الفارض والحب الإلهى ،
دار المعارف القاهره ١٩٧١م .
- ٢٦- محمد بن محمد قطب الدين الغوبى ، زبده التحقيق ونزهة التوفيق
تحقيق شرح "النصوص فى تحقيق الطور المخصوص" الذى قدمه عبد
الرحمن الجامى ، نسخه خطيه رقم ١٠٤٧ تصوف طلعت بدار الكتب
المصريه .
- ٢٧- معصوم على طرائق الحقائق ، طبعه طهران ١٣٠٧ هـ .
- ٢٨- محمد بن إسحاق "صدر الدين القونوى" ، رساله الموافقات فى
الرد على نصير الدين الطوسى ، مجموعه خطيه رقم ٢٦٧ علم الكلام
، مكتبه طلعت بدار الكتب المصريه .
- ٢٩- محمد بن إسحاق "صدر الدين القونوى" ، رساله الأسئلة مجموعه
خطيه رقم ٢٦٧ علم الكلام ، مكتبه طلعت بدار الكتب المصريه .
- ٣٠- محمد بن إسحاق "صدر الدين القونوى" ، النصوص فى تحقيق
الطور المخصوص ، بتحقيق الدكتور إبراهيم ياسين ياسين ، طبعه
مركز المخطوطات بجامعة المنصورة ، ١٩٨٩م .
- ٣١- محمد بن إسحاق "صدر الدين القونوى" ، الفكوك ، نسخه خطيه
بدار الكتب المصريه ، رقم ٢٣٢٣ تصوف .

- ٣٢- محمد بن إسحاق "صدر الدين القونوي" ، إعجاز البيان فى تفسير أم القرآن ، طبعه حيدر آباد ١٣١٠هـ .
- ٣٣- مؤلف مجهول ، شرح مفتاح الفيض ، نسخته رقم ٥٧٤ تصوف طلعت بدار الكتب المصريه .
- ٣٤- مؤلف مجهول ، رساله المجالاة فى التعليق على الضكوك ، مجموعة خطيه رقم ٣٣٤٣ تصوف دار الكتب .
- ٣٥- "نصير الدين الطوسى" ، رساله الأجوبه فى الرد على صدر الدين القونوى ، نسخته خطيه رقم ٢٦٦٧ . علم الكلام ، بدار الكتب المصريه .
- ٣٦- "نصير الدين الطوسى" ، تجريد العقائد بتحقيق الدكتور عباس سليمان فى كتابه تطور علم الكلام إلى الفلسفه ومناهجها ، دار المعرفه الجامعيه بالأسكندريه ١٩٩٣م .
- ٣٧- "نصير الدين الطوسى" ، التذكره فى علم الهيئه ، تحقيق الدكتور عباس سليمان ، دار سعاد الصباح ١٩٩٣م .
- ٣٨- يوسف بن تفرى بردى ، المنهل الصافى ، نسخته خطيه رقم ١٣٤٧٥ تاريخ ، بدار الكتب المصريه - نسخته مصوره .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 39- A. ,Affi, The Mystical Philosophy of Muhyi al Din Ibnul Arabi, Combridge; 1939.
- 40- A Ates; Art Ibn Arabi; Encyclopedio of Islam.
- 41- A.J. Arberry, Avicena on Theology, Londo 1951.
- 42- Brockelmann; Geschichte Der Arabischen Litteratur,Berlin 1898 ;& Supplementband, Leiden 1939.
- 43- Christmas Humpherys; Xeploring Buddhism, London 1974.
- 44- H.M. AL-Alous;The Problem of Creation in Islamic Thought, Baghdad.
- 45- Helmut Ritter, Autographs in Turkish Libraries, Oriens Jurnal of International Society of Oriental Research, E.J.Brill, 1953.
- 46- Max Horten; Die Spekulative and Positive Theolgie de Islam, Leipzi9, 1912.
- 47- Massignon; La Passion d Al-Hosyan Ibn Mansour Al-HallaJ, Paris, 1929.
- 48- R.A. Nicholson, the Mystics of Islam; London, 1963.

الطوسي

الصفحة	الموضوع	رقم
	مقدمة	١-
٣	المنحى الصوفى المتفلسف عند نصير الدين الطوسي	
	الفصل الأول	٢-
١٣	(١) نصير الدين الطوسي (حياته وأسرته)	
	(٢) مؤلفات نصير الدين الطوسي في	
١٥	مجال الفكر الصوفى المتفلسف	
١٨	(٣) نصير الدين الطوسي في نظر خصومه من الفقهاء	
٢٣	(٤) المنحى الصوفى المتفلسف عند نصير الدين	
	الفصل الثانى	٣-
٣٦	أسلوب نصير الدين الطوسي في المراسلات	
	الفصل الثالث	٤-
٤٢	(١) المسألة الأولى (واجب الوجود)	
٤٤	الجانب الصوفى في معرفة الحق	
٤٨	(٢) المسألة الثانية (في الماهية والوجود)	
٥٨	(٣) المسألة الثالثة (الواحد لا يصدر عنه إلا واحد)	
	رساله الأجوبية على صدر الدين للمولى	٥-
٦٥	خواجه نصير الدين الطوسي	

٦٧	٦- منهج التحقيق والدراسة لرسالة نصير الدين إلى صدر الدين	
٦٩	٧- مقدمة الرسالة	
٧٠	٨- المسألة الأولى	
٧٩	٩- المسألة الثانية	
٨٣	١٠- المسألة الثالثة	
٨٥	١١- المسألة الرابعة	
٨٨	١٢- حقيقة النفس الإنسانية	
٩٢	١٣- جواب هل يتأتى للنفس الإنسلاخ	
٩٣	١٤- مسأله تحتوى على مسائل أخرى	
٩٤	١٥- مسأله الإنسان	
٩٥	١٦- مسأله ما حقيقة الفيض الصادر	
٩٦	١٧- مسأله النسب التى هى الموجودات	
٩٧	مسأله الهيولى المجردة	
٩٨	١٨- خاتمة البحث	
٩٩	أهم النتائج	
١٠٥	١٩- مصادر البحث	
١٠٧	أولا المراجع العربية	
١١٢	٢٠- الفهرس	



رقم الإيداع
١٠٣٤٦ لسنة ١٩٩٣
دار الكتب المصرية

التراقيم الدولي
977-5786-18-8
توزيع ونشر دار الوفاء بالمنصورة
المنصورة ١٩٩٣ م.

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف